سلسلة السياسات البيئية

السيادة الغذائية وحوكمة الموارد المائية في الأردن

مريم الجعجع
ليسا شاهين
غابرييلا نويبرت
آية بسيسو

مبادرة الإصلاح العربي
ARI
APN العربية لحماية الطبيعة

نُشر من طرف:

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدّم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات الملهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

عن الكاتبات

ريم الجعجع هي المديرة العامة للعربية لحماية الطبيعة. تحمل درجة البكالوريوس في التنمية الدولية من جامعة ليدز، ودبلوم دراسات عليا في الاقتصاد، ودرجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في جامعة لندن. تمتد خبرتها لتشمل السيادة الغذائية، والزراعة، وحيازة الأراضي، وحوكمة الموارد الطبيعية.

ليسا شاهين هي منسقة البحث والمناصرة في العربية لحماية الطبيعة. تحمل درجة البكالوريوس في هندسة المياه والبيئة ودرجة الماجستير في العلوم الاجتماعية البيئية، وتساهم في المبادرات البحثية والنقاشات المتعلقة بالسياسات حول النظم الغذائية المحلية، والزراعة، وحماية البيئة، وإدارة الموارد الطبيعية.

غابرييلا نوييرت هي مساعدة البحث والمناصرة وبخلفية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، تركز أعمالها على تحليل كيفية إعادة إنتاج الاستعمار والمنطق الاستخراجي من خلال النظم الغذائية، وكيف تتعامل المجتمعات المحلية مع علاقات القوة هذه وتواجهها سعيًا نحو سيادة دولها وشعوبها على أراضيها وغذائها ونظمها البيئية.

آية بسيسو باحثة وكاتبة مستقلة تقيم في الأردن، وحاصلة على خلفية أكاديمية في تخصص المجتمع والبيئة والتنمية والتنمية الدولية من جامعة ولاية بنسلفانيا، وشهادة مهنية في حقوق الإنسان من جامعة كولومبيا. من خلال منهجيات متطورة باستمرار في البحث النقدي، تشمل تحليل البيانات ورسم الخرائط والتصور البصري، تركز أعمالها على الإيكولوجيا السياسية للسيطرة الاستعمارية على الموارد، وتبحث في كيفية توظيف البنى التحتية للمياه والزراعة والطاقة، وسلاسل التوريد، والتدفقات اللوجستية، كأدوات لنزع الملكية والسلب.

عن المشروع

تم إعداد هذا التقرير من قِبل العربية لحماية الطبيعة (APN) بالتعاون مع مبادرة الإصلاح العربي.

إخلاء المسؤولية:

إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الإصلاح العربي أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو مموليها.

© 2026 مبادرة الإصلاح العربي.

يسمح هذا الترخيص لمُعيدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وفقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قُمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

صورة الغلاف: برنامج «القافلة الخضراء» التابع للعربية لحماية الطبيعة في الأردن، حيث تم القيام بأعمال زراعية بالتعاون مع المزارعين الأردنيين في منطقة ضليل بمحافظة الزرقة، عام 2022.

© العربية لحماية الطبيعة

أيلول/سبتمبر 2026

المحتويات

مقدمة 7

الغرض والنطاق 7

المنهجية 8

الأسس والمبادئ النظرية للحوكمة العادلة للأغذية والمياه 9

السيادة الغذائية 9

تحديد هوية المزارع 10

العدالة 10

الماء كأساس للسيادة الغذائية 11

الحوكمة التشاركية 12

السياق التاريخي لحوكمة الغذاء والمياه في الأردن 13

تقييم السيادة الغذائية في الأردن من خلال الدورة الزراعية الكاملة 16

مرحلة الإعداد 16

مرحلة الزراعة 24

مرحلة ما بعد الحصاد 30

العوامل الهيكلية 35

التوصيات 37

مقدمة

الغرض والنطاق

كشف تقرير «الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في الأردن، 2021-2030» أن 53 بالمئة من الأسر الأردنية معرضة لانعدام الأمن الغذائي، وأن من العوامل التي تفاقم هذه المشكلة «أزمة اللجوء السوري، وتراجع تحويلات الأردنيين في الخارج، بالإضافة إلى نقص الدعم المقدم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، وفي الآونة الأخيرة جائحة كورونا» 1ولا يجب التعاطي مع هذه العوامل الخارجية بوصفها صدمات معزولة، بل بوصفها شواهد كاشفة لنقاط ضعف هيكلية في نظام غذائي يحتاج على الفور إلى إعادة توجيه بوصلته نحو السيادة الغذائية.

ويجب أن يبدأ هذا التوجه الجديد بالتركيز على منتجي الغذاء، فالمزارعون ذوو الحيازات الصغيرة، وهم شريان الحياة للنظام الغذائي المحلي في الأردن، لا يُمَدُّ لهم من شرايين الحياة سوى القليل على صعيد الدعم الزراعي وحقوق الحيازة والحماية الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، تظل المزارع الكبيرة، القادرة على الاستفادة من وفورات الحجم لتلبية الاحتياجات الغذائية المحلية، موجهة في معظمها نحو التصدير. يستورد الأردن حاليًا أكثر من 95 بالمئة من احتياجاته الغذائية من القمح والشعير وكامل احتياجاته من السكر[2] – وهذه محاصيل أساسية كانت في السابق صناعات محلية مهمة.[3] ولذلك، من الضروري تحليل السيرورات التاريخية والسياسية التي أدت إلى انفصال النظام الغذائي الأردني عن احتياجات منتجيه ومستهلكيه.

بحسب إحصاءات زراعية منشورة في 2023، لا يزرع الأردن سوى 58 بالمئة من الأراضي المصنفة صالحة للزراعة أي 2.09 مليون دونم (وحدة قياس للأرض تعادل 1,000 متر مربع تقريبًا) في سياق انخفضت فيه الأراضي المزروعة بنسبة هائلة بلغت 47 بالمئة بين عامي 1983 و2023.[4] وهذا الاتجاه مُقلق بالنظر إلى أن 4 بالمئة فقط من مساحة أراضي الأردن مصنفة رسميًا صالحة للزراعة.[5] لكن توجد تساؤلات عما إذا كانت التصنيفات الحالية والتشريعات المرتبطة بها تعكس الإمكانات الزراعية الحقيقية للبلاد والحاجة الملحة لحماية الأراضي الزراعية، حيث فقد شمال غرب الأردن ما يقدر بـ 123 ألف دونم من الأراضي الزراعية البعلية بسبب التوسع العمراني وحده بين عامي 2000 و2015.[6]

ويضيق الخناق على هذه الإمكانات بسبب ترسيخ توصيف الأردن كبلد «فقير مائيًا»، ضمن خطاب تحليلي يغفل التقاليد الزراعية المحلية المتأقلمة مع الضغوط المناخية، فضلًا عن أنماط الاستغلال الاستعماري الاستيطاني والاستخراجي الإقليمي التي تستنزف موارد الأردن المائية، إذ لا تستثني الرؤية التوسعية لـ«إسرائيل الكبرى» الأراضي الخصبة لغور الأردن وموارده التي لطالما كانت هدفًا للمشاريع الزراعية الاستعمارية.[7] علاوة على ذلك، كشفت الإبادة الجماعية والإبادة البيئية وتسليح الغذاء والبيئة في غزة وعموم فلسطين التاريخية كيف يمكن هندسة المجاعة في سياقات يُحرم فيها شعب بأكمله من السيادة على غذائه وأرضه وموارده الطبيعية.

بناءً على أبحاث العربية لحماية الطبيعة وأنشطتها وتدخلاتها الميدانية لدعم المزارعين في الأردن، تتتبع هذه الدراسة العلاقة بين التحديات الهيكلية المذكورة أعلاه والصدمات الناشئة التي تفاقم هشاشة المزارعين في مراحل مختلفة من سلسلة القيمة. نركز على الواقع المعاش لزارعي الأرض والأسباب الجذرية وراء إعادة إنتاج ظروف هشاشتهم وتجريدهم من ملكيتهم. ونولي اهتمامًا خاصًا لتشكّل تجزئة الحيازات الزراعية ضمن أنظمة حيازة الأراضي، وبطبيعة العلاقات الاجتماعية

1 «الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، 2021-2030»، حزيران/يونيو 2021، 3، متاح على https://www.moa.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Story_Board/Document_number_1.pdf («الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي»)

2 «الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي».

3 عمر العطيات، «تاريخ صناعة السكر في الأردن»، إرث الأردن، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، متاح على https://www.jordanheritage.jo/reserches/activities-heritage/sugar-industry-in-jordan/ (عمر العطيات، «صناعة السكر...»).

4 دائرة الإحصاء العامة، «الأردن بالأرقام 2024»، العدد 27، متاح على https://dosweb.dos.gov.jo/databank/JordanInFigures/Jorinfo_2024.pdf

5 Department of Lands and Survey, "Jordan's Cadastre", Presentation at the Improving Land Governance in Jordan: Towards Sustainable Development and Urbanization workshop, UN Habitat, 2024 (Department of Lands and Survey, "Jordan's Cadastre").

6 Rana N. Jawarneh, Ammar Abulibdeh, Nadeem Hashem, Muheeb Awawdeh, Talal Al-Awadhi, Meshal M. Abdullah, and Ahmed M. El Kenawy, "Assessing and predicting land cover dynamics for environmental sustainability in Jordan's arid ecosystems using CA-Markov model", Remote Sensing Applications: Society and Environment, Vol. 35, August 2024, available at https://doi.org/10.1016/j.rsase.2024.101262

7 الجزيرة، «الأردن يدين نشر حسابات إسرائيلية خرائط تضم جزءا من أراضيه»، 7 كانون الثاني/نوفمبر 2025، متاح على https://sl1nk.com/ztboka6

والاقتصادية بين المزارعين، وآليات المساءلة الناشئة عن تسليع الأرض والإنتاج والعمل الزراعي. وبذلك، نتجنب الأطر التبسيطية التي تُوحد المزارعين أو تمجّد الزراعة الصغيرة أو الزراعة الأسرية من دون تفكيك السيرورات الرأسمالية التي تفتت الإنتاج الزراعي وتهندس انقسامات طبقية بعيدًا عن التنظيم الجماعي وأنظمة الإنتاج. على حد علمنا، تُعد هذه أول دراسة توثق منهجية الدورة الكاملة للإنتاج الزراعي في الأردن، من المدخلات إلى الأسواق، من منظور السيادة الغذائية.

وبالتوازي مع ذلك، نرسم خارطة السياسات والكيانات والترتيبات المؤسسية الناظمة لقطاعي الأغذية والزراعة، ونبحث في الكيفية التي غالبًا ما تُعالج بها التحديات الزراعية بطرق تعيد المزارعين إلى حالة ما قبل الأزمة، أي حالة الكفاح من أجل البقاء، ليمتصوا بذلك الصدمات الناجمة عن الظلم الهيكلي في النظام الزراعي والاقتصادي. نسعى من خلال التشاور مع جهات فاعلة مختلفة، تتموضع غالبًا في حالة تجاذب داخل النظام الغذائي، إلى إيجاد مجالات توافق حول التحديات الرئيسة وأوردنا توصيات في هذه الدراسة، لنخلق مساحة وأساسًا للحوار يربط بين وجهات النظر المتفرقة.

المنهجية

لقد طورنا نهجًا تشاركيًا متعدد الأساليب يركز على منتجي الأغذية المحليين والمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والعاملين في القطاع الزراعي عبر 3 مسارات عمل:

جمع البيانات النوعية

جُمِعَت البيانات النوعية من 19 مناقشة جماعية و15 مقابلة معمّقة مع مزارعين وعاملين في القطاع الزراعي في الأغوار الشمالية والأغوار الوسطى والأغوار الجنوبية والزرقاء والمفرق، بالإضافة إلى مقابلات مع مصادر معلومات رئيسة وخبراء في عمّان. تركز هذه الدراسة في المقام الأول على صغار المنتجين الزراعيين الذين غالبًا ما تُستثنى أصواتهم من المشاورات الوطنية وعمليات وضع الاستراتيجيات، إلا أننا أجرينا أيضًا مقابلات مع منتجين متوسطي وكبار الحجم بهدف وضع التحديات والثغرات المتكررة التي تؤثر في منتجي الأغذية في سياقها الصحيح، بغض النظر عن حجم الحيازة. كما تم، خلال مرحلة جمع البيانات، الاستفادة من ملاحظات الخبراء ومصادر المعلومات الرئيسة ودمجها ضمن تحليل الدراسة.

عمليات تكرارية لتجميع البيانات الميدانية وتحليلها والتحقق من صحتها من خلال المشاورات التشاركية

عُقدت مشاورتان كجزء من عملية تكرارية للتحقق من صحة ودمج التحديات الرئيسة، والمسارات القائمة الحالية، والجهات الفاعلة داخل النظام الغذائي. شارك في المشاورة الأولى 73 مزارعًا صغيرًا وعاملًا زراعيًا من مختلف مناطق غور الأردن، وجمعت بين مناقشات عامة مفتوحة، ومناقشات مجموعات عمل، واستطلاعات مركزة. وشارك في المشاورة الثانية أكثر من 100 جهة فاعلة، منها كبار صانعي القرار وصانعي السياسات والمؤسسات والوكالات العامة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات ومؤسسات إنتاج المعرفة ونشرها والقطاع الخاص. اشترك بها 24 مزارعًا ذوو حيازة صغيرة وعاملًا زراعيًا، إلى جانب كبار المزارعين، في إطار تفاعلي أتاح سماع وجهات نظرهم في الجلسات العامة وعبر جميع مجموعات العمل المواضيعية.

عملية موازية للبحث الثانوي

تبعت البيانات النوعية والمشاورات بحوثٌ ثانوية مستمرة حول الأطر المفاهيمية والقانونية، والعوامل الهيكلية المتجذرة في السيرورات التاريخية المتجسدة اليوم في السياسات والتدخلات المعاصرة، واستراتيجيات الأمن الغذائي وحوكمة المياه.

وقد استرشدت مسارات العمل المختلفة بـ8 عوامل رئيسة للسيادة الغذائية مصنفة في المراحل الأساسية الثلاث للإنتاج الزراعي:

- **التحضير**: الوصول إلى الأراضي والمياه والتمويل وجودة هذه الموارد كشرط أساسي لإنتاج الغذاء.
- **الزراعة**: الوصول إلى مبيدات الآفات والأسمدة والبذور عالية الجودة بصفتها مدخلات زراعية حيوية؛ ودراسة الدور الأساسي لليد العاملة الزراعية من منظور قائم على الحقوق.
- **ما بعد الحصاد**: المشاركة العادلة للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في أنظمة التصنيع والتوزيع والتسويق بعد الحصاد كعامل حاسم في قدرتهم على الحصول على أسعار منصفة والحفاظ على استدامة سبل عيشهم.

لتقديم تحليل مركّز ومحكم ضمن الإطار الزمني المحدد للدراسة، اخترنا غور الأردن لإجراء مشاورات مع

المزارعين. فالغور بوصفه سلة الغذاء الأردنية منطقة بالغة الأهمية لتحقيق السيادة الغذائية الأردنية، كما أن الكثافة العالية للمزارعين فيه تجعله موقعًا رئيسًا للتحليل بغية فهم التحديات الهيكلية التي يواجهها المزارعون. وقد شكل غور الأردن ساحة تجريبية لإصلاحات زراعية أسفرت عن تحولات في النظام الغذائي. كما أتاحت تربته الطميية الخصبة ومناخه المحلي الفريد إمكانية الزراعة على مدار العام؛ بيد أن ثروته المعدنية أسفرت بشكل متصاعد عن تشكل صراع بين الزراعة واستخراج الموارد.[8]

ولضمان ألا يضيّق تركيزُنا المناطقي نطاقَ التحليل، ساعدت المشاورات على المستوى الوطني والمقابلات الموجهة الإضافية والبحوث الثانوية في معالجة الثغرات المحتملة.

الأسس والمبادئ النظرية للحوكمة العادلة للأغذية والمياه

السيادة الغذائية

يجب أن يوضع مفهوم السيادة الغذائية ضمن المجالات شديدة التسييس ضمن حوكمة الأمن الغذائي الذي يُعرّف بأنه وضع «يتحقق حين يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى أغذية كافية وآمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية».[9] يختزل هذا التعريف للأمن الغذائي في توفر الغذاء ويُساوي «الوصول» إلى الغذاء بالوصول إلى السوق؛ أما السيادة الغذائية، بالمقابل، فتركز على وصول المجتمعات المحلية إلى الأرض والموارد الإنتاجية والمدخلات وقرارات الإنتاج والسيطرة عليها.[10]

يشير الحق في الغذاء – كما هو معترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الملزمة قانونًا التي وقع عليها الأردن وصدق عليها، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – إلى وجوب التعامل مع الأمن الغذائي بطريقة منهجية وليس كحق في الحصول على كمية محددة من السعرات الحرارية.[11] يربط التعليق العام رقم 12 بشأن الحق في الغذاء مفهومي «الوصول» و«التوافر» بإمكانية الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية، كما يقرّ بالحق في الحصول على تعويضات مناسبة في حال انتهاك هذا الحق.[12] ووفقًا لذلك، ينبغي تفعيل الحق في إنتاج الغذاء ضمن إطار من العدالة وتقرير المصير، ليس بوصفه طموحًا معياريًا فحسب، بل كالتزام قانوني ملزم. ومن خلال استخدام منظور قائم على الحقوق يعامِل الغذاء كمسألة سيادة وليس كسلعة فحسب، يمكن رصد الانتهاكات المنهجية التي تقوض الفاعلية المحلية وتحد من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والثقافات الغذائية، ومعالجتها.

من المهم أيضًا معالجة المعيقات الخاصة أمام السيادة الغذائية في المنطقة العربية. فكما يشير الباحث ماكس آجل، لا يمكن إسقاط مفهوم السيادة الغذائية وعموم «المسألة الزراعية»، بصيغتها النظرية المستقاة من الخطاب في أمريكا الجنوبية حول الفلاحين والمزارعين المعدمين، على المنطقة العربية.[13] وعليه، يحلل هذا التقرير حالة انعدام ملكية الأراضي ليكشف عن وجود «تجذّر» وتوافر للأراضي استُهدفت باستمرار من خلال عمليات المصادرة الاستعمارية والعسكرية. ويشير آجل بحق إلى أن «الدول فقدت حرفيًا قدرتها الزراعية وحتى سكانها» وأن «الحرب كانت آلية محورية في هذا التقهقر التنموي».[14] ويؤدي هذا التقهقر المستمر إلى إعادة إنتاج التبعية المادية، بما يسهم في تدجين أشكال المقاومة الشعبية الناشئة في مواجهة ظروف المصادرة ونزع الملكية.

8 "The Jordan Valley", Jordan Touristic Sites, available at http://www.kinghussein.gov.jo/tourism4.html

9 Food and Agriculture Organization of the UN, "Policy Brief: Food Security", June 2006, available at https://www.fao.org/fileadmin/templates/faoitaly/documents/pdf/pdf_Food_Security_Cocept_Note.pdf

10 Rami Zurayk, Anne Gough, Ahmad Sourani, and Mariam Al Jaajaa, "Food Security Challenges and Innovation: The Case of Gaza", Food Insecurity in Protracted Crisis Forum, 13-14 September 2012, available at https://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/FS_Challenges_Innovation_-Gaza_Arab_Group.pdf (Zurayk et al., "Food Security Challenges").

11 UN, "Universal Declaration of Human Rights", 10 December 1948, available at https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights; UN, "International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights", 16 December 1966, available at https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights

12 UN, "E/C.12/1999/5: General Comment No. 12 on the right to adequate food", 12 May 1999, available at https://www.ohchr.org/en/documents/general-comments-and-recommendations/ec1219995-general-comment-no-12-right-adequate-food; Zurayk et al., "Food Security Challenges".

13 Max Ajl, "Does the Arab region have an agrarian question?", The Journal of Peasant Studies, Vol. 48, no. 5, 2021, available at https://doi.org/10.1080/03066150.2020.1753706 (Ajl, "Does the Arab region have an agrarian question?").

14 Ajl, "Does the Arab region have an agrarian question?", p. 4.

تحديد هوية المزارع

بدت حاجة واضحة إلى إزالة الغموض عن مصطلح «المزارع» خلال مشاوراتنا متعددة الأطراف، وظهرت خلافات حول كيفية تعريف المزارع. فقد ادعى كبار ملاك الأراضي والجهات الصناعية أنهم «المزارعون الحقيقيون»، في حين رفع المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة أيديهم المتعبة ليؤكدوا أنهم هم من يرعون الأرض. ورغم إدراكنا لأهمية تنوع أحجام الزراعة، يتجنب تقريرنا اختزال المزارعين في هوية موحدة. وبدلًا من ذلك، يسعى إلى فهم كيفية ظهور فئات مختلفة من المزارعين عن طريق التفاعل والتفاوض مع نمط إنتاج رأسمالي، بما يكشف تباينات واضحة في الوصول إلى الأرض والمدخلات الزراعية ورأس المال، وكذلك في قدرات صنع القرار. نرتكز هنا على تصنيف الباحث لانزندورفر للمزارعين، المعدّل من الباحث أيدين، الذي يحدد بصورة عامة علاقات الإنتاج الاجتماعية في المشهد الزراعي الأردني.[15]

- يتمتع كبار المزارعين بقدر غير متناسب من رأس المال والنفوذ. ففي حين يوجّه بعضهم إنتاجه نحو السوق المحلي ويمنح الأولوية للاحتياجات الغذائية المحلية، يمتلك العديد منهم مزارع تجارية كبيرة تخدم الإنتاج التصديري. وفي هذه الحالات، تُعامل الزراعة بوصفها استثمارًا اقتصاديًا، ويُحافَظ على أنماط إنتاج كثيفة الاستخدام للمدخلات من خلال شبكات من مديري المزارع والوسطاء والعمالة المأجورة والمستأجرين.
- يعتمد المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة في الغالب على العمالة الأسرية للحفاظ على الإنتاج؛ مع تفاوت واضح بينهم في إمكانية الوصول إلى الأراضي ورأس المال.
- وقد برزت فئة المزارعين المحاصصين والمستأجرين الذين لا يملكون أراضٍ، في سياق اتساع ظاهرة ملكية الأراضي الغائبة. وتطورت هذه الفئة ضمن علاقات متفاوتة مع الملاك تتعلق بإدارة المزارع، وتقاسم عوائد الحصاد، وتحمّل تكاليف الإنتاج، وآليات الإيجار. وبصفتهم مشغّلين للمزارع، قد يعملون لدى ملاك الأراضي، كما قد يلجؤون بدورهم إلى تشغيل عمالة مأجورة.
- العمال المأجورون هم الفئة الأبعد عن وسائل الإنتاج، ويشكّلون قوة عمل متنقلة تُضطر إلى اتخاذ قرارات عالية المخاطر، عبر الانخراط في أعمال شاقة ومنخفضة الأجر، بهدف تأمين بقاء الأسرة وتحسين ظروفها المعيشية.[16] وفي الوقت نفسه، تشكّل هذه الفئة قوة أساسية في التحشيد للمطالبة بحقوق العمال.

على الرغم من أن هذه التصنيفات تضفي دقةً مفاهيميةً على العلاقات الطبقية بين المزارعين، إلا أن زريق وضرار ينبهاننا إلى ضرورة عدم التعامل مع هذه الفئات باعتبارها تصنيفاتٍ ثابتة وحتمية، وإلا تسبّب ذلك بتدخلات قاصرة الرؤية واستلاب هوية المزارع.[17] وبدلًا من ذلك يركزان على العلاقات بين الفئات، ويعتمد التقرير هذا المنظور لتحديد إمكانية بناء التحالفات بين المزارعين الذين يواجهون الأسباب الجذرية نفسها، رغم اختلاف أو تباين مواقعهم الاجتماعية.

العدالة

دخل مفهوم الانتقال العادل مؤخرًا في خطاب حوكمة النظم الغذائية لتعزيز التحول الشامل نحو أنماط إنتاج غذائي أكثر صداقة للبيئة. بيد أن الغموض حول ماهية العدالة المنادى بها والجهات المستفيدة، يثير تساؤلات حول أيّ الأصوات والمصالح والاحتياجات لها الأولوية في هذا الانتقال. علاوة على ذلك، تركز إنتاج المعرفة حول أطر سياسات الانتقال العادل في الشمال العالمي، موطن غالبية الانبعاثات التاريخية في الوقت الذي تقاوم بلدانه أي تخفيض جوهري للانبعاثات الكربونية، لا سيما فيما يتعلق بمجمعاتها الصناعية-العسكرية كثيفة الانبعاثات.

على الرغم من أن اتفاقية باريس تنص على وجوب إنجاز العمل المناخي «بطريقة لا تهدد إنتاج الغذاء» و«في سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر»، فقد أعطت مشاريع التخضير في المنطقة العربية والممولة من الخارج الأولوية للتشجير غير المنتج، مستغلةً الأشجار والأراضي الصالحة للزراعة كمواقع لتعويض الكربون لصالح الشمال العالمي.[18] وبالمثل، تركز برامج التكيف مع تغير المناخ عادةً على التقنيات والمدخلات والخبرات الغربية، ما يقوض الغرض المقصود منها والمتمثل في بناء الكفاءة

15 Matthias Lanzendorfer, Agricultural Mechanization in Jordan, Gottingen: Edition Herodot, 1985; Zülküf Aydın, "Commercialization and Commoditization in the Jordan Valley: Producers, Merchants and the State", METU Studies in Development, Vol. 19, no. 4, 1992, available at https://open.metu.edu.tr/handle/11511/110592 (Aydın, "Commercialization and Commoditization").

16 Aydın, "Commercialization and Commoditization".

17 Zurayk and Dirar, "Farmer-Led Water User Associations in Agricultural Water Management.", in The Oxford Handbook of Food, Water and Society, pp. 224-250. Oxford University Press, 2018 (Zurayk and Dirar, "Farmer-Led Water User Associations").

18 UN, "Paris Agreement", 12 December 2015, Article 2, available at https://unfccc.int/sites/default/files/resource/english_paris_agreement.pdf (UN, "Paris Agreement").

والاستدامة المحلية. وتجاوبًا مع دعوة الباحثة دي بروين وآخرين إلى الدقة المفاهيمية في مناقشات العدالة في النظم الغذائية، يتناول هذا التقرير 3 أبعاد مترابطة للعدالة: التوزيعية والإجرائية والاعترافية.[19]

- تتعلق العدالة التوزيعية بالتوزيع العادل لتكاليف وفوائد عمليات الانتقال في النظم الغذائية.[20]
- تُعنى العدالة الإجرائية بتحديد من يُشرَك ويُستبعَد من عمليات صنع القرار، وبكيفية توزيع السلطة، وكيف تُخضَع هياكل الحوكمة للمساءلة.[21]
- تبحث العدالة الاعترافية في تحديد من أو ما يُعَدّ موضوعًا صالحًا للعدالة، وكذلك الأبعاد الزمنية والمكانية لاعتبارات العدالة، وفي علاقات المساءلة المرتبطة بها. ويُدرج هذا البعد كلًّا من العدالة التاريخية والعدالة بين الأجيال في إطار تحويل النظم الغذائية.[22]

يمكن أن يؤدي اختزال مفاهيم العدالة في أطر الانتقال العادل إلى حجب العوامل البنيوية الكامنة وراء الجوع وفقدان الأراضي الزراعية والتدهور البيئي،[23] وغالبًا ما يُعاد تأطيرها بدلًا باعتبارها أزمات مستجدة أو «صدمات» معزولة.

بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تُدرج مفاهيم بناء المرونة والصمود في خطاب الانتقال العادل ضمن حزمة واحدة. في هذا السياق، يحذر سوبري وشيرين من الخلط المبسط بين «مرونة التوازن» و«المرونة التطورية» في سياق تحولات النظم الغذائية.[24] ويستندان إلى تصنيف سكوت، وفيه تعمل مرونة التوازن على الحفاظ على النظم السائدة لإنتاج الغذاء من خلال صقل قدراتها على امتصاص الصدمات، في حين تسعى المرونة التطورية إلى التغيير النظامي.[25] في هذا السياق، تعمل العربية لحماية الطبيعة على تفكيك الطابع الاستعماري في خطاب المرونة من زاوية معالجة الأسباب الجذرية، مؤكدة أن «بناء المرونة يجب أن يشمل سياسات وإجراءات لا تساعد المجتمعات المحلية فحسب على التعامل مع 'نقاط الضعف' و'الأزمات' أو استيعابها، بل تعمل على حلها ومقاومتها ومنع تكرارها وتكرار مظاهرها».[26]

باختصار، تميل لغة الانتقال العادل غير المسيسة إلى التركيز على مستقبل مستدام مجرد، مع تجاهلها في الوقت نفسه الظلم التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي الذي يتردد صداه عبر النظم الغذائية. بدلًا من حصر العدالة على مجرد السعرات الحرارية المتناولة، نعيد توجيهها نحو الحق في البقاء على الأرض، والعودة إليها، واستعادتها، وممارسة أشكال المقاومة المرتبطة بها.

الماء كأساس للسيادة الغذائية

يُعد الحصول على المياه الصالحة للشرب ركيزة أساسية للحفاظ على الحياة في النظم الغذائية السيادية والمجتمعات والنظم البيئية والمستقبل. ولهذا السبب، سُيِّسَت وسُلِّعَت وحوِّلَت إلى سلاح منذ زمن طويل لتصبح أداة للنفوذ الجيوستراتيجي والاقتصادي. وفي المنطقة العربية، اندرجت تحديات المياه في إطار الندرة المتأصلة. على سبيل المثال، يصف تقرير لمجموعة البنك الدولي الأردن بأنه يواجه «أزمة مائية وجودية»، لأنه من «أكثر البلدان ندرة في المياه في العالم».[27] تبدو هكذا صياغة وكأنها تضع التهديد الوجودي في العوامل البيئية بدلًا من ربطه بسوء الإدارة واستخدام الموارد المائية كسلاح عبر الحدود. وقد استُغِلَ هذا التشخيص المضلل والمتعمد لتقييد قدرة المجتمعات المحلية على

19 Annemarieke de Bruin, Imke J.M. de Boer, Niels R. Faber, Gjalt de Jong, Katrien J.A.M. Termeer, and Evelien M. de Olde, "Easier said than defined? Conceptualising justice in food system transitions", Agriculture & Human Values, Vol. 41, March 2024, available at https://doi.org/10.1007/s10460-023-10482-y (De Bruin et al., "Easier said than defined?").

20 Clement Loo, "Towards a more participative definition of food justice", Journal of Agricultural and Environmental Ethics, Vol. 27, October 2014, available at https://doi.org/10.1007/s10806-014-9490-2 (Loo, "Towards a more participative definition").

21 Helen Coulson and Paul Milbourne, "Food justice for all?: Searching for the 'justice multiple' in UK food movements", Agriculture and Human Values, Vol. 38, February 2021, available at https://doi.org/10.1007/s10460-020-10142-5; Loo, "Towards a more participative definition".

22 Nancy Fraser and Axel Honneth, Redistribution or Recognition?: A political-philosophical exchange, London: Verso, 2003; David Miller, "Justice", in The Stanford Encyclopedia of Philosophy, eds. Edward N. Zalta and Uri Nodelman, Stanford, CA: Metaphysics Research Lab, Stanford University, 2017.

23 De Bruin et al., "Easier said than defined?".

24 Bernard Soubry and Kate Sherren, "'You keep using that word...': Disjointed definitions of resilience in food systems adaptation", Land Use Policy, Vol. 114, March 2022, available at https://doi.org/10.1016/j.landusepol.2021.105954

25 Mark Scott, "Resilience: A Conceptual Lens for Rural Studies?", Geography Compass, Vol. 7, no.9 4 September 2013, available at https://doi.org/10.1111/gec3.12066

26 APN, "Resilience Building for Sustainable Food Security and Nutrition", Plenary speech, 15 October 2015, para. 4, available at https://www.apnature.org/en/resilience-building-sustainable-food-security-and-nutrition

27 World Bank Group, "Jordan: Country Climate and Development Report", November 2022, available at https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/7c81ff9b-6f43-5648-be15-b2e2b25d1d33/content

الوصول إلى المياه.[28] وعلى وجه التحديد، شكّلت الصورة النمطية التي صدّرها الاستعمار لبيئات الأراضي الجافة والصحراوية العربية على أنها قاحلة ومهملة عاملًا فعالًا في تفكك النظم الغذائية المحلية وتجريد المجتمعات المحلية من ممتلكاتها؛ فهو يبطل الممارسات الزراعية الأصلية المتوافقة مع الدورات الهيدرولوجية المحلية ويحول المياه نحو التشجير المدمر بيئيًا والإنتاج أحادي المحصول.[29] في بلاد الشام، يتجلى ذلك بشكل صارخ في الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بوصفه امتدادًا للجهود البريطانية لإعادة هيكلة و«ترشيد» تدفقات المياه الإقليمية بذريعة عدم استغلالها بالكامل.[30] من كل بقعة في فلسطين التاريخية مرورًا بينابيع البانياس في مرتفعات الجولان، ونهر الحاصباني-الوزاني ووصولًا إلى نظام الخزان الجوفي في لبنان، يكابد الأردن بدوره هذه الهيمنة المائية للاحتلال التي تقوض أنظمته الزراعية، إن لم يكن يتعمد إعاقة تنميتها.[31]

وللتغطية على الهيمنة المائية الإسرائيلية، والحفاظ على قدرتها التنافسية في الأسواق، شجعت الولايات المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الخارجية في مجال التنمية الاعتماد على الواردات.[32] وهنا، شهد الاستعمار ورأس المال توطيدًا أيديولوجيًا في مفهوم «المياه الافتراضية» الذي ظهر في المنطقة العربية في التسعينيات.[33] ينص هذا المفهوم على أن البلدان الموصوفة بـ«ندرة المياه» يجب أن تستورد الغذاء بدلًا من زراعته، وبالتالي تستورد المياه المضمنة في تلك السلع.[34] ومن المفارقات أن التوجه نحو تحقيق الأمن الغذائي القائم على التجارة في الأردن قد أسهم في إنتاج المحاصيل النقدية المستهلكة لكميات كبيرة من المياه كالطماطم.

وفي الوقت نفسه، أسهمت برامج التكيف الهيكلي، التي جاءت بتوجيه من مؤسسات بريتون وودز، في ترسيخ تسليع المياه من خلال آليات التسعير وأسواق المياه في المنطقة العربية. إن الترويج لنماذج استرداد التكاليف التي ترفع رسوم المياه، ينقل فعليًا تكلفة إعادة هيكلة السوق إلى منتجي الأغذية والاقتصادات الريفية.[35] وقد استند ذلك إلى حد كبير إلى توجه خارجي غير مدروس نحو ترشيد استخدام الموارد لإنتاج محاصيل «مربحة»، بالتوازي مع أجندة أوسع لإعادة تخصيص المياه بعيدًا عن الزراعة التي يُنظر إليها على أنها منخفضة القيمة، وتوجيهها نحو ما يُسمى بالاستخدامات غير الزراعية «ذات القيمة الأعلى».[36] وتستمر هذه النماذج من خلال برامج تأتي بصبغة مختلفة، كالإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تنذر بتكرار النمط ذاته المتمثّل في نقل عبء المسؤولية إلى المستخدمين النهائيين، ولا سيما المزارعين، بدلًا من معالجة إخفاقات البنية التحتية والحوكمة المركزية.[37] عمَّقَ هذا التحول التفاوتات المائية والاجتماعية وأعاد تشكيل آليات تقييم استخدام المياه والمعرفة المائية، ليؤطر المياه باطراد بوصفها سلعة، وليهمّش المزارعين الرافضين أو العاجزين عن الانخراط في إنتاج المحاصيل النقدية الموجّهة للتصدير.

الحوكمة التشاركية

منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي الأول للأغذية في عام 1996، أصبحت مشاركة القاعدة الشعبية والمجتمع المدني جزءًا أساسيًا في «الحوكمة الرشيدة» في أطر الأمن الغذائي. ولئن رُوِّجَ لتلك المشاركة بوصفها منبرًا لتكريس الملكية المجتمعية والمساءلة، فإن الأدبيات النقدية تسلط الضوء على دور اختلال موازين القوى

28 Hussam Hussein, "An analysis of the discourse of water scarcity and hydropolitical dynamics in the case of Jordan", PhD thesis, University of East Anglia, 2016, available at https://ueaeprints.uea.ac.uk/id/eprint/63066/ (Hussein, "The discourse of water scarcity").

29 Diana K. Davis, The arid lands: History, Power, Knowledge, The MIT Press, 2016.

30 John Broich, "British water policy in Mandate Palestine: Environmental orientalism and social transformation", Environment and History, Vol. 19, no. 3, August 2013, available at https://www.jstor.org/stable/43298498

31 Joe Stork, "Water and Israel's Occupation Strategy", Middle East Research and Information Project, 17 July 1983; Hussein, "The discourse of water scarcity";

عمون نيوز، «إسرائيل تزود الأردن بمياه ملوثة وتسرق 700 مليون متر مكعب سنويًا»، 13 أيار/مايو 2010، متاح على https://www.ammonnews.net/article/60528.

32 Livia Perosino, "Agriculture in Jordan at the Time of Climate Change: Identifying Casualties between Imperialism and Environmental Degradation", Noria Research, 2 January 2024, available at https://noria-research.com/agriculture-in-jordan-at-the-time-of-climate-change-identifying-causalities-between-imperialism-and-environmental-degradation/ (Perosino, "Agriculture in Jordan").

33 Perosino, "Agriculture in Jordan"; John Anthony Allan, "Fortunately there are substitutes for water otherwise our hydro-political futures would be impossible", in Priorities for water resources allocation and management, London: Overseas Development Administration, 1993.

34 Perosino, "Agriculture in Jordan".

35 Jane Harrigan, Hamed El-Said, and Chengang Wang, "The IMF and the World Bank in Jordan: A case of over optimism and elusive growth", The Review of International Organizations, Vol. 1, September 2006, available at https://doi.org/10.1007/s11558-006-9490-8 (Harrigan et al., "The IMF and the World Bank")

36 Timothy Liptrot and Hussam Hussein, "Between Regulation and Targeted Expropriation: Rural-to-Urban Groundwater Reallocation in Jordan", Water Alternatives, Vol. 13, no. 3, 2020, available at https://www.water-alternatives.org/index.php/alldoc/articles/vol13/v13issue3/599-a13-3-17/file (Liptrot and Hussein, "Between Regulation and Targeted Expropriation").

37 Ben Lamoree and Frank van Steenbergen, "From value to finance: making IWRM work", Journal of Contemporary Water Research & Education, Vol. 135, no. 1, December 2006, available at https://doi.org/10.1111/j.1936-704X.2006.mp135001012.x

في هندسة معالم تلك المشاركة؛ أو الأدهى من ذلك، اتخاذها مطيةً للتنصل من المساءلة برمتها.[38] والحال أن التحول من تعددية الأطراف إلى تعددية أصحاب المصلحة في المحافل المتعلقة بالغذاء قد وسع نطاق مشاركة المجتمع المدني، لكنّه مكّن في الوقت نفسه الشركات من السيطرة على حوار الأنظمة الغذائية تحت ستار توسيع مشاركة أصحاب المصلحة.[39]

ردًا على تغوّل الشركات، قاطعت حركات منظمات المجتمع المدني قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 ونظمت قمة مضادة لتحدي شرعيتها.[40] وفي هذه الفضاءات الدولية والحكومية الدولية التي تؤثر في حوكمة الأنظمة الغذائية العالمية، تنخرط منظمات المجتمع المدني من الجنوب العالمي في صراع مع التفاوتات الراسخة، بما في ذلك الأجندات المحددة مسبقًا التي تسعى إلى حصر مشاركتها في أدوار رمزية ومحدودة ضمن المراحل النهائية من صنع القرار.[41] تتجلى هذه الدينامية في تبني بعض منظمات المجتمع المدني العربية الممولة من الخارج شعار «العرب يأخذون زمام المبادرة» خلال مؤتمر الأطراف الثامن عشر (COP18) في عام 2012 الذي يخدم في نهاية المطاف مصالح الشمال العالمي في صرف الانتباه عن مسؤوليته في خفض الانبعاثات.[42]

ولمنع أن تصبح الحوكمة التشاركية أداة للسيطرة، يجب أن تنتقل من المشاركة الإجرائية والإدارية نحو الإنتاج المشترك للمعرفة التي من شأنها توجيه السياسة الزراعية وبرمجتها.

38 Bill Cooke and Uma Kothari, eds., Participation: The New Tyranny? Zed Books, 2001.

39 Food Systems 4 People, "Multistakeholderism and the corporate capture of global food governance", April 2023, available at https://foodsystems4people.org/wp-content/uploads/2023/05/EN_Analysis-report-2023_FS4P.pdf

40 APN, "ANFS, APN and their international partners organize the Global People's Summit on Food Systems Coinciding with the United Nations summit", 2021., https://www.apnature.org/en/anfs-apn-and-their-international-partners-organize-global-peoples-summit-food-systems

41 Mariam Al Jaajaa, "Arab Civil Society Winning Battles in International Fora", IFPRI Egypt, 24 March 2016, available at https://egyptssp.ifpri.info/2016/03/24/arab-civil-society-winning-battles-in-international-fora/

42 Rana Khaled, "March calls on region's leaders to forge ahead on climate change", Egypt Independent, 18 November 2012, available at https://cloudflare.egyptindependent.com/march-calls-region-s-leaders-forge-ahead-climate-change/

السياق التاريخي لحوكمة الغذاء والمياه في الأردن

قبل وقت طويل من قيام رسامي الخرائط البريطانيين برسم حدود شرق الأردن، كانت المنطقة تتسم بأشكال متعددة الطبقات ومتناغمة بيئيًا من الحياة والعلاقة مع الأرض. فقد عُثِرَ على أقدم قطعة خبز في العالم، يعود تاريخها إلى 14,400 عام، في الصحراء السوداء شمال شرق الأردن.[43] وعُثِرَ على بعض أقدم الأدلة على زراعة القمح والشعير (5,500-7,500 قبل الميلاد) في وادي قلات في الطفيلة.[44] كما كان السكر صناعة مزدهرة بلغت ذروتها خلال الفترة المملوكية (1250-1517 م) مع أسواق تصدير امتدت حتى فلورنسا بإيطاليا.[45]

تشكَّلَ نظام الأغذية المعقد في الأردن واستمر بفضل الأنظمة الزراعية ما قبل الاستعمار التي انتظمت في الغالب حول أخلاقيات مجتمعية تظهر في تقليد المشاع، إذ أديرت أراضي القرية بطريقة جماعية لتحقيق التوازن بين خصوبة التربة، والوصول إلى المياه، وحقوق الرعي.[46] لقد ساهمت الابتكارات المحلية في إدارة المياه، من خزانات الأنباط في البتراء إلى المصاطب الزراعية في مرتفعات الأردن، في مواءمة الممارسات الزراعية مع الظروف المناخية والجيولوجية المحلية منذ زمن بعيد.[47]

43 Faculty of Humanities, "Archaeologists discover bread that predates agriculture by 4,000 years", University of Copenhagen, 16 July 2018, available at https://humanities.ku.dk/news/2018/archaeologists-discover-bread-that-predates-agriculture-by-4000-years/

44 Andrew N. Garrard, Sue Colledge, Christopher Hunt, and Rebecca Montague, "Environment and subsistence during the Late Pleistocene and Early Holocene in the Azraq Basin", Paléorient, Vol. 14, no. 2, 1988, available at https://www.persee.fr/doc/paleo_0153-9345_1988_num_14_2_4453

45 عمر العطيات، «صناعة السكر...»

46 Ruth Kark and David Grossman, "The communal (musha') village of the Middle East and North Africa", in Policies and Strategies in Marginal Regions, eds. W. Leimgruber, R. Majoral and C-W Lee, UK: Ashgate, 2003 available at https://www.academia.edu/4125917/82_KARK_and_GROSSMAN_The_Communal_musha_Village_of_the_Middle_East; Martha Mundy, "The State of Property: Late Ottoman Southern Syria, the Kaza of 'Ajlun (1875-1914)", in Constituting Modernity: Private Property in the East and West, ed. Huri İslamoğlu, New York: I.B. Tauris, 2004.

47 Charles R. Ortloff, "The water supply and distribution system of the Nabataean city of Petra (Jordan), 300 BC-AD 300", Cambridge Archaeological Journal, Vol. 15, no. 1, 5 May 2005, available at https://doi.org/10.1017/S0959774305000053; Jonathan Mabry and Gaetano Palumbo, with a contribution by Ian Kuijt, "The 1987 Wadi el-Yabis Survey," Annual of the Department of Antiquities of Jordan, Vol. 32 1988, available at https://publication.doa.gov.jo/uploads/publications/63/

سيّجت وطوّقت القوى المتعاقبة المشهد الزراعي الأردني الموسوم تاريخيًا بالمشاعية والتنوع. فمع بداية الحكم العثماني، واجهت تقاليد المشاع نظامًا جديدًا لتسجيل الأراضي وتقنينها، من بينها تصنيف الأراضي إلى فئات الميري (الأراضي الزراعية الحكومية)، والمتروك (الأراضي الجماعية)، والموات (الأراضي الحكومية المهجورة) – وذلك في المقام الأول لتسهيل إدارة الضرائب وتحصيلها.[48] انطلاقًا من الفرضية الاستعمارية القائلة بأن حيازة الأراضي الجماعية تعوق التحديث الزراعي، فكك الانتداب البريطاني (1921-1946) نظام المشاع عبر فرضه خصخصة الأراضي وتقسيمها وتسجيلها في السجل العقاري.[49] ومنذ عام 1927، سعى الانتداب إلى ترسيخ مفهومه لملكية الأراضي من خلال مسوحات عقارية واسعة النطاق حددت الحدود الدقيقة بين مطالبات ملكية الأراضي، بهدف إضفاء الطابع الرسمي على الملكية الفردية، وأنشأ دائرة الأراضي.[50] مع صدور قانون تسوية الأراضي لسنة 1933، تمأسست الملكية الخاصة، لكنّ المراعي الشاسعة في الأردن تُركت في الغالب في حالة فراغ قانوني أو أعيد تصنيفها في فئة الموات، وهو تهميش لغوي وقانوني للمطالبات العرفية والإمكانات الزراعية التي تشكل التخطيط المعاصر للأراضي.[51]

لتسهيل الانتقال من إنتاج الكفاف إلى الإنتاج الرأسمالي، سعى الانتداب البريطاني إلى الحصول على أصناف بذور «محسنة»، وأعفى من الرسوم الجمركية على واردات الآلات، وأنشأ محطات تجارب زراعية.[52]

في مواجهة الإصلاحات الاستعمارية الأوسع نطاقًا، اتخذت المقاومة بين المجتمعات المحلية أشكالًا متنوعة، شملت رفض ضرائب الأراضي واستهداف البنية التحتية الاستعمارية وقطع واستخدام الأشجار في الغابات الحكومية التي منع الانتداب البريطاني استخدامها الإنتاجي.[53]

أعادت النكبة في 1948، الموسومة بالتطهير العرقي لأكثر من 750 ألف فلسطيني والإنشاء العنيف الدولة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية، تشكيل المشهد الزراعي والديموغرافي في الأردن. فافتتاح ناقل المياه الوطني الإسرائيلي في عام 1964، وهو الذي يستولي على كميات هائلة من المياه من بحيرة طبريا، وإنشاء بنية تحتية مائية مهيمنة تستحوذ على التدفق من المنبع، سجل بداية احتكار واسع النطاق ومستمر للموارد المائية عبر الحدود.[54]

وجاء بناء قناة الغور الشرقية الذي بدأ في عام 1959 – الممولة بمعظمها من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – ليحدث تحولًا في الزراعة في غور الأردن. فالقناة، بتوسيعها المساحة المروية، فتحت آفاقًا جديدة للزراعة الموجهة للتصدير والزراعة التجارية. وفي إطار سلسلة من الإصلاحات المرتبطة بالأراضي، دفعت جهات خارجية، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، نحو إعادة تنظيم قطع الأراضي الكبيرة إلى قطع صغيرة ملائمة لزراعة الخضروات باعتبارها «محصولًا نقديًا جديدًا». ونتيجة لذلك، انخفض إنتاج محاصيل الحبوب بشكل كبير.[55] وفي حين كان أحد الأهداف هنا هو تشجيع مالكي الحيازات الصغيرة على زراعة المحاصيل النقدية، سمحت الدولة لأصحاب الأراضي بتسجيل الأراضي بأسماء أفراد الأسرة. زاد هذا الأمر من تفتت ملكية الأراضي داخل الأسرة الواحدة، بما في ذلك أفرادها المقيمين خارج منطقة الأغوار، بدلًا من إعادة توزيع تلك الأراضي بالضرورة على صغار الملاك بهدف الزراعة الفاعلة.[56] وتعززت ظاهرة تجزئة الأراضي وملكية الغائبين بالتوازي مع توسّع أنماط العمل المأجور والمحاصصة والإنتاج القائم على الإيجار للحفاظ على الزراعة المكثفة.

ADAJ_1988_32-275-306.pdf

48 Husam Jamil Madanat, "Land Tenure in Jordan", Land Tenure Journal, June 2010, available at https://www.fao.org/4/i1634t/i1634t06.pdf

49 Mohamed F. Tarawneh, Rural Capitalist Development in The Jordan Valley: The case of Deir Alla – The Rise and Demise of Social Groups, Sidestone Press, 2014 (Tarawneh, Rural Capitalist Development).

50 Frederick Wojnarowski, "Settling land, unsettling people: Living with and contesting land, social change and grand schemes in rural central Jordan", History and Anthropology, Vol. 35, no. 5, 2024, available at https://doi.org/10.1080/02757206.2023.2220342 (Wojnarowski, "Settling Land, Unsettling People"); Michael R. Fischbach, State, society, and land in Jordan, Social, Economic and Political Studies of the Middle East and Asia, Vol. 75., Brill, 2000; Department of Lands and Survey, "The Historical Development of The Department", available at https://www.dls.gov.jo/EN/Pages/The_Historical_Development_of_the_Department.

51 Tarawneh, Rural Capitalist Development; Wojnarowski, "Settling Land, Unsettling People".

52 Vartan Manoug Amadouny, "The British role in the development of an infrastructure in TransJordan during the Mandate period, 1921-1946", PhD dissertation, University of Southampton, 1993, p. 14, available at https://eprints.soton.ac.uk/462123/1/381419.pdf (Amadouny, "The British role in TransJordan").

53 Amadouny, "The British role in TransJordan".

54 Yousef Abd-Alraheem Irshaid, "Consequences of the Israeli hydro-hegemony on the Jordanian water security", Review of Economics and Political Science, Vol. 6, no. 3, 2021, available at https://doi.org/10.1108/REPS-09-2019-0123

55 Tarawneh, Rural Capitalist Development, p. 21.

56 Tarawneh, Rural Capitalist Development.

كما استلزمت مشاريع تنمية غور الأردن التي بدأت في الخمسينيات إدارةً مركزية لتوزيع المياه، إلى جانب إدخال المكننة الزراعية، والمبيدات الحشرية والأسمدة، وآليات تكامل السوق. وقد أنشئت مؤسسات ائتمانية لتلبية الطلب المتزايد على السيولة. لكنّ شروط القروض التعجيزية مكنّت كبار المزارعين من الاستفادة بشكل أكبر من تدفقات الائتمان في حين اضطر المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة إلى اللجوء إلى السوق الخاص للحصول على الائتمان غير الرسمي.[57] وبذلك ترسّخت مكانة المقرضين كفاعلين أساسيين في المشهد الزراعي الأردني.

على الرغم من التحول الزراعي غير المستدام، ظلّت الاستراتيجية الاقتصادية الأردنية تركز على إحلال الواردات وتعزيز الإنتاج المحلي وحماية الأسواق من المنافسة الأجنبية. وبناءً عليه، شكّل القطاع الزراعي نحو 40 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للأردن في خمسينيات القرن الماضي، مقارنةً بما يقارب 6.9 بالمئة في الوقت الحاضر، وهو تراجع يُعزى بدرجة كبيرة إلى عمليات تحرير القطاع لاحقًا.[58] منذ عام 1989 فصاعدًا، أسهمت برامج التكيف الهيكلي التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إعادة تشكيل المشهد الزراعي في الأردن من خلال حزمة من الإصلاحات في السياسات النيوليبرالية أدت إلى زعزعة استقراره. فقد دفعت شروط القروض نحو تفكيك أوجه الدعم والمساندة الزراعية العامة في الأردن، ورفع ضوابط الأسعار وإجراءات حماية الواردات، وخصخصة المدخلات الزراعية وخدمات الائتمان، وفرض تعرفة على المياه، بهدف توجيه استخدام المياه «الكفؤ» نحو الزراعة الموجهة للتصدير، إلى جانب الدفع نحو إعادة تخصيص الموارد المائية لصالح القطاعات غير الزراعية.[59] ومارس البنك الدولي ضغوطًا بذريعة تشويه السوق، من أجل حل المؤسسة الأردنية لتسويق المنتوجات الزراعية التي أنشئت في الأصل لدعم المزارعين، بما في ذلك تحسين وصول المنتجين إلى المدخلات وتأمين منافذ لبيع المحاصيل.[60] تزامن خفض الدعم الحكومي مع انهيار أسواق التصدير الرئيسة في العراق والخليج في أعقاب حرب الخليج عام 1991. وبسبب محدودية قدرتهم على الاستفادة من شبكات تجارية بديلة، تحمل المنتجين عبء ارتفاع تكاليف المدخلات والتعرض لتقلبات السوق العالمي. أدت دوامات الديون العقابية واستملاك الأراضي عند التعثر في السداد إلى إجبار الكثيرين على التخلي عن الزراعة.[61] عزّز انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2000 التزاماته بتحرير التجارة ورسّخه في إطار قانوني ملزم، ما زاد ارتهان نظامه الغذائي بدرجةٍ أكبر لسوق بالغ الاختلال والتفاوت. فقد أغرقت الدول الغربية وغيرها من الدول الرئيسية المصدّرة للمنتجات الزراعية، والتي غالبًا ما تتمتع قطاعاتها الزراعية بدعم واسع، السوق الأردني بمواد غذائية أساسية رخيصة.[62] وقد سرَّعَ ذلك في تراجع حصة قطاع القمح الأردني، إذ كان يباع القمح المستورد بأسعار تفضيلية تقلّ عن تكاليف الإنتاج المحلي، كما برز القمح الأمريكي المستورد في السوق المحلي تحت شعار «المساعدات الغذائية» ذات الطابع الدبلوماسي.[63] وخفَّضَت عمليات إعادة الهيكلة المتتالية إنتاج القمح من نحو 300,000 طن من القمح في عام 1964 إلى 30,000 طن لا أكثر في عام 2022، وهذا لا يغطي سوى 3 بالمئة من احتياجات المملكة من القمح.[64] وقد أوقعت هذه الاختلالات التجارية الهيكلية الأردن في شرك إنتاج المحاصيل النقدية منخفضة القيمة والمستهلكة للموارد، لتترسخ بالتالي هامشية الأردن في النظام الغذائي العالمي.[65]

بالإضافة، أسهم الإقراض الموجّه إلى برامج التكييف الهيكلي في تعميق إضفاء الطابع السلعي على الأراضي الذي ترسّخ خلال فترة الانتداب البريطاني، ودفع باتجاه مزيد من تسويق الأراضي. واشترط قرض التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي لعام 1994 ربط التمويل بتحرير سوق الأراضي من القيود التنظيمية في وادي

57 Aydın, “Commercialization and Commoditization”.

58 Helen Chapin Metz, ed, Jordan: A Country Study, 4th ed., Federal Research Division: Library of Congress, 1991, available at https://www.loc.gov/item/91006858/; The Jordan Times, “Agricultural sector achieves 6.9% economic growth – DoS”, 6 April 2025, available at https://jordantimes.com/news/local/agricultural-sector-achieves-69-economic-growth-dos

59 Harrigan et al., “The IMF and the World Bank”; Liptrot and Hussein, “Between Regulation and Targeted Expropriation”.

60 Harrigan et al., “The IMF and the World Bank”;

ليلى العاجيب، «إغلاق مؤسسة التسويق الزراعي»، حبر، 27 كانون الثاني 2021، متاح على https://l1nq.com/nfgmyfn

61 Harrigan et al., “The IMF and the World Bank”.

62 Marta Vidal, “Wheat blessing: Jordan’s grassroot movement for food sovereignty”, Al Jazeera, 7 February 2022, available at https://www.aljazeera.com/news/2022/2/7/jordanian-initiative-fighting-for-food-sovereignty (Vidal, “Wheat blessing”).

63 Livia Perosino, “Deconstructing the market: agrarian change and social differentiation in Jordan”, The Journal of Peasant Studies, Vol. 51, no. 5, 2024, available at https://doi.org/10.1080/03066150.2023.2287093 (Livia Perosino, “Deconstructing the market”); Mariam Al Jaajaa, “Enhancing Food Sovereignty Begins with Confronting the Roots of Agricultural Neglect”, in Re-rooting: Self Determination and Autonomous Practices, Darat al Funun, 2024.

64 IndexMundi, “Jordan Wheat PRoduction by Year”, Dataset, available at https://www.indexmundi.com ; Batool Almasri, “Jordan far from reaching wheat self sufficiency”, Jordan News, 9 February 2022, available at https://www.jordannews.jo/Section-109/News/Jordan-far-from-reaching-wheat-self-sufficiency-12866

65 Perosino, “Agriculture in Jordan”.

الأردن، وذلك تحديدًا من خلال تمديد مدد الإيجار الخاص لتصل إلى 30 عامًا، بما أسهم في تخفيف القيود على تجميع الأراضي لتسهيل الإنتاج الزراعي واسع النطاق والموجّه للتصدير.[66] وبهدف توسيع التنمية القائمة على آليات السوق في المناطق الحضرية، سعى مشروع إصلاح تمويل الإسكان والقطاع الحضري لعام 1996 إلى زيادة توافر قطع الأراضي السكنية الأصغر حجمًا من خلال إصلاحات تنظيم استعمالات الأراضي، وتوسيع حقوق التطوير الممنوحة للمطورين من القطاع الخاص، وتبسيط الإجراءات التنظيمية، رغم أن هيئات التخطيط في الأردن اعترضت على هذه الإصلاحات ولم يُنفذ منها سوى جزء منها.[67] مع ذلك، مثّلت هذه التدابير محاولات خارجية لتوسيع دور رأس المال الخاص في تجميع الأراضي وتقسيمها وتخصيصها في الأردن.

وفي الوقت نفسه، أصبحت الأراضي خاضعة بشكل متزايد للمضاربة، وأُعيد تقييمها باعتبارها سلعة تستمد قيمتها من قابليتها للتبادل، بدلًا من «إمكاناتها الإنتاجية الزراعية».[68] وهكذا أُرسِيَ الأساس لتوحيد ملكية الأراضي على نحو بالغ التفاوت. اعتبارًا من عام 2017، امتلك 77 بالمئة من ملاك الأراضي أقل من 9.7 بالمئة من الأراضي الزراعية المملوكة للقطاع الخاص، في حين أن 0.5 بالمئة لا أكثر – وهم كبار ملاك الأراضي – امتلكوا 41.6 بالمئة.[69] مع تغير قيم الأراضي بسبب التوسع الحضري، قُسِّمَت الأراضي الزراعية وبيعت للتطوير السكني والتجاري، وقد أسفر ذلك عن تجزئة الوحدات الزراعية الإنتاجية. وقد مأسست التشريعات التجزئة، ومنها القانون المؤقت رقم 79 (1966) الذي يسمح بتقسيم الأراضي إلى قطع لا تقل مساحتها عن 10 دونمات في المناطق التنظيمية، ونظام تنظيم استعمال الأراضي رقم 6 لسنة 2007 الذي يسمح بالبناء على الأراضي الزراعية.[70] تنعكس هذه العوامل مجتمعة في خسارة ما يقدر بنحو 1,690,000 دونم من الأراضي الزراعية لصالح المراكز الحضرية والمدن والقرى.[71] كشفت جائحة كورونا عن نقاط الضعف الهيكلية في النظام الغذائي، وقد دفع ذلك الحكومة إلى وضع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي التي استبعدت إلى حد كبير منظمات المجتمع المدني الفاعلة وذات الصلة وصغار المنتجين من المشاركة الحقيقية. ومنذ ذلك الحين، صدرت عدة استراتيجيات أخرى، مثل الخطة الوطنية للزراعة المستدامة، بوساطة منظمات حكومية دولية، إلا أن أنماط المشاركة فيها بقيت رمزية.[72] ومن الثوابت في هذه الاستراتيجيات ترسيخ مكانة الأردن كمركز إقليمي للأغذية؛ وتعزيز دوره كمركز للتخزين واللوجستيات والتجهيز ونقل المعرفة والاستثمار. وفي حين لا تزال الأعمال التجارية الزراعية الموجهة للتصدير تحظى بالأولوية، فإن قلة من المقاربات تسعى إلى معالجة عزلة صغار المنتجين والاعتماد الصارخ على الواردات.

من خلال عرض نتائجنا حول العوامل الرئيسة المحددة للسيادة الغذائية وحوكمة المياه، نكشف كيف تتجلى هذه التناقضات الهيكلية في النظام الغذائي الأردني.

تقييم السيادة الغذائية في الأردن من خلال الدورة الزراعية الكاملة

مرحلة الإعداد

التمويل

يتمثّل الوصول إلى التمويل الخطوة الأولى في رحلة المزارع نحو الاستخدام المنتج للأراضي. يتيح التمويل الكافي والميسّر للمزارعين الاستثمار في المدخلات الزراعية والبنية التحتية والعمالة، بما يضمن استمرارية الإنتاج. لكنّ ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية وانخفاض عائدات المحاصيل دفعا العديد من المزارعين إلى البحث عن قروض من خلال آليات مختلفة، ما يعرضهم

66 World Bank, "Implementation Completion Report: The Hashemite Kingdom of Jordan – Agricultural Sector Adjustment Loan (Ln. 3817-JO)", June 1997, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/366151468043442927/pdf/multi-page.pdf

67 World Bank, "Implementation Completion Report (SCL-40710) on a Loan in the Amount of US$20 Million to the Hashemite Kingdom of Jordan for a Housing Finance and Urban Sector Reform Project", October, 2002, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/355681468774266675/pdf/multi0page.pdf

68 Wojnarowski, "Settling Land, Unsettling People"

69 مديرية الإحصاءات الأردنية، «التعداد الزراعي الأردني 2017: النتائج التفصيلية»، 2018، متاح على https://dosweb.dos.gov.jo/wp-content/uploads/2017/08/Agr2.pdf

70 Razi Diab, "Land, Housing and Property in Jordan: A Review of the Legal, Institutional, and Administrative Frameworks", UN-Habitat, 2024, available at https://unhabitat.org/sites/default/files/2024/05/land_housing_and_property_in_jordan_report.pdf (Diab, "Land, Housing and Property");

«قانون مؤقت رقم (79) لسنة 1966م قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية»، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://l1nq.com/uod1qg4

71 وزارة الزراعة والتحالف الدولي للأرض، «استراتيجية أصحاب المصلحة في حوكمة وإدارة الأراضي في المملكة الأردنية الهاشمية»، 2022، متاح على https://moa.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/nes_jordan_final_version_arrived_6_july2023-0.pdf (وزارة الزراعة والتحالف الدولي للأرض، «استراتيجية أصحاب المصلحة في حوكمة وإدارة الأراضي)

72 المملكة الأردنية الهاشمية، «الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2021-2030): خطة العمل (2022-2024)»، متاح على https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor225446.pdf (الأردن، «الاستراتيجية الوطنية...»).

لدورات متكررة من المديونية أسقطت بدورها أهليتهم للحصول على التمويل. فعلى سبيل المثال، كان أكثر من 13 ألف مزارع في غور الأردن، بحلول عام 2023، مثقلين بالديون ويواجهون خطر الملاحقة القانونية بسبب احتمال التعثر في السداد.[73]

يمكن للمزارعين الحصول على التمويل من مصادر متعددة، تشمل البنوك التجارية، والبرامج الوزارية، ومؤسسة الإقراض الزراعي، وموزّدي المدخلات، إضافة إلى الممولين من القطاع الخاص. وتقدّم البنوك التجارية قروضًا بأسعار فائدة مرتفعة ومتغيرة في كثير من الأحيان، في سياق السياسات النيوليبرالية المرتبطة ببرامج التكيف الهيكلي.[74] وتنطوي هذه القروض على مخاطر عالية في حال تعثّر السداد، قد تفضي إلى اتخاذ إجراءات قانونية من قبل البنوك، بما في ذلك حجز أراضي المزارعين، استنادًا إلى ما تنص عليه المادة 28 من قانون التنفيذ الأردني رقم 25 لعام 2007 (المعدل عام 2025).[75] يحدد هذا القانون حدًا أدنى من الحماية من خلال حظر حجز الأراضي الضرورية لتأمين سبل عيش المزارع وأسرته، إلا أنه لا يضع تعريفًا واضحًا للعناصر التي تُشكّل هذه السبل أو معايير تقييمها. وعلى الرغم من أن تعديلات عام 2025 قد حظرت سجن المدينين، فقد أشار المزارعون والتجّار أن مخاطر المديونية قد ازدادت؛ إذ أدّت هذه التعديلات إلى تقليص فرص الحصول على الائتمان، وبالتالي تقييد وصول المزارعين إلى التمويل من الدائنين في كل من القطاعين العام والخاص.[76]

تقدم الوزارات والبرامج الحكومية قروضًا بلا فوائد، بالشراكة مع البنوك الخاصة في الغالب، لا سيما للمشاريع المتعلقة بالمياه والأراضي في إطار الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.[77] قد يتلقى المزارعون أيضًا دعمًا عينيًا كالمبيدات الحشرية أو المساعدة في تركيب الألواح الشمسية من خلال مشاريع كتلك التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو).[78] لكن يكمن التحدي الأساسي في غياب وضوح معايير الأهلية والاختيار؛ إذ أفاد المزارعون بعدم وضوح ما إذا كانوا مؤهلين للحصول على هذه القروض أم لا، وغالبًا ما يفترضون مسبقًا عدم أهليتهم. ويعكس ذلك فجوة واضحة في آليات الإعلان عن فرص المنح والتمويل، فضلًا عن محدودية المرونة في التعامل مع المواعيد النهائية أو تجاوزها.

والأهم من ذلك، تُطلب ملكية الأراضي عادةً كضمان للحصول على بعض التسهيلات الائتمانية الكبيرة، ما يحدّ فرص الحصول عليها لدى المزارعين المستأجرين أو أولئك الذين يفتقرون إلى حقوق حيازة رسمية. بالمقابل، تقدّم مؤسسة الإقراض الزراعي قروضًا بفوائد صفرية أو منخفضة مع شروط مرنة لمالكي الأراضي أو مستأجريها بعد استيفاء معايير الأهلية.[79] على سبيل المثال، في عام 2019، صرفت المؤسسة ما مجموعه 27 مليون دينار أردني (قرابة 38 مليون دولار أمريكي) على شكل قروض لـ3,300 مزارع بشرط امتلاك أرض أو استئجارها.[80] وفي حالة أخرى، تمكن المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة (سواء مُلّاك أرضٍ أو مستأجريها) من الحصول على قروض بلا فوائد من الصندوق عبر مشروع نفذته منظمة غير حكومية دولية. وللتأهل، كان على المزارعين المشاركة في مدارس المزارعين الحقلية التابعة للمشروع والتي ركزت على تدريبهم على الممارسات الزراعية الجيدة، على أن تُستخدم القروض في شراء معدات الري واعتماد تقنيات زراعية جديدة.[81]

لكنّ بعض قروض مؤسسات الائتمان، كتلك المخصصة للبنية التحتية المائية، تُطرَح بسقوف تمويلية تتجاوز الاحتياجات المعتادة للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة. وقد تسفر هذه الفروقات عن استخدام غير فعال للأموال، فقد يضطر المزارع إلى توجيه القرض أو جزء منه نحو نفقات ملحة أخرى، بما يزيد من احتمالية التعثر في السداد. وتُحدَّد الميزانيات والمعايير بصورة مركزية في عمّان، مع هامش محدود للمواءمة على

73 Rayya Al Muheisen, "Jordan Valley farmers 'exhausted' from mounting debt crisis – Union leader", The Jordan Times, 4 March 2023, available at https://jordantimes.com/news/local/jordan-valley-farmers-exhausted-mounting%E2%80%94union-leader

74 Harrigan et al., "The IMF and the World Bank".

75 قانون التنفيذ الأردني رقم 25 لسنة 2007»، المملكة الأردنية الهاشمية،» متاح على https://jordan-lawyer.com/2016/02/15/jordan-execution-civil-law/

76 Jordan News Agency (Petra), "Amended Execution Law provision on debtor imprisonment takes effect Wednesday", 24 June 2025, available at https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=72895&lang=en&name=en_news

77 Jordan, "The National Food Security Strategy".

78 Food and Agriculture Organization of the UN, "Lowering costs via efficiency gains of solar energy systems in Jordan", 2025, available at https://www.fao.org/energy/projects/project-details/lowering-costs-via-efficiency-gains-of-solar-energy-systems-in-jordan/en

79 مؤسسة الإقراض الزراعي، «أسس وقواعد الإقراض لعام 2007»، متاح على https://www.acc.gov.jo/sites/default/files/loan-basis.pdf

80 Maram Kayed, "Credit corporation loans to agriculture sector garner mixed responses from farmers", The Jordan Times, 11 January 2020, available at https://jordantimes.com/news/local/credit-corporation-loans-agriculture-sector-garner-mixed-responses-farmers

81 Jordan News, "HortiFuture, ACC launch zero-interest loans for Jordanian farmers", 8 April 2023, available at https://www.jordannews.jo/Section-109/News/HortiFuture-ACC-launch-zero-interest-loans-for-Jordanian-farmers-27988

المستوى الإقليمي، وضعف في قنوات نقل التقييمات والملاحظات من السياقات المحلية.

في ظل محدودية التمويل العام أو غياب المنح الكافية، يلجأ المزارع في أغلب الأحيان إلى الاقتراض من ممولين من القطاع الخاص كالتجار في سوق عمّان المركزي، والمشاتل، والشركات الزراعية، وذلك عبر إصدار شيكات مؤجلة الدفع مقابل الحصول على رأس المال. تترك هذه الترتيبات المزارعين عرضة لتقلبات الأسعار وخسائر الإنتاج الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والبنية التحتية غير الملائمة، والصدمات المناخية. وفي بعض الحالات، قد تتجاوز تكاليف النقل المرتفعة الأرباح المتحققة،ما يدفع المزارع إلى ترك المحاصيل بدلًا من بيعها بخسارة. ولا يفرض مشغلو سوق عمّان المركزي فوائد مباشرة، إذ تتحقق أرباحهم أساسًا من إعادة بيع منتجات المزارعين ولا يتحملون أي مخاطر في حالة تلف المحصول. قد يترتب على التعثر في سداد هذه الديون اتخاذ إجراءات قانونية من شأنها إجبار المزارعين على بيع أراضيهم أو حتى رهن منازلهم كضمان، إذ لا يملكون في الغالب أصولًا أخرى يمكنهم استخدامها لضمان القروض.

تواجه أنظمة التمويل هذه تحديات هيكلية تحد من فعاليتها:

- يساهم ارتفاع تكاليف المدخلات، إلى جانب انخفاض عائدات بيع المحاصيل، في تراكم الديون ونقص السيولة، ما يحد من قدرة المزارع على تغطية تكاليف الإنتاج أو الاستمرار في زراعة أرضه.
- تنقل القروض الزراعية واتفاقيات التمويل غير الرسمية معظم المخاطر إلى المزارع.
- يفيد المزارعون بوجود محدودية في تنوع خيارات التمويل وضعف الوعي بها، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى عدم وجود قاعدة بيانات شاملة وموثوقة للممولين والأدوات المتاحة. ونتيجة لذلك، لا يعي العديد من المزارعين ما إذا كانوا مؤهلين للحصول عليها ولا كيفية التقدم لبرامج القروض بلا فوائد. كما أن ضعف القدرات المؤسسية داخل جمعيات المزارعين يحدّ من قدرتهم على إعداد مقترحات للحصول على التمويل.
- ويؤدي ضعف التنسيق بين الهيئات الحكومية ومؤسسات الائتمان ومنظمات المجتمع المدني إلى تفاقم التحديات الهيكلية، بما يفضي إلى ازدواجية في الدعم أو توجيه قروض نحو محاصيل لا إمكانية لريّها بسبب نقص المياه.
- ولا تزال موازين القوة تميل لصالح الممولين من القطاع الخاص والمؤسسات المركزية، ما يحدّ من القدرة التفاوضية لصغار المنتجين ويقلّص من مشاركتهم في تحديد أولويات التمويل.
- ويُسهم ضعف آليات المتابعة والمساءلة بعد صرف القروض، إلى جانب غياب الشفافية بشأن معدلات التعثر في السداد أو أسبابها الجذرية، في تقويض الثقة في المنظومة.

وتؤدي محدودية أدوات التخفيف من المخاطر إلى تعقيد هذه التحديات بشكل إضافي. وعلى الرغم من الإجراءات الحكومية الأخيرة، بما في ذلك قانون صندوق التكافل للحد من المخاطر الزراعية رقم (5) لسنة 2025 الذي أعاد هيكلة صندوق إدارة المخاطر الزراعية السابق لعام 2009، فإن هذه التدابير لا تزال غير كافية لإعادة بناء الثقة بين المزارعين والمستثمرين.[82] طالت التعديلات الحالية هيكل العضوية ومعايير الأهلية، لكن النطاق لا يزال يركز بشدة على المخاطر المتعلقة بالمناخ، مع استبعاده المخاطر الأخرى كالحرائق (سواء كانت المتعمدة أو الطبيعية). وللحصول على التعويض، يجب على المزارع تقديم مطالبة من خلال مديرية الزراعة المحلية التابعة لوزارة الزراعة. غير أن معظم المزارعين ممن قابلناهم اكتفوا بالتكهنات حول كيفية الحصول على التمويل أو ما يغطيه؛ ولم يكونوا على علم بآلية تقديم المطالبة. وعلى الرغم من أن تعديلات عام 2025 توفر تغطية أوسع تتجاوز أضرار الصقيع؛ ولجانًا فنية متخصصة للإشراف على التقييم والصرف؛ ومعدلات تعويض أعلى، بما في ذلك تغطية جزئية للمنتجين الصغار غير المسجلين، تظل فعاليتها في تلبية احتياجات المزارعين وسد فجوات الوعي بحاجة إلى التقييم.

الأرض

يخضع الوصول إلى الأراضي في الأردن، بوصفه ركيزة أساسية للسيادة الغذائية، لنظام معقّد ومتداخل، وغالبًا ما يتسم بالتعارض. ولا تزال هناك تساؤلات قائمة بشأن حجم الأراضي المزروعة حاليًا، ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة، إضافة إلى المساحات التي يمكن استصلاحها لأغراض الإنتاج الزراعي. وفي حين أن 4 بالمئة فقط من المساحة الإجمالية للمملكة (أقل من 4 ملايين دونم) مصنفة رسميًا صالحة للزراعة، أفاد وزير الزراعة السابق في عام 2020 أن 25 مليون دونم صالحة للزراعة.[83] يثير هذا التباين الكبير تساؤلات حول مدى عكس التصنيفات الرسمية للإمكانات الزراعية في

82 UNDP, "Jordan Introduces Agricultural Risk Mitigation Fund Law to Strengthen Food Security and Climate Resilience", 6 August 2025, available at: https://www.undp.org/jordan/press-releases/jordan-introduces-agricultural-risk-mitigation-fund-law-strengthen-food-security-and-climate-resilience

83 Department of Lands and Survey, "Jordan's Cadastre";

الأردن، وما هي العوامل الهيكلية التي تعوق الزراعة. وبناءً على ذلك، يؤدي سوء التخطيط وتنافس القطاعات المختلفة على استخدام الأراضي إلى وضع المنتجين في مواجهة غير متكافئة مع رأس المال، بما يفضي في نهاية المطاف إلى تقويض السيادة الغذائية.

كما أن حماية الأراضي الزراعية بوصفها أولوية وطنية لا تزال هشة. يركز قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم 79 لسنة 1966 ونظام تنظيم استعمال الأراضي رقم 6 لسنة 2007 سلطة اتخاذ القرار إلى حد كبير في يد مجلس التنظيم الأعلى الذي يمكنه تنسيب إعادة تصنيف الأراضي الزراعية، في حين تقتصر مشاركة وزارة الزراعة على صفة المراقب رغم وجود وزارات أخرى تتمتع بحق التصويت، ودون تمثيل المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي.[84] كما أن تشتت الحوكمة بين مؤسسات التنظيم الحضري – بما في ذلك مجلس التنظيم الأعلى والمجالس الإقليمية وسلطة وادي الأردن – يقوض أكثر الحماية المنسقة للأراضي الصالحة للزراعة، ويجعلها عرضة للتحويل إلى استخدامات غير زراعية.[85] انعكس ذلك في فقدان حوالي 47 بالمئة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في الأردن بين عامي 1997 و2017، وفقدان 233 ألف دونم بسبب الزحف العمراني، وهي أراضي تقع في مناطق زراعية رئيسة تتلقى أكثر من 350 ملم من الأمطار سنويًا.[86]

يفاقم ضغط الإنتاج المكثف على مساحة أراضٍ آخذة بالتقلص التدهور، إذ تسجل 41 بالمئة من أراضي الأردن انخفاضًا في الإنتاجية.[87] وتُلقى المسؤولية عن ذلك في أغلب الحالات على المزارعين والرعاة البدو، في تكرار للسرديات الاستعمارية التاريخية التي ألقت باللوم على «الرعي الجائر» لتبرير الاستيلاء على الأراضي.[88]

تتجاهل هذه السردية الحاجة إلى وضع ضمانات ضد تجزئة الأراضي الزراعية وتنسيق جهود الاستصلاح لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمنتجين الأردنيين فيما يتعلق بالأراضي وحيازتها.

وكشفت مجموعات النقاش الجماعية المركزة التي عُقدت في غور الأردن أن تقسيم الميراث والنزاعات لفرز قطع الأراضي ذات الملكية المشتركة تزيدان من تفاقم حالة التجزئة. تتقاطع هذه النزاعات مع علاقات النوع الاجتماعي مما يعقد حماية حيازة الأراضي، ويسلط الضوء على التوزيع غير المتكافئ للمخاطر والمنافع داخل الأسر والمجتمعات المحلية. وفي حين تعزز الاستراتيجيات الوطنية، ومنها استراتيجية أصحاب المصلحة في حوكمة وإدارة الأراضي، أمن الحيازة والإدارة التشاركية للأراضي بين النساء والشباب، فإنه لا يزال بطيئًا التقدّم في تطوير آليات تنفيذية تستجيب للتعقيدات الاجتماعية في الريف وللأسباب البنيوية الكامنة وراء حرمان الريفيين من ملكية الأراضي.[89]

تشكّل أراضي الدولة، البالغة 70 بالمئة من مساحة الأردن، مصدر توتر كبير.[90] وعلى الرغم من الاستراتيجيات الوطنية التي تشجع على استصلاح الأراضي الزراعية، لا تزال الجهات الفاعلة تواجه عوائق في الوصول إلى أراضي الدولة لتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي. تشرف دائرة الأراضي والمساحة على أراضي الدولة بموجب قانون الملكية العقارية رقم 13 لسنة 2019؛ وتتولى إدارة عمليات التأجير والتخصيص والاستملاك،[91] غير أن نطاق تفويضها نادرًا ما يراعي التعقيدات الاجتماعية المرتبطة بأنماط الإنتاج، ما يؤدي إلى تهميش تمثيل المستأجرين والرعاة والعمال المأجورين في الاعتبارات المتعلقة بحوكمة الحيازة. والجدير بالذكر أن العديد من المزارعين قد أعادوا تأهيل هذه الأراضي وأقاموا فيها وزرعوها لعقود، إلا أنهم ما زالوا يواجهون حالة من عدم اليقين القانوني واحتمال فرض العقوبات عليهم بسبب التعدي.[92]

قناة المملكة، «وزير الزراعة: 25 مليون دونم صالحة للزراعة»، 2020، متاح على https://www.almamlakatv.com/news/51429

84 «قانون مؤقت رقم (79) لسنة 1966م قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية»؛ «نظام تنظيم استعمال الأراضي رقم 6 لسنة 2007»، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://l1nq.com/0nj13ra؛ وزارة الزراعة والتحالف الدولي للأرض، «استراتيجية أصحاب المصلحة في حوكمة وإدارة الأراضي؛ ;

85 Diab, "Land, Housing and Property".

86 الرأي، «الزحف العمراني... وحش تتمدد على سكينة الأراضي الزراعية»، 4 تموز/يوليو 2019، متاح على https://alrai.com/article/10491955وزارة الزراعة والتحالف الدولي للأرض، «استراتيجية أصحاب المصلحة في حوكمة وإدارة الأراضي.

87 Ministry of the Environment, "Final Country Report of the Land Degradation Neutrality Target Setting Programme", Hashemite Kingdom of Jordan, 2018, available at https://www.unccd.int/sites/default/files/ldn_targets/2019-05/Jordan%20LDN%20TSP%20Country%20Report.pdf

88 Taraf Abu Hamdan, "Soil, Dirt, Earth: Deserts, Rural Communities, and Power in Jordan", Environmental Politics in the Middle East and North Africa, Project on Middle East Political Science Studies, Vol. 46, May 2022, available at https://pomeps.org/soil-dirt-earth-deserts-rural-communities-and-power-in-jordan

89 وزارة الزراعة والتحالف الدولي للأرض، «استراتيجية أصحاب المصلحة في حوكمة وإدارة الأراضي

90 Dina Dahood Dabash, "Jordan Land Sector Assessment: Background Paper", UN Habitat, 2023, available at https://arablandinitiative.gltn.net/sites/default/files/2023-12/docs/jordan-land-sector-assessment_19.12.2023.pdf

91 Department of Lands and Survey, "Jordan's Cadastre";

«قانون الملكية العقارية»، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://jordan-lawyer.com/2019/07/real-estate-law-jordan-2019-year/ (Jordan, "Real Estate Ownership Law")

92 Diab, "Land, Housing and Property".

تتقاطع هذه التفاعلات مع الإطار التشريعي الأوسع لاستملاك الأراضي في الأردن. بالإضافة إلى إدارة أراضي الدولة عبر دائرة الأراضي والمساحة، يمكن استملاك الأراضي الحكومية والخاصة على حد سواء لتنفيذ مشاريع تُصنّف ضمن «المنفعة العامة» بموجب الدستور. كما تُخوَّل سلطة وادي الأردن، وفقًا للمادة21 من قانون تطوير وادي الأردن، حق الاستملاك والحيازة الفورية للأراضي داخل منطقة السلطة بشكل فوري، وبموافقة مجلس الوزراء.[93] في المقابل، ينص الدستور على عدم جواز استملاك أي ملكية خاصة دون «تعويض عادل».[94]

لكن يتعارض قانون الملكية العقارية رقم 13 مع هذا، إذ تسمح المادة 192 منه باستملاك ما يصل إلى 25 بالمئة من قطعة الأرض من دون تعويض «لأغراض إنشاء طريق».[95] علاوة على ذلك، لا تعترف المادة 186 صراحةً بأحقية التعويض في حالات الإدارة القبلية أو الحيازة العرفية أو الإشغال «غير القانوني»، بما يوجه فهم العلاقة بين الناس والأرض على أساس الملكية الفردية السلعية.

يجمع القانون بين أكثر من 13 تشريعًا و19 لائحة، ويسهل إلغاء الملكية المشتركة، وتبسيط معاملات الأراضي، وتحويل أراضي الميري إلى ملكيات خاصة، وتحفيز الاستثمار.[96] تسمح المادة 96 بالتصرف في العقار المملوك على الشيوع من قِبل مالكي ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الحصص السهمية، دون الحاجة إلى موافقة باقي الشركاء أو حتى اعتراضهم، شريطة أن تكون الحصص المتبقية غير قابلة للقسمة بصورة منفردة أو مجتمعة. وفي ظل انحصار خيارات الأطراف المعترضة في التخارج أو القبول ببيع أو شراء حصصها بأسعار منخفضة قد لا تعكس خسائر سبل العيش الفعلية، فإن ذلك يقوّض إمكانات تحقيق تعويض عادل للفئات المهمشة اجتماعيًا واقتصاديًا، بما في ذلك المجتمعات الريفية.[97]

وسهلت التعديلات الأخيرة لقانون الملكية العقارية تملّك الأجانب للعقارات في مناطق محددة، بما في ذلك لغير الأردني الذي يحمل جنسية أي دولة عربية، وكذلك الكيانات القانونية، والشركات، والجمعيات، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الخيرية، والأندية الرياضية، والهيئات الدينية.[98] ينعكس هذا التدفق الرأسمالي إلى سوق الأراضي الأردنية في إفادات العديد من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة الذين أشاروا إلى أن مشترين أجانب عرضوا عليهم أسعارًا تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف السعر السوقي لأراضيهم الزراعية. وفي حين اعتبر بعضهم ذلك فرصة لتأمين رأس المال وسداد الديون، رفض آخرون البيع، خشية أن يشكّل ذلك مدخلًا لأنماط أوسع من نزع الملكية والتجريد من الحيازة.

ويتجلى التجريد من الملكية أيضًا من خلال تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات استخراجية. وقد ظهر ذلك بوضوح خلال المقابلات في غور الصافي في غور الأردن، حيث يدور الحديث عن عمليات استملاك مرتقبة للأراضي دون توفير معلومات كافية أو إشراك مناسب للمجتمعات المتأثرة، وبغياب تعويضات واضحة من الجهات المعنية.

في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2025، صادق مجلس الوزراء الأردني على طلب استملاك تقدمت به دائرة الأراضي والمساحة للاستحواذ على قرابة 3,499 دونم من الأراضي في غور الصافي وغور فيفا لصالح مشروع سكة حديد، يربط منشآت شركة البوتاس العربية في غور الصافي بالميناء الصناعي في العقبة، بالإضافة إلى «أغراض ومشاريع» أخرى للشركة. وتشير المعطيات إلى أن نحو 62 بالمئة من الأراضي المستملكة (2,179 دونمًا تعود ملكيتها إلى 76 عائلة. أما المساحات المتبقية – المملوكة لجهات حكومية من بينها سلطة وادي الأردن ومؤسسة الإقراض الزراعي –، فهي مؤجرة لمزارعين من المنطقة منذ عقود وتشكل مصدر رزق لهم إلى جانب العمّال الزراعيين المشتغلين فيها.

لقد أغفلت دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي التي أجريت للمشروع التشاور مع الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمعات الزراعية المتضررة ومنظمات المجتمع المدني والوزارات ذات الصلة، ومنها وزارة الزراعة، كما أخفقت في إجراء تقييم كافٍ للآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروع، وفي عرض نتائجه على اللجنة الفنية المختصة، خلافًا لما ينص عليه نظام التصنيف والترخيص البيئي رقم 69 لسنة 2020.[99] ومؤخرًا تبين نقل مسار سكة

93 "Jordan Valley Development Law", Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor63018E.pdf (Jordan, "Jordan Valley Development Law")

94 The Constitution of the Hashemite Kingdom of Jordan, Article 11, 1 January 1952, available at https://istd.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/EN/EB_Pages/Constitution_of_the_Hashemite_Kingdom_of_Jordan.pdf (The Constitution of Jordan).

95 Jordan, "Real Estate Ownership Law"; Diab, "Land, Housing and Property".

96 Jordan, "Real Estate Ownership Law".

97 Diab, "Land, Housing and Property".

98 Jordan, "Real Estate Ownership Law".

99 "Regulation No. 69 of 2020 Environmental Classification and Licensing made by virtue of Clause A of Article 5 of the Environment Protection Law No. 6 of 2017", FAOLEX Database, 2 June 2025, available at https://www.fao.org/faolex/results/

الحديد المقترح من موقع الاستملاك إلى موقع جديد مع إبقاء قرار استملاك 3,499 دونم لصالح شركة البوتاس، حيث إن ما يقارب 60 بالمئة من المساهمين هم جهات غير أردنية.

إن هفواتٍ جسيمةً كهذه تبعث على بالغ القلق والريبة حيال قرارٍ يُنذر بالتفريط ببعض الأراضي الزراعية الوطنية ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة وغير القابلة للتعويض، فضلًا عن المساس بسبل عيش مجتمعاتٍ بأسرها تُشكل مصدر رزق لها.

علاوة على ذلك، لا يمكن فصل استملاك الأراضي الزراعية في غور الأردن عن الموقع الجيوسياسي لها كونها تقع في المنطقة الممتدة على طول أطول حدود مع فلسطين المحتلة، حيث عمد المستعمرون وقوات الاحتلال إلى إشعال حرائق عابرة للحدود بهدف توسيع «المنطقة العازلة» في الغور ما أدى إلى تقييد وصول المزارعين إلى أراضيهم والحدّ من قدرتهم على زراعتها.

حوكمة المياه لأغراض الزراعة

يُعرَف الأردن على نطاق واسع بأنه أحد أكثر بلدان العالم معاناةً من ندرة المياه؛ غير أن اختزال هذه الندرة في كونها مجرد أزمة وشيكة ناجمة عن تغيّر المناخ يتجاهل الأبعاد الاجتماعية والسياسية التي أسهمت في تشكيلها، بما في ذلك الاستحواذ على المياه العابرة للحدود، واستغلال الأحواض المشتركة بالضخ الجائر للمياه الجوفية، وارتفاع الطلب الحضري والصناعي، فضلًا عن ضعف البنية التحتية وسوء الإدارة.[100] وبالفعل، لا يمكن تجاهل الطابع الملح لمشكلة نضوب المياه في الأردن والتأثيرات المتسارعة لتغير المناخ لا سيما في فترات الجفاف الممتدة، وتزايد الفيضانات المفاجئة، وتلف المحاصيل. في الوقت ذاته لا يمكن اختزال الصراع على المياه في افتراضات الندرة الحتمية. فاستعادة السيطرة على المياه وسلامتها وتحديد أنماط استخدامها ومعانيها الاجتماعية، تتطلب مواجهة البنى الاستعمارية والنيوليبرالية التي تعيد توجيه المياه بعيدًا عن إنتاج غذائي قائم على السيادة الغذائية.

تشكل المياه الجوفية العمود الفقري للري، إذ توفر قرابة 210 مليون متر مكعب سنويًا، تليها المياه السطحية ومياه الصرف الصحي المعالجة التي يتزايد الاعتماد عليها، لتشكّل مجتمعةً إجمالي مصادر الري في البلاد. وإذ يُخصَّص نحو 48.6 بالمئة من إجمالي مصادر المياه في البلاد لأغراض الري، يتحمل صغار المنتجين العبء الأكبر من ندرتها، ويواجهون عدم المساواة في الوصول إلى المياه وضغوطًا متزايدة تدفعهم إلى التخلي عن الزراعة.[101] تصوّر السرديات السياسية السائدة، المدعومة من المنظمات المتعددة الأطراف والجهات المانحة، الزراعة بوصفها قطاعًا مستهلكًا غير فعال للمياه، وتدفع نحو إعادة توجيه الموارد المائية نحو الاستخدام الحضري والصناعي والإنتاج الموجه للتصدير، وفي هذا السياق، يُطرح أن «السبيل الوحيد للحد من الضخ الجائر يتمثل في تقليص الاستخدام الزراعي ورفع كفاءة استخدام المياه».[102] تتجاهل هذه المقاربة الغذاء بوصفه ضرورةً أساسية. كما تستمر هذه السرديات رغم ما يعتري البنية التحتية للمياه في الأردن من اختلالات منهجية؛ إذ أفادت وزارة البيئة عام 2023 بأن شبكة الصرف الصحي لا تغطي سوى نحو 70 بالمئة من الأسر، ما يعكس استمرار فقدان المياه في القطاعات غير الزراعية.[103]

يتسم الإطار التشريعي والإداري للمياه في الأردن بالشمول والمركزية. وتتولى وزارة المياه والري مسؤولية صياغة السياسة الوطنية للمياه والتخطيط وإدارة الموارد المائية. وتحت مظلتها، تدير سلطة المياه، المستحدثة بموجب القانون رقم 18 لسنة 1988، جميع خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي، وتمارس دور الذراع التشغيلي للوزارة.[104] بموجب هذا القانون تعتبر جميع الموارد المائية ممتلكات للدولة؛ ويحظر أي أعمال تتعلق بالمياه أو الصرف الصحي من دون موافقة سلطة المياه؛ كما تمنح السلطة رخص استخراج المياه الجوفية وحفر الآبار وتوزيع مياه الري على المستخدمين وإنشاء جمعيات مستخدمي المياه. وبالتوازي مع ذلك، تتمتع سلطة وادي الأردن، المستحدثة بموجب قانون تطوير

100 Mohammad Al-Addous, Mathhar Bdour, Mohammad Alnaief, Shatha Rabaiah, and Norman Schweimanns, "Water Resources in Jordan: A Review of Current Challenges and Future Opportunities", Water, Vol. 15, no.21, 2023, available at https://www.mdpi.com/2073-4441/15/21/3729; Ministry of Water and Irrigation, "The National Water Strategy 2023- 2040", available at: https://www.mwi.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Ticker/National_Water_Strategy_2023-2040_Summary-English_-ver2.pdf (Ministry of Water and Irrigation, "National Water Strategy").

101 Ministry of Water and Irrigation, "National Water Strategy".

102 Liptrot and Hussein, "Between Regulation and Targeted Expropriation"; George T. Keith Pitman, "Jordan: An Evaluation of Bank Assistance for Water Development and Management", World Bank Operations Evaluation Department, 2004, p. 7, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/288391468773738105/pdf/Jordan-An-evaluation-of-Bank-assistance-for-water-development-and-management.pdf

103 Ministry of the Environment, "Jordan's Fourth National Communication on Climate Change", 2023, available at https://moenv.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jordans_4th_national_communication_report.pdf

104 "Law No. 18 of 1988: Water Authority Law", Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor1338Eoriginal.pdf

وادي الأردن المؤقت رقم 18 لسنة 1977 (المعدل بالقانون الدائم رقم 19 لسنة 1988)، بصلاحيات تطوير وإدارة الموارد الأرضية والمائية، بما فيها البنية التحتية للري في غور الأردن.[105]

يؤكد نظام مراقبة المياه الجوفية رقم 85 لسنة 2002 حصرية الدولة في تنظيم وإدارة موارد المياه الجوفية، ويشترط الحصول على رخص مسبقة لاستخراجها مع تحديد حدّ أدنى لمساحة الأرض وغيرها من الشروط اللازمة لمنح الترخيص، فضلًا عن منح سلطة المياه صلاحية استملاك الآبار العامة والخاصة.[106] تضع سياسة استدامة المياه الجوفية لعام 2016 أولويات حماية مناطق تغذية المياه الجوفية وتفرض قيودًا على ترخيص الآبار وشروطًا لمصادرة الحكومة لحقوق استخدام المياه في حالة الأغراض ذات الأولوية الأعلى مع تقديم التعويض.[107] وفي الآونة الأخيرة، أضاف إطار تنظيمي صادر في العام 2022 لحفر آبار المياه الجوفية في وادي الأردن شرط أهلية جديد ضمن متطلبات الترخيص بربطه بوحدات زراعية محددة وشروط ملكية، مع إلزام المزارعين بتقديم ضمانات مالية، والسماح لموظفي سلطة وادي الأردن وسلطة المياه بمراقبة الاستخدام.[108] تشير مقابلاتنا مع المزارعين إلى أن تكاليف حفر الآبار باهظة لصغار المنتجين بسبب ارتفاع متطلبات الاستثمار الرأسمالي .وقد اكتشف العديد من المزارعين، الذين دفعتهم ندرة إمدادات المياه إلى تحمّل هذا العبء، أن مياه الآبار غالبًا ما تكون عالية الملوحة، ما يستلزم استثمارات إضافية لمعالجتها أو تحليتها.

كما تمارس الجهات الفاعلة في القطاع الخاص تأثير كبير: فقد حصلت شركة البوتاس العربية على حصص مائية تفضيلية مقابل تمويل بناء السدود، في حين تبقى الأراضي الخصبة «عطشى»[109] نتيجة اختلالات توزيع المياه. ويمارس المانحون والوكالات الدولية تأثيرًا قويًا من خلال تمويل برامج مائية كبرى، ويروجون في الغالب لتقنيات زراعية كالزراعة المائية على أنها الحل «المنقذ» لمشكلة ندرة المياه. إلا أن هذه المشاريع، في كثير من الحالات، تكون منفصلة عن السياق المحلي واحتياجات المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة، ما يحدّ من فعاليتها على أرض الواقع.[110] تتسم هذه التقنيات بارتفاع تكلفتها وصعوبة صيانتها، ما يؤدي في كثير من الحالات إلى تعذّر استدامتها بعد انتهاء دعم المانحين.كما تتطلب كميات كبيرة من المياه العذبة لتشغيلها، وتقتصر على محاصيل محددة ذات قيمة غذائية منخفضة يحقق فيها الأردن أصلًا قدرًا من الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي يثير تساؤلات حول فعالية هذه التدخلات في الإسهام بتحقيق السيادة الغذائية.

تزداد أهمية جمعيات مستخدمي المياه مع توجّه سلطة وادي الأردن نحو نقل إدارة التوزيع إليها؛[111] غير أنها لا تزال تفتقر إلى إطار قانوني مخصص ينظم آليات عملها ويحدد أسس المساءلة فيها، ما يرفع من مخاطر ضعف الفعالية أو الوقوع في علاقات الاستتباع.[112] كما تعمل كل منطقة جغرافية ضمن هياكل إدارية مختلفة، وتنعكس داخل هذه الجمعيات موازين القوى المحلية، الأمر الذي يعيد في كثير من الأحيان إنتاج التفاوتات القائمة ويعمّق تهميش المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والمزارعين الفقراء.

أين صغار المنتجين في هذا المشهد؟ توجد عدة عوامل تعقد وصولهم إلى المياه. فالمتطلبات القانونية الصارمة، من قبيل شرط ملكية الأرض للحصول على رخص حفر الآبار، تُصَعِّب على مزارعي أراضي الدولة أو الأراضي المقسّمة الوصول إلى المياه الجوفية. غالبًا ما تميل عملية تخصيص المياه لصالح المستخدمين الصناعيين والمشاريع الكبيرة، بينما يُترك صغار المنتجين في منافسة على موارد محدودة، في ظل حواجز إدارية وقانونية أكثر تشددًا، وتكاليف متزايدة تشمل نفقات الكهرباء اللازمة لتشغيل مضخات المياه، فضلًا عن احتمالات التعرض لغرامات مالية. ويتفاقم هذا الوضع نتيجة ازدياد معدلات التبخر المرتبطة بتغيّر المناخ،

105 Jordan, "Jordan Valley Development Law".

106 Ministry of Water and Irrigation, "Underground Water Bylaw No. 85 of 2002", Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor63017E.pdf

107 Ministry of Water and Irrigation, "Groundwater Sustainability Policy", Hashemite Kingdom of Jordan, 2016, available at: https://www.pseau.org/outils/ouvrages/mwi_groundwater_sustainability_policy_2016.pdf

108 «أسس حفر الآبار الجوفية المالحة في منطقة وادي الأردن لسنة 2022»، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor212795.pdf

109 Shorouk Omar and Muadh Al Zurek, "Drinking water in the service of the potash industry in southern Jordan Valley: Factories 'watered' while farms left thirsty", ARIJ, 1 December 2023, available at https://arij.net/investigations/southern-jordan-valley-en/

110 رزان زعيتر، «وهم التكنلوجيا الزراعية في الدول المهمشة: الزراعة المائية في الأردن والوطن العربي»، رأي اليوم، 6 أيلول/سبتمبر 2022، متاح على https://bit.ly/48ZNyZE

111 Jordan Times, "JVA signs 6 agreements to transfer water distribution management to associations", 1 March 2025, available at https://jordantimes.com/news/business/jva-signs-6-agreements-transfer-water-distribution-management-associations

112 Mohamed Hassan Tawfik, Hadeel Al-Zawaidah, Jaime Hoogesteger, Maha Al-Zu'bi, Petra Hellegers, Javier Mateo-Sagasta, and Amgad Elmahdi, "Shifting Waters: The Challenges of Transitioning from Freshwater to Treated Wastewater Irrigation in the Northern Jordan Valley", Water, Vol. 15, no. 7, 2023, available at https://www.mdpi.com/2073-4441/15/7/1315

إلى جانب تدهور البنية التحتية للمياه، إذ يُفقد50 بالمئة من المياه بسبب التسربات وضعف الكفاءة.[113] ونتيجة لذلك، يقع العديد من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في دائرة المديونية للمؤسسات الوطنية، والذين قد يضطرون إلى الاعتماد على مصادر مياه غير رسمية مرتفعة الكلفة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر تدهور جودة المياه السطحية بسبب التلوث – كما في حالة سد الملك طلال – سلبًا على جودة المحاصيل، ما يضطر المزارعين في كثير من الأحيان إلى اعتماد وسائل معالجة بديلة تنطوي على تكاليف إضافية.[114] ومن بين 70 مزارعًا شملهم الاستطلاع، أفاد 17 بالمئة بأن جودة المياه رديئة، و61 بالمئة أن مياه الري متوسطة الجودة. كما أشار صغار المنتجين والمزارعين إلى أن فجوات المعلومات ومحدودية الشفافية العامة بشأن جداول توزيع المياه وتوافرها تعيق قدرتهم على التخطيط الفعّال. وأفاد معظم المشاركين في الاستطلاع (76) بالمئة بأن حصص المياه المخصصة لهم غير كافية لأغراض الري؛ إذ عزا بعضهم ذلك إلى الندرة المائية وتغيّر المناخ، بينما أرجع آخرون الأمر إلى انخفاض الحصص وعدم عدالة التوزيع من قبل سلطة وادي الأردن.

لا يمكن فهم هذه التحديات بمعزل عن السياق الجيوسياسي الأوسع. إذ إن 40 بالمئة من موارد المياه في الأردن موارد عابرة للحدود، بما فيها مصادر المياه السطحية والجوفية كحوض نهر اليرموك المشترك مع سوريا، وحوض الديسي الجوفي المشترك مع المملكة العربية السعودية، وحوض نهر الأردن الذي استولى عليه الاحتلال الإسرائيلي.[115] ورغم وجود اتفاقيات ثنائية تنظم هذه الموارد المشتركة، فإن الانتهاكات تقوض حق الأردن في الوصول إليها. وفي حالة حوض الديسي المائي، فقد أسفر تاريخ من الاستخراج غير المتكافئ لأغراض الزراعة الموجّهة للإنتاج التصديري، إلى جانب التفوق التكنولوجي والرأسمالي للمملكة العربية السعودية، في تسريع استنزاف هذا المصدر غير المتجدد من المياه الجوفية.[116]

يواصل الاحتلال الإسرائيلي هيمنته المائية على موارد الأردن المائية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات. وعلى الرغم من غموض بعض التقارير والتصريحات الرسمية، تشير الأدلة إلى وجود انتهاكات مستمرة لمعاهدة وادي عربة لعام .1994 ويفيد أحد التقارير بأن الاحتلال يستحوذ على ما بين 600 و 700مليون متر مكعب من المياه سنويًا من نهر الأردن وروافده، تُنقل غالبيتها عبر الناقل الوطني الإسرائيلي إلى صحراء النقب لتغذية مشاريعه الاستعمارية.[117] كما تعزّزت هذه السيطرة من خلال إنشاء سدود على مجرى نهر الأردن السفلي، مثل سد دغانيا وسد ألوموت .كذلك جرى استنزاف المياه الجوفية في منطقة الغمر دون قيود، ما أدى إلى جفاف عدد من الآبار الطبيعية في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، تشير بعض الحالات الموثقة إلى قيام الاحتلال في مناسبات متعددة بتزويد الأردن بمياه ملوثة، من بينها وقائع سُجلت في عامي 1998 و2009.[118]

علاوة على ذلك، تُصرّف مياه الصرف الصحي والنفايات الزراعية في النهر، ما يفاقم تدهوره البيئي.[119] وفي ظل هذه الظروف، اشترى الأردن كميات إضافية من المياه من الاحتلال الإسرائيلي، أي أنه عمليًا يعيد شراء موارده المسروقة.[120] تتجلى هذه السرقة بوضوح في

113 Economic and Social Commission for Western Africa, "Vulnerability assessment of the water sector to climate change in Jordan", Regional Initiative for the Assessment of Climate Change Impacts on Water Resources and Socio-Economic Vulnerability in the Arab Region, 2022, available at https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/vulnerability-assessment-water-sector-climate-change-jordan-english.pdf; Ministry of Water and Irrigation, "Jordan Water Sector Facts and Figures", 2022, available at https://www.mwi.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jordan_water_sector_ –_facts_and_figures_2022.pdf

114 Mamoun A. Gharaibeh, Ammar A. Albalasmeh, and Mohammad M. Obeidat, "Assessment of Water Quality of Key Dams in Jordan for Irrigation Purposes with Insights on Parameter Thresholds", Water, Vol. 16, no. 12, 2024, available at https://www.mdpi.com/2073-4441/16/12/1726

115 Kathryn Cheeseman, "Water Resource Management in Jordan: An Annotated Bibliography", K4DD Rapid Evidence Review 200, 2025, available at https://doi.org/10.19088/K4DD.2025.031

116 Connor Mullen, Marc F. Müller, Gopal Penny, Fengwei Hung, and Diogo Bolster, "Hydro economic asymmetries and common-pool overdraft in transboundary aquifers", Water Resources Research, 58, 2022, available at https://doi.org/10.1029/2022WR032136

117 عمون نيوز، «إسرائيل تزود الأردن بمياه ملوثة؛

Mark Zeitoun, Karim Eid-Sabbagh, Michael Talhami, and Muna Dajani, "Hydro-hegemony in the Upper Jordan waterscape: Control and use of flow", Water Alternatives, Vol. 6, no.1, February 2013, available at https://www.researchgate.net/publication/286315650_Hydro-Hegemony_in_the_Upper_Jordan_Waterscape_Control_and_Use_of_the_Flows

118 Annika Kramer, "Challenges to Water Cooperation in the Lower Jordan Basin", in Water Resources Planning and Management, R.Q. Grafton and K. Hussey, eds., Cambridge University Press, 2011.

119 Munther J. Haddadin, ed., Water resources in Jordan: Evolving policies for development, the environment, and conflict resolution, Routledge, 2006, available at https://doi.org/10.4324/9781936331604

120 Mohammad Ersan, "Can Jordan ever escape Israel's grip on water resources?", The New Arab, 13 March 2024, available at https://www.newarab.com/analysis/can-jordan-ever-escape-israels-grip-water-resources

تجفيف الاحتلال الفعلي للبحر الميت.[121] في مواجهة ذلك، يواصل الاحتلال الإسرائيلي توسيع مشروعه الاستعماري الاستيطاني، وتعزيز سيطرته على الأراضي والموارد، واستغلال الاعتماد المائي للدفع نحو مشاريع تطبيعية. ومن الأمثلة على ذلك اتفاقية «المياه مقابل الطاقة» لعام 2022، التي طرحتها منظمة إيكو بيس الشرق الأوسط، وواجهت معارضة واسعة النطاق في الأردن، أسفرت عن إيقافها.[122]

مرحلة الزراعة

البذور

تُبذل الجهود لتحسين الوصول إلى البذور وإدارتها في الأردن، إلا أن المزارعين ما زالوا يواجهون صعوبات في الحصول على بذور عالية الجودة، في ظل ارتفاع الأسعار، وضعف الوعي، وتزايد تأثيرات تغيّر المناخ.

وعلى الرغم من أن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية أتاحت قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها لتتبع أسعار المنتجات الزراعية زمنيًا، إلا أن البيانات لا تميز بين أنواع البذور، كالهجينة أو الأصيلة، ولا بين الأصناف المستوردة والمحلية.[123] وفي حين يعرب المزارعون وتجار السوق عن قلقهم إزاء ارتفاع تكاليف البذور، يؤكد منتجو البذور المحليون أن الأسعار ما تزال في متناول المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة.

توجد بالفعل مسارات قانونية وتنظيمية لرصد أسعار البذور وفرض ضوابط عليها حيث ينص قانون المنافسة رقم 33 لسنة 2004 على إمكانية تدخل الحكومة لتنظيم أسعار السلع كالبذور بموجب المادة 4(ب).[124] كما يملك مجلس الوزراء صلاحية فرض ضوابط مؤقتة على الأسعار في حالات استثنائية كالموافقة على ضوابط أسعار البذور لموسم 2025-2026 بهدف تشجيع زراعة الشعير والقمح.[125]

ورغم أن هذه التدابير توفر دعمًا بالغ الأهمية للمزارع، فإنها تُنفذ عادةً من دون خطة منهجية لتعزيز الإنتاج المحلي للمحاصيل الأساسية. ويعتقد المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة على وجه الخصوص أن زراعة القمح والشعير أصبحت أكثر صعوبة في ظل تزايد الهشاشة الاقتصادية، وتراجع الوصول إلى إمدادات المياه، واشتداد المنافسة مع المنتجات الأجنبية. وخلال المشاورات متعددة الأطراف، أشار أحد خبراء القمح إلى أن القمح القادم من بلدان المنشأ، كالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، لا يحظى بدعم كبير فقط، بل تثار أيضًا مخاوف جدية بشأن جودته وقيمته الغذائية، وعمره في بعض الأحيان إذ قد يكون مخزنًا لأكثر من 5 سنوات أو قريبًا من انتهاء صلاحيته.[126]

على مدى العقد الماضي، ازدهر قطاع إنتاج البذور في الأردن بشكل كبير، من 6 شركات في عام 2011 إلى أكثر من 36 شركة في عام 2023.[127] في شباط/فبراير 2025، حين سُئل وزير الزراعة حينها عن ارتفاع أسعار بذور الطماطم المستوردة، أقر بوجود فجوة في مراقبة الأسعار، لكنّه خفف من حدة ذلك بتسليط الضوء على تنافسية الأردن في السوق العالمي من خلال تصدير 80 بالمئة من إنتاجه المحلي من البذور إلى 50 دولة.[128] ما يعني أن إنتاج البذور موجه في معظمه نحو أسواق التصدير، في حين يكافح المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة للحصول على البذور الهجينة المنتجة محليًا واعتمادها.

في استطلاعنا الميداني الذي شمل 46 مزارعًا من ذوي الحيازات الصغيرة، فضّل 71 بالمئة البذور الهجينة على الأصناف التقليدية. في سؤال متابعة أجاب عنه 14 مزارعًا، أشار 10 منهم إلى تفضيلهم البذور الهجينة المستوردة على البذور الهجينة المحلية، حيث يمكن أن توفر البذور الهجينة المحلية خيارًا أكثر جدوى اقتصاديًا مقارنة بالبذور المستوردة التي تزداد كلفتها باستمرار. لكنّ الوعي المحدود لدى المزارعين إلى جانب المنافسة القوية من الشركات الدولية والإقليمية المسيطرة، حدّت من قدرة المنتجين المحليين على أن يصبحوا الخيار

121 Philippe Pernot, “They steal and humiliate us’: Why water is at the centre of Jordan-Israel tensions”, The New Arab, 21 December 2023, available at https://www.newarab.com/analysis/why-water-centre-jordan-israel-tensions

122 العربية لحماية الطبيعة، «ورقة حقائق: اتفاقية المياه مقابل الطاقة: ماء العدو احتلال»، حركة الأردن تقاطع، 2023.

123 Department of Statistics, “Average Price of Seeds, and Bulbs in The Kingdom by Kind and Crop 2017 – 2025”, available at Average Price of Seeds, and Bulbs in The Kingdom by Kind and Crop 2017 - 2025

124 “Competition Law No. 33 of 2004”, Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://www.mit.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/competition_law_no._(33)_of_the_year_2004.pdf

125 وكالة الأنباء الأردنية، «الزراعة»: بدء استلام محصولي القمح والشعير المحليين»، 21 تموز 2025، متاح على https://sl1nk.com/z3nrhgz

126 مشاورات متعددة الأطراف، عمّان، 24 آب/أغسطس 2025.

127 The Jordan Times, “Jordan’s seed exports reach 65 countries globally, Hneifat”, 13 July 2023, available at https://jordantimes.com/news/local/jordans-seed-exports-reach-65-countries-globally-%E2%80%94-hneifat

128 عارف السعايدة، «بذور البندورة في الأردن أغلى من الذهب»، خبرني، 17 شباط/فبراير 2025، متاح على https://www.khaberni.com/news/694699

الافتراضي والأسهل وصولًا عند المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة. كما يشير المزارعون إلى محدودية الوقت والقدرة المالية اللازمة لتجربة أصناف بديلة. وتُظهر المقابلات والاستطلاعات أن عبوات البذور المزوّدة بملصقات تحتوي معلومات واضحة حول الاستخدام تكون عادة أعلى تكلفة، ما يدفع بعض المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة إلى شراء بذور أرخص بلا ملصقات من الأسواق المحلية. وقد تفشل هذه البذور أحيانًا، إلا أن المزارعين المعرّضين للمخاطر الاقتصادية يفيدون بعدم وجود بدائل فعلية في ظل محدودية رأس المال وضعف الدعم الإرشادي وغياب آليات التعويض.

وتتفاقم مسألة شفافية مصدر البذور بسبب الثغرات في التنظيم وآليات فحص واردات البذور عبر الحدود. على سبيل المثال، لا يندرج الأردن رسميًا ضمن الأسواق الرئيسة لتصدير البذور من الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن بعض المزارعين أفادوا باستخدام بذور وأشتال إسرائيلية «مريضة» تم الحصول عليها عبر مزارع غير معتمدة وطالبوا بتشديد الرقابة على المعابر الحدودية.[129] وهذا يعطّل آليات التعويض عن البذور المعيبة، بل ويثير مخاوف تتعلق بتطبيع العلاقات الزراعية مع الاحتلال، كما عبّر عنه مزارعون ومنظمات زراعية أردنية.[130]

كما أفاد المزارعون بوجود عبء مالي ناتج عن الاضطرار إلى شراء البذور الهجينة في كل موسم، لتفادي خسائر محتملة في الإنتاجية عند إعادة زراعتها. كما أن ضعف الأبحاث الموجهة حول إمكانية إعادة استخدام البذور الهجينة يخلق فجوة معرفية، تستفيد منها الشركات في الحفاظ على استمرار الطلب وضمان اعتمادية السوق على منتجاتها.

وسط تزايد هيمنة الشركات وخصخصة المعرفة الزراعية، تظهر فجوة غالبًا ما يُغفل عنها في الوعي العام المتعلق بالكائنات المعدلة وراثيًا. يقيد الإطار التنظيمي الأردني دخول البذور المعدلة وراثيًا واستخدامها في السوق، ويلزم بتسجيل أصناف بذور الخضروات المستوردة لضمان الامتثال للمعايير المعتمدة. على سبيل المثال، تنص المادة 10 من تعليمات شروط وإجراءات تسجيل أصناف البذور والتقاوي للخضروات وأصولها المستوردة والمنتجة محليًا وشروط إنتاجها وتداولها رقم ز/13 لسنة 2022 على أن يقدّم مقدم طلب تسجيل التقاوي «شهادة تبين أن التقاوي والبذور غير معدلة وراثيا وأن تتضمن الشهادة الاسم التجاري للتقاوي والبذور وأن لا يكون قد مضى على صدورها أكثر من سنة من تاريخ استلامها».[131] علاوة على ذلك، يحظر نظام الزراعة العضوية رقم 31 لسنة 2024، الصادر بموجب قانون الزراعة رقم 13 لسنة 2015، استخدام الكائنات المحورة جينيًا أو المواد المشتقة منها.[132] لكن في عام 2018، أوصت المؤسسة العامة للغذاء والدواء بتخفيف الحظر القائم على استيراد المواد المعدلة وراثيًا وذلك عقب ضغوط مارستها جهات تمثّل القطاع الزراعي الأمريكي. في المقابل، اعترضت منظمات المجتمع المدني، بقيادة العربية لحماية الطبيعة، على هذا التوجه، ونجحت في الإبقاء على القيود المفروضة.[133] على الرغم من هذا الإطار التنظيمي ومطالبات المجتمع المدني، تكشف الدراسات عن ثغرات في فحص المواد المعدلة وراثيًا ومراقبة معايير الصحة النباتية، وقد كشفت دراسة أجريت في عام 2020 عن وجود مواد معدلة وراثيًا في عينات بذور الذرة في الأردن، مشتقة من فيروس تبرقش القرنبيط المستخدَم عادةً في تكنولوجيا الهندسة الوراثية.[134]

لقد عُدِّلت التعليمات الخاصة بتقاوي البطاطا المستوردة لإلغاء شرط إجراءات الاختبار المخبري في الأردن، رغم استمرار إلزامية الفحوصات البصرية وشهادات الصحة النباتية الصادرة من بلد المنشأ.[135] ولئن كان الهدف من هذا التعديل تقليل التأخير في الاستيراد، إلا أنه يترك المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة عرضة للواردات المعيبة أو المصابة بالأمراض مع سبل إنصافٍ محدودة، وقد أكد مزارعون هذا الأثر من خلال تجاربهم مع درنات بطاطا غير صالحة أدت إلى خسائر إنتاجية.

وأخيرًا، أعرب المزارعون عن قلق متزايد بشأن آثار تغير المناخ على جودة البذور والإنتاجية. وفي حين تقر

129 علا عبد اللطيف، «مزارعون يؤكدون و«الزراعة» تنفي استيراد بذور إسرائيلية مريضة»، الغد، 17 تشرين الأول 2011، متاح على https://ammanxchange.com/art.php?id=42b5249f6a73b57d3e2875bba524833e28ee212d

130 Sarah Abu-Saad, "Agricultural Sector Opposes Hniefat on 'Taking Advantage' of Israeli Relations", Jordan News, 18 January 2022, available at https://www.jordannews.jo/Section-109/News/Agricultural-sector-opposes-Hniefat-on-taking-advantage-of-Israeli-relations-12038

131 «التعليمات رقم ز/13 لسنة 2022»، المملكة الأردنية الهاشمية 5، متاح على https://l1nq.com/7g6121l

132 «نظام رقم (31) لسنة 2024، نظام الزراعة العضوية، صادر بمقتضى المادتين (7) و(71) من قانون الزراعة رقم (13) لسنة 2015»، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor232353.pdf

133 ARIJ, "Jordan: Groups protest import of GMOs", 26 June 2018, available at https://en.arij.net/news/jordan-groups-protest-import-of-gmos/

134 Abeer Aburumman, Hussein Migdadi, Muhanad Akash, Ayed Al-Abdallat, Yaser Hassan Dewir, Muhammad Farooq, "Detection of genetically modified maize in Jordan", GM Crops & Foods, Vol. 11, no. 3, 2020, available at https://doi.org/10.1080/21645698.2020.1747353

135 المملكة الأردنية الهاشمية، تعليمات رقم ز/13 لسنة 2022https:// www.agroberichtenbuitenland.nl/documenten/2022/07/18/jordan-new-seed-registration-instructions

الاستراتيجيات الوطنية بهذه التحديات وتتضمن أهدافًا لتعزيز أصناف نباتية عالية الغلة ومقاومة للجفاف والملوحة، على النحو المبين في الخطة الوطنية للنمو الأخضر في الأردن، فإن هذه الأهداف لم تترجم بعد إلى إجراءات ملموسة.[136]

تبذل جهود وطنية لتعزيز الاكتفاء الذاتي في إنتاج البذور والشتلات مع الحفاظ على الأصناف النباتية المحلية والأصلية. وتهدف وحدة تخزين البذور الوطنية المستحدثة في عام 1993 والتابعة للمركز الوطني للبحوث الزراعية إلى حماية «الموروث النباتي الطبيعي المحلي مع التركيز على الموارد الوراثية الخاصة بالغذاء والزراعة».[137] في عام 2025، افتتح بنك البذور الوطني كامتداد لهذه الوحدة في إطار الخطة الوطنية للزراعة المستدامة، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، ورؤية التحديث الاقتصادي.[138] من شأن بنك البذور أن يعزز الأمن الغذائي من خلال الحفاظ على تنوع المحاصيل، والجمع بين جهود الحفظ المحلية وتبادل المعرفة الأجنبية. ولرفد هذه المبادرات، تعمل مبادرة مدعومة من الحكومة على إنشاء مختبر محلي لإنتاج بذور البطاطا للحد من الاعتماد على الواردات. لكن كما أكد العديد من المشاركين في المقابلات وصغار المنتجين، لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى ستُترجم هذه الجهود إلى تحسينات ملموسة للمزارعين على أرض الواقع.

الأسمدة والمبيدات

يواجه بعض المزارعين عوامل هيكلية مترابطة تحد من قدرتهم على تقليل استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وتبني بدائل حيوية وعضوية قابلة للتطبيق، ومن هذه العوامل:

- الضعف في الدعم الزراعي العام؛
- تزايد انتشار الآفات المقاومة للمبيدات بسبب الاستخدام المتكرر لها؛
- الحد من مخاطر تلف المحاصيل في ظل نظام سوقي يتسم بتزايد المنافسة وتحرير الأسواق؛
- الأطر التنظيمية غير الفعالة؛
- وعدم قدرة المزارعين على تشخيص الأمراض بطريقة فعالة والانتقال إلى إدارة مستدامة للآفات.

كشفت الزيارات الميدانية لغور الأردن عن قيود خطيرة يواجهها المزارعون في التشخيص الدقيق للآفات أو الأمراض التي تصيب محاصيلهم. ومن الأمثلة البارزة في موسم الزراعة لعام 2025 اختلاف فهم المزارعين لتفشي آفة أعاقت نمو البطيخ. ففي جنوب غور الأردن، عزا العديد من المزارعين المشكلة إلى شتلات فاسدة من المشتل نفسه، في حين اعتقد آخرون في الشمال أن السبب نقص المياه. وأفادت المقابلات مع الخبراء، بمن فيهم مالك مزرعة عضوية وخبير بذور، أن السبب كان تفشي حشرة المن.

تعكس أوجه القصور المستمرة في عمليات التشخيص العامة وآليات تبادل المعرفة ثغرات نظامية في خدمات الإرشاد الفني حيث أشار المزارعون إلى عدم انتظام زيارات موظفي الإرشاد؛ ونتيجة لذلك، كانت الجهات الفاعلة الخاصة توصي باستخدام مبيدات حشرية باهظة الثمن من دون تشخيص سليم. روى أحد المزارعين الذي يزرع الموز أنه خسر محصوله بالكامل بعد أن نصحت شركة محلية باستخدام مبيدات كيميائية باهظة الثمن وغير مناسبة. وربط معظم المزارعين الاستخدام المفرط للمبيدات الحشرية بتدهور التربة وانخفاض الإنتاج.

إن التحدي المتمثل في التمييز بين الشتلات الفاسدة والإصابة بالآفات، إلى جانب الديون غير المسددة للموردين الزراعيين، يجعل المزارعين مترددين في السعي وراء أي شكل من أشكال التعويض. بيد أنه توجد آليات للتعويض. روى رئيس إحدى الجمعيات الزراعية أن أحد المزارعين تلقى تعويضًا بعد توثيق الشتلات المصابة، وأشار أحد المحافظين المحليين إلى إمكانية رفع دعاوى قانونية جماعية.

فيما يتعلق بإنتاج المدخلات الكيميائية الزراعية، فالأردن وإنْ كان من كبار منتجي الأسمدة، فإن الأولوية في التوريد تمنح للسوق الأجنبية، مع صادرات بلغت 1.38 مليار دولار أمريكي في عام 2024.[139] وكما ذكر أحد المزارعين خلال المشاورة متعددة الأطراف، فإن

136 Ministry of the Environment, "Agriculture Sector Green Growth National Action Plan 2021-2025", 28 October 2020, available at https://www.sustainability.gov/pdfs/ggi-jordan-agriculture.pdf (Ministry of the Environment, "Agriculture Sector Green Growth").

137 National Center for Agricultural Research, "National Seed Bank", available at https://www.narc.gov.jo/EN/Pages/National_Seed_Bank

138 Jordan, "National Plan for Sustainable Agriculture"; Jordan, "National Food Security Strategy"; Ministry of Planning, "Jordan's Economic Modernization Vision 2030", 2023, available at https://www.mop.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/EN/EB_HomePage/vision-en.pdf (Ministry of Planning, "Jordan's Economic Modernization Vision").

139 Trading Economics, "Jordan Exports of Fertilizers", 2024, available at https://tradingeconomics.com/jordan/exports/fertilizers

المزارعين لم يتمكنوا من الحصول على الأسمدة المحلية لهذا الموسم، ما يسلط الضوء على مدى توجه الإنتاج نحو التصدير بدلًا من تلبية الاحتياجات الزراعية المحلية.

يوجد في الأردن مجموعة واسعة من القوانين واللوائح الناظمة لحماية التربة واستخدام المبيدات والأسمدة، لكن إنفاذها لا يزال محدودًا، وتشمل الإجراءات عمليات تفتيش عشوائية للمزارع لرصد مخالفات استخدام المبيدات واختبارات بقايا المبيدات على المنتجات في سوق عمّان المركزي.[140] ويُنظر إلى هذه القضية عادةً على أنها تتعلق بسلوك المزارعين، مع التركيز على الرقابة والغرامات؛ وهذا لا يعالج القيود الهيكلية التي تديم الاعتماد على المواد الكيميائية التي تؤثر في المحاصيل والمنتجات الحيوانية وجودة التربة.[141] على سبيل المثال، تحظر التعليمات رقم ز/4 لسنة 2022 – الناظمة لتسجيل واستيراد وتداول والاتجار بالمبيدات والأعداء الحيوية – تسجيل المبيدات الميكروبية التي تحتوي على أكثر من مكون فعال، ليقيد فعليًا تجارة البدائل المنتجة محليًا أو العضوية.[142] وأكدت المقابلات مع مسؤولي الهيئات التنظيمية أن ضغوط مستوردي المبيدات لا تزال تؤثر في هذه العمليات. وكشفت هذه الإجراءات أيضًا عن المعايير المزدوجة في التنظيم والإنفاذ الدوليين؛ إذ تواصل الدول التي حظرت بعض المبيدات محليًا، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي، تصديرها إلى الخارج.[143]

140 ينص نظام حماية التربة رقم 25 لسنة 2005 على إسناد مسؤولية حماية التربة وإدارة المواد الكيميائية الزراعية إلى وزارة البيئة.

141 Jehad Al-Hawadi, "Banned organochlorine pesticides still in our food: the presence of organochlorine pesticide residues in milk, meat, liver, and kidney in Jordan cattle", Systematic Reviews in Pharmacy, Vol. 11, no.11, November 2020; Ghaith Radwan Algharibeh and Malik Salah AlFararjeh, "Pesticide residues in fruits and vegetables in Jordan using liquid chromatography/ tandem mass spectrometry", Food Additives & Contaminants: Part B, Surveillance, Vol. 12, no. 1, 2019 available at https://doi.org/10.1080/19393210.2018.1548505

142 «تعليمات رقم (ز/4) لسنة 2022 – تعليمات تسجيل واستيراد وتداول والاتجار بالمبيدات العضوية والأعداء الحيوية/ الصادر بموجب البند (1) الفقرة (د) من المادة (21) والبند رقم (2) من الفقرة (أ) من المادة (22) من قانون الزراعة رقم 13 لسنة 2015 وتعديلاته، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor219677.pdf

143 Crispin Dowler, "Interactive map: the EU's banned pesticide trade", Unearthed, 16 December 2025, available at https://unearthed.greenpeace.org/2025/12/16/interactive-map-eu-banned-pesticide-trade/; One report identified 88 highly hazardous pesticides in use in Jordan as of 2020: Land and Human to Advocate Progress, "Jordan National Situation Report on Highly Hazardous Pesticides (HHPs)", August 2020, p. 14, available at https://ipen.org/sites/default/files/documents/final_jordan_national_situation_report_on_hhps_28_august_2020.pdf

على الرغم من وجود لوائح تعترف بضرورة التحول المستدام، لا تزال التدابير الداعمة له غير مطبقة كفاية. حيث تحدد السياسة الوطنية لتغير المناخ الإعفاءات الضريبية على الأسمدة العضوية والمبيدات الحيوية كمؤشر على صياغة السياسات الرامية إلى معالجة تآكل التربة وتدهور الأراضي، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان هذا الإجراء قد جرى تطبيقه.[144] وبالمثل، تسمح المادة 5 في تعليمات تسجيل وإنتاج واستيراد وبيع المخصبات الزراعية ومنظمات نمو النبات بإنتاج الأسمدة العضوية من نفايات الدواجن والماشية والنباتات، لكن التفاوتات في الأسعار تجعل الاستخدام المحلي مكلفًا.[145] وفي حين أن مبادرات، كمشروع «تكوين السماد العضوي في المدن الصغيرة» الممول من الاتحاد الأوروبي، تشجع التسميد العضوي، فإنها في الغالب تعمل كبرامج تجريبية رمزية صغيرة النطاق تقتصر على المناطق الحضرية، مستبعدةً المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في الريف الذين يمكنهم الاستفادة من دورات المدخلات المحلية.[146]

تشير السياسات الحديثة، كنظام الزراعة العضوية رقم 31 لسنة 2024، إلى اهتمام مؤسسي متزايد بالزراعة العضوية والممارسات الزراعية البيئية.[147] لكن أكد كل من الخبراء والمزارعين أن عمليات التبني لا تزال غير متاحة وتفرض معايير تعجيزية. علاوة على ذلك، يتفاقم عجز المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة عن التحول بسبب محدودية رأس مالهم وعدم قدرتهم على تجربة الممارسات البديلة وتبنيها. ولا تشير القدرة هنا إلى المعرفة فحسب، بل أيضًا إلى توفر الوقت والأرض والأمان اللازمين للتجربة والخطأ. سلطت المقابلات مع المنتجين العضويين الضوء على الدور الحيوي للمزارع العضوية بوصفها مساحات للتجريب، تعمل على إحياء المعرفة المحلية المتجذرة بما يتجاوز المعايير الصارمة لشهادة المنتجات العضوية الأوروبية.

صممت منظمة الأغذية والزراعة في الأصل نهج مدارس المزارعين الحقلية لتعزيز الإدارة المتكاملة للآفات، وركزت على المكافحة البيولوجية وتناوب المحاصيل وتقليل الاعتماد على المبيدات الكيميائية. وقد دخلت

144 Hashemite Kingdom of Jordan, "National Climate Change Policy of the Hashemite Kingdom of Jordan, 2022-2050", September 2022, available at https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-03/2022-2050.pdf

145 «تعليمات تسجيل وإنتاج واستيراد وتحليل وبيع المخصبات الزراعية ومنظمات نمو النبات وتعديلاتها رقم 6/ز لسنة 2021، صادر بموجب المادة 20 من قانون الزراعة وتعديلاته رقم 13 لسنة 2015»، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://bit.ly/48O1g33

146 وزارة الزراعة، «مشاريع الوزارة»، 2019، متاح على https://moa.gov.jo/AR/ListDetails/

147 نظام رقم (31) لسنة 2024، نظام الزراعة العضوية

لأول مرة إلى الأردن من خلال مبادرة أطلقتها العربية لحماية الطبيعة عام 2005 لدعم المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في تلبية معايير شهادة الإدارة المتكاملة للآفات. لكن مع مرور الوقت، ابتعد تنفيذ نهج المدارس هذا من قبل الجهات الفاعلة الوطنية والدولية عن غرضه الأصلي، وتحوّل نحو مواضيع عامة ككفاءة استخدام المياه والإنتاجية، وتناول مواضيع مجتزأة ذات صلة ضئيلة باحتياجات المزارعين الفورية في مجال إدارة الآفات. يوضح هذا التحول كيف يمكن للتدخلات المدفوعة من الخارج أن تنفصل عن الواقع المحلي. وتعرقل التقدم أكثر بغياب آلية وطنية متخصصة لتنسيق ومراقبة وتعزيز اعتماد الإدارة المتكاملة للآفات، ومحدودية مشاركة المجتمع المدني.

اليد العاملة

أسفر التهميش القانوني والهيكلي لعمال الزراعة في الأردن عن تحويل اليد العاملة الزراعية فعليًا إلى أداة لخفض التكاليف في اقتصاد زراعي معولم وكثيف المدخلات. وفي حين استثنى قانون العمل الأردني لسنة 1960 عمال الزراعة، فإن نطاق الحماية اتسع بالتدريج، ولا سيما مع إلغاء ذلك الاستثناء في قانون العمل لسنة 2008.[148] في عام 2021، صدر نظام منفصل لعمال الزراعة، تحت مسمى نظام عمال الزراعة رقم 19 لسنة 2021 (المعدل في عام 2025)، حدّد الأجور وساعات العمل والإجازات والتزامات صاحب العمل وأحكام الضمان الاجتماعي.[149] لكن باعتباره نظامًا منفصلًا، فإنه يواجه عقبات في تفعيله وإنفاذه ودمجه المؤسسي الفعال.

وبالاستناد إلى التحليلات القانونية التي أجرتها مؤسسة تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة بورتيكوس، تؤكد أبحاثنا الميدانية أن عدم الاستقرار أصبح سمة مؤسسية مميزة للعمل الزراعي.[150] ومن الناحية النقدية، تنص المادة 12 من نظام عمال الزراعة على أن يلتزم صاحب العمل بـ«إشراك عمال الزراعة لديه بالتأمينات المشمولة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي».[151] لكن، لا تسري هذه الخطوة ما لم تُعدَّل المادة 4 من قانون الضمان الاجتماعي التي تستبعد العمال «غير النظاميين»، وهم كل مَن يعمل أقل من 16 يومًا في الشهر ومَن لا يتقاضى أجرًا شهريًا.[152] وبفعل هذا الاستبعاد، يُحتمل أن يقع خارج نطاق الحماية نحو 38 بالمئة من العمالة المأجورة المصنفة «مؤقتة» في عام 2019 ضمن قطاعي إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، وذلك على افتراض أن مصطلحي «مؤقت» و«غير منتظم» متكافئان في التعريفات الرسمية.[153]

علاوة على ذلك، تغطي المادة 59 من قانون الضمان الاجتماعي (وفقًا لتعديل أُجري في عام 2023) عمال الزراعة إصابات العمل وتأمين الأمومة فقط، ما يضيق نطاق نظام الحماية المشوه أصلًا.[154] من خلال التشاور مع منظمات المجتمع المدني النشطة في هذا المجال، علمنا أن قدرات التفتيش الحكومية لا تزال تعاني من نقص حاد في الموارد، تحد من إنفاذ حتى الحد الأدنى من الحماية. أما المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة ممن قابلناهم، فقد كان تفعيل حقوق العمل عندهم غير ممكن ماليًا من دون دعم من الدولة لتغطية التكاليف. ومع تمتع الشركات الزراعية الكبرى بوضع مالي أفضل لتطبيق أحكام الضمان الاجتماعي، فإن إجراءات الإنفاذ غير المتكافئة قد تُقصي المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة من المنافسة.

أعرب العديد من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة عن شعورهم بالعجز بسبب قدرتهم المحدودة على دعم العمال في حالات الإصابة. روى أحد المزارعين أنه بعد تعرض عامل للدغة ثعبان، كانت المساعدة الوحيدة التي استطاع تقديمها له أن يوصله إلى المستشفى. «لا يوجد تعويض، مجرد تأمين خاص»، وهذا ليس بمتناول

148 Tamkeen, "An Overview of the Agricultural Workers Regulation No. (19) of 2021 and Key Insights", 2024, available at https://tamkeen-jo.org/sites/default/files/2024-12/An-Overview-of-the-Agricultural-Workers-Regulation-No.-19-of-2021-and-Key-Insights.pdf (Tamkeen, "An Overview of the Agricultural Workers Regulation")

149 "Regulation No. (19) of 2021: Regulation of Agricultural Workers", Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://www.mol.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/EN/EB_List_Page/Regulation_No_(19)_of_2021_Regulation_of_Agricultural_Workers_Issued_pursuant_to_Paragraph_(B)_of_Article_(3)_of_the_Labor_Law_No_(8)_1996.pdf (Jordan, "Regulation No. 19").

150 Tamkeen, "An Overview of the Agricultural Workers Regulation"; Phenix Center for Economic & Informatics Studies, "Improving Working Conditions for Workers in the Agricultural Sector in Jordan", 2024, available at http://labor-watch.net/uploads/en_labor-watch.net_638759158451952315.pdf (Phenix Center, "Improving Working Conditions").

151 Jordan, "Regulation No. 19".

152 Phenix Center, "Improving Working Conditions"; "Social Security Law: Law No. (1) for the year 2014 and its amendments According to the latest amendments until April 16, 2023", Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://www.ssc.gov.jo/wp-content/uploads/2025/02/law-26.1.2025-compressed.pdf (Social Security Corporation, "Social Security Law")

153 دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات الزراعة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019، متاح على https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Agri/Agr_2019.pdf

154 Phenix Center, "Improving Working Conditions"; (Social Security Corporation, "Social Security Law").

الكثيرين. كما ينطوي النقل إلى موقع العمل على مخاطر: فقد أبلغ العمال عن وقوع عدة حوادث أثناء النقل في مركبات مكتظة وغير مرخصة. في الحقل، يواجه العمال ضربات الشمس والجفاف والإصابات؛ أما أمراض الجهاز التنفسي والتسمم الناتج عن العمل لفترات طويلة في البيوت البلاستيكية والتعرض للمبيدات الحشرية فهي أعراض صحية بطيئة الظهور. ويزيد من تعقيد تنفيذ نظام عمال الزراعة شبكة الوسطاء غير الخاضعين للرقابة (الشاويش)، وهؤلاء ظهروا وسط تراجع الدعم المالي الحكومي والإرشاد الزراعي. يتوسط الشاويش في العلاقات بين صاحب العمل والعامل، ليسهل فرص العمل والوصول إلى مدخلات الإنتاج. ويميل هؤلاء إلى عدم تقديم عقود قد تمكّن العمال من المطالبة بحقوقهم العمالية.[155] وضعت عراقيل عديدة أمام المحاولات المتكررة لترخيص نقابة مستقلة على الرغم من أن المادة 23 من الدستور تنص على أن الدولة تتيح حرية تكوين النقابات.[156] أعرب العديد من العمال الذين تحدثنا معهم عن ترددهم في الانضمام إلى نقابات العمال الزراعيين المستقلة غير الرسمية. في حين يعد اتحاد مزارعي وادي الأردن – بصفته كيانًا رسميًا – أحد الأطراف الرئيسة في الحوار القطاعي، أشار المزارعون إلى ميل الاتحاد إلى اختزال النضالات الزراعية في قضايا الوصول إلى الأسواق. وبذلك، تضيع في الغالب الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق العمال وسط الانشغالات الجانبية.

بين عامي 2019 و2023، سعى مشروع پروسپكتس التابع لمنظمة العمل الدولية إلى التأثير في التشريعات من خلال دعم إدراج العمال الزراعيين تحت مظلة النقابة العامة للمياه والزراعة والصناعات الغذائية كخطوة مؤقتة نحو تشكيل نقابة زراعية مخصصة.[157] لكن أعرب العمال الذين تواصلنا معهم عن عدم ارتياحهم للانضمام إلى هذه النقابة خشية إضعاف صوتهم أكثر. بالإضافة إلى ذلك، تحظر المادة 98(هـ) من قانون العمل غير الأردنيين من تأسيس جمعيات عمالية، ما يجعل شريحة كبيرة من القوى العاملة في وضع متردٍ ومستثناة من الامتيازات بنيويًا.[158]

يُعد فهم تركيبة جنسيات القوى العاملة الزراعية في الأردن أمرًا معقدًا لعدم وجود سجل شامل للعمال الزراعيين. يُشاع أن نسبة غير الأردنيين تبلغ 43.7 بالمئة من القوى العاملة الزراعية المأجورة في الأردن بحسب الإحصاءات الزراعية لعام 2019، لكن كشفت أبحاثنا الميدانية عن العديد من الحالات ترد فيها وجود عمال غير مسجلين من الأردنيين وغير الأردنيين.

وفي هذا السياق، تتكرّس حالة الهشاشة التي يعاني منها العمال المهاجرين بشكل كبير من خلال نظام الكفالة في الأردن الذي يربط العمال بشروط التعاقد التي يضعها الكفلاء، ويستمر اختلال توازن القوة لعدة أسباب، منها تجديد تصاريح العمل التي يمكن تقديمها في غياب العامل، والرسوم التي يمكن للكفلاء تحصيلها مقابل السفر والتوظيف.[159] هنا، كشف بحثنا الميداني عن نمط لافت، إذ يدفع العمال الوافدون للكفلاء مقابل عقود عمل لا تتحقق أبدًا عند وصولهم. والقصص كشفت عن أرباب عمل يستغلون الثغرات البيروقراطية لتبادل عقود الموظفين وتجاوز حصص العمالة المهاجرة.

أدى تحول العمل الزراعي إلى نمط غير رسمي إلى إعادة تنظيم العمل وفق اعتبارات النوع الاجتماعي؛ فخروج العمال الأردنيين الذكور من القطاع زاد عدد العاملات الأردنيات. وخلال المناقشات الجماعية المركزة سلط المزارعون الضوء على تفضيل العاملات بسبب أخلاقياتهن في العمل ودقتهن، فضلًا عن القدرة على توظيفهن بأجور أقل بسبب التقييم الجندري للعمل. وكشفت المقابلات الميدانية عن حالات لنساء دخلن في المخاض أثناء الحصاد، ما يؤكد عدم إمكانية الحصول على إجازة الأمومة. ويشكل الافتقار إلى البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ضررًا إضافيًا للنساء، اللواتي تُهمل احتياجاتهن البيولوجية والثقافية باستمرار. وهذه حقيقة تتجاوز الأجيال. فقد أشارت إحدى المزارعات إلى أن «النساء يعملن الآن في الحقول حتى سن الثمانين، بل وحتى التسعين، لأنهن لا يملكن خيارًا آخر»، في إشارة إلى الافتقار إلى صناديق التقاعد وتزايد الديون. وفي خضم ذلك، شكّلت المزارعات والعاملات تحالفات إلى جانب المجتمع المدني المحلي للمطالبة بحقوقهن والتفاوض بشأنها في الميدان.

غالبًا ما تركز الأبحاث المتعلقة بالمديونية على المزارعين الذكور، لكن أبحاثنا الميدانية تؤكد ظهور فئة جديدة من المدينات اللواتي يحصلن على قروض بأسمائهن حين يصبح أقاربهن الذكور غير مؤهلين للحصول عليها. وهذه المخاطر المالية تزيد من ضعفهن وتتقاطع مع ثقافة العار. خلال جلسات المناقشة الجماعية، ناقشت العاملات الزراعيات كيف أن العار لا يأتي من العمل

155 Phenix Center, “Improving Working Conditions”.

156 The Constitution of Jordan.

157 International Labour Organization, “Agricultural workers take their first step towards unionization in Jordan”, 3 October 2022, available at https://www.ilo.org/resource/news/agricultural-workers-take-their-first-step-towards-unionization-jordan

158 «قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996 وتعديلاته »، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://jtgcu.org/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jordanian_labour_law_no._(8)_of_1996_and_its_amendments.pdf

159 Phenix Center, “Improving Working Conditions”.

في الأرض، بل من تجريدهن من الأرض بالمصادرة أو التخلف عن السداد، وارتباطهن كعاملات من خلال علاقات المديونية بالوسطاء وأصحاب العمل. في ظل هذه الحالة الآخذة في الانتشار من المديونية العائلية، يظل العمل الأسري ضرورة للأسر الريفية. نظرًا لأن العمالة الأسرية تشكل الغالبية العظمى من العمالة الزراعية في المملكة، فقد يضطلع الأطفال أيضًا بدور في المساهمة في إعالة الأسرة.

يشكل أفراد العائلات الزراعية الغالبية العظمى من القوى العاملة الزراعية في المملكة، وقد يشارك الأطفال ذويهم في الأعمال الزراعية.[160] ولا بد هنا من تجنب تصوير عمل الأطفال على أنه ممارسة استغلالية بطبيعتها، نظرًا لكونه سمة قديمة العهد من سمات التكاثر الاجتماعي الريفي. لكن تشير مقابلاتنا مع المجتمع المدني المحلي إلى أنه يمكن أن يصبح استراتيجية بقاء مدفوعة بالسوق وسط تكاليف مدخلات باهظة، والمديونية الدورية، وتراجع الدعم الحكومي. ونظرًا لعدم وجود حماية، لم يكن من المستغرب أن تكشف مجموعات النقاش المركزة عن انخفاض اهتمام الشباب بالزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى. وفي أغلب الأحيان وُصِفَت الأعمال الزراعية في النقاشات بأنها مصدر دخل غير مجدٍ، إذ يكافح المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة للحفاظ على سبل عيشهم. وهذا يدفع الأسر إلى بيع الأراضي بشكل استباقي، ما يزيد من تفتيت قاعدة الأراضي المنتجة في الأردن.

مرحلة ما بعد الحصاد

تصنيع الأغذية

يعد تصنيع الأغذية ركيزة أساسية للسيادة الغذائية، إذ يرسخ إنتاج الأغذية ذات القيمة المضافة والقابلة للتخزين ضمن سلاسل التوريد المحلية، وتفتح المجال لإحلال الواردات والتجارة الإقليمية. يلبي قطاع الصناعات الغذائية حاليًا حوالي 50 بالمئة من طلب السوق المحلية، وهذا يدل على وجود قدرات حالية وإمكانات نمو كبيرة.[161]

استثمرت وكالات التنمية والجهات المانحة المرتبطة باتفاقيات ثنائية بكثافة في هذا المجال، لا سيما من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتجاهل ما يصفه صغار المنتجين باستمرار بأنه مشكلة هيكلية تتمثل في عدم المساواة في الوصول إلى مرافق التصنيع والإنتاج. والجدير بالذكر أن اشتراط التسجيل والحصول على ترخيص كان يقتصر على الأعمال المنزلية الواقعة ضمن حدود أمانة عمّان الكبرى. وقد دعم مشروع لينس التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية توسيع نطاق تسجيل تلك الأعمال ليشمل جميع البلديات لتسهيل اندماجها في السوق الرسمي.[162] تميل هذه المبادرات إلى اختزال تنمية قطاع تجهيز الأغذية في الأردن في تعزيز الاندماج في السوق الرسمي للمصنعين الصغار، وتصوير السوق غير الرسمية على أنه العقبة الأساسية. يغفل هذا الاعتقاد عن الدوافع الهيكلية الرئيسة لتحرير السوق – وهي السياسات التي سمحت للجهات الفاعلة الكبيرة والمهيمنة بتعزيز سيطرتها على البنية التحتية ورأس المال وسياسة التصنيع – وتهميش المجموعات الريفية القادرة على تجميع الموارد لتحدي هذا تركيز القوة.

تدعو «رؤية التحديث الاقتصادي للأردن» إلى «تسريع التخلص» من «السوق الموازية في قطاع الصناعات الغذائية» وتعزيز «التكامل الرأسي»، أي توحيد مراحل متعددة من سلسلة الإمداد الغذائي الزراعي تحت سيطرة الشركات الكبرى، عادةً من خلال ترتيبات تعاقدية تركز رأس المال وصنع القرار الزراعي.[163] بغياب منصات تسويق مدعومة من الدولة، تثير هذه التدخلات مخاوف بشأن قدرة الشركات الصغيرة والمنتجين الحفاظ على استقلاليتهم أو إنتاجهم الغذائي المحلي عند إبرام عقود مع شركات كبرى موجهة نحو التصدير. وتتفاقم مخاطر عدم التكافؤ التعاقدي بسبب الافتقار إلى تمثيل نقابي إرشادي وفعال للمنتجين الصغار القادرين على مقاومة سيطرة الشركات.

تمتد هذه التفاعلات إلى قطاع تربية الماشية وتصنيع الألبان، حيث يواجه صغار المنتجين قيودًا ناشئة عن التكامل العمودي في سلسلة الإنتاج. سلط صغار مربي الدواجن والماشية الضوء على كيفية اعتماد الشركات الكبرى على مزارعها ومسالخها الخاصة، تاركةً مجالًا ضئيلًا للشراء من صغار المنتجين. ونظرًا لافتقار صغار المنتجين إلى السيولة، فهم يعجزون في الغالب عن تأمين المدخلات الأساسية مثل صيصان بعمر يوم واحد (D01) أو الأعلاف أو المستلزمات البيطرية، إذ

160 Tamkeen, "The Status of Jordan's Agriculture Sector", December 2024, available at https://tamkeen-jo.org/sites/default/files/2024-12/The-Status-of-Jordans-Agriculture-Sector.pdf; Jordan Ministry of Agriculture, "Sector Plan for Agricultural Extension 2024–2030", 2024, available at https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor230564E.pdf

161 Jordan, "The National Food Security Strategy".

162 Local Enterprise Support Project, "Launch of the Home-Based Business Regulations – October 19, 2017", available at https://jordanlens.org/activity/launch-home-based-business-regulations-october-19-2017/

163 Ministry of Planning, "Jordan's Economic Modernization Vision", p. 43.

يتجنب الموردون التعامل مع المزارعين غير القادرين على الدفع مقدمًا. وبغياب التعاونيات أو الهياكل النقابية القوية، لا يستطيع المنتجون تجميع رأس المال لتخفيض التكاليف، أو التفاوض على أسعار عادلة، أو التأثير في السياسات لإجبار الشركات الكبرى على شراء منتجاتهم من خلال النقابات، ما يحد من قدرتهم على الوصول إلى قنوات التصنيع.

ويواجه المنتجون الكبار تحديات هيكلية خاصة بهم، من بينها الاعتماد على الأعلاف المستوردة وميل المؤسسات الحكومية إلى شراء الدجاج المستورد الأرخص بدلًا من الدجاج المحلي. وهذا الاعتماد المزدوج على المدخلات الأجنبية والمنتجات المستوردة يعمّق أوجه الضعف في مختلف مناحي القطاع.

وقد أشارت أيضًا الشركات الصغيرة العاملة في مجال تجهيز الأغذية إلى المعيقات أمام التحول نحو تكوين اقتصادات محلية بديلة. ولفت المنتجون إلى أن متطلبات الامتثال – كالمتطلبات المتناقضة بين مختلف الهيئات الحكومية، والتفتيشات السنوية، والكلفة الباهظة لاختبار كل منتج – تشكل عبئًا باهظًا ما لم يعمل المنتجون على نطاق إنتاجي كبير. وتشكّل متطلبات الحد الأدنى لحجم المنشآت وكلفة الشهادات على وجه الخصوص عائقًا أيضًا أمام الشركات الناشئة الساعية إلى دخول الأسواق الإقليمية. ولا تستوعب الأطر التنظيمية الحالية، المكتوبة زمن نماذج صناعية تلاشت، الإنتاج المتنوع والموسمي والكميات الصغيرة، ولا تعترف بأهميته لاستمرارية الموروث الثقافي والسيادة الغذائية الوطنية.

كشفت محاولات تشكيل اتحاد للمنتجين الصغار أن الحوافز المجزأة والسلوكيات الفردية التي شكّلتها هياكل السوق الاستغلالية وتراجع الدعم الحكومي يمكن أن تقوض التنظيم الجماعي. أظهرت دراسات الحالة أن الجهات الفاعلة المقتدرة تتجاوز في الغالب الهياكل التعاونية من خلال تقديم أسعار أعلى للمنتجين الأفراد، وبالتالي تفتت القوة التفاوضية الجماعية وتحد من قدرة التعاونيات على العمل كطرف في السوق.

أثارت مصانع تجهيز المنتجات الزراعية، والواردة في الخطة الوطنية للنمو الأخضر – القطاع الزراعي كمحفز رئيسي للنمو، مخاوف بشأن التداعيات المزعزعة لضخ رأس المال في قطاع إنتاج الأغذية في الأردن.[164] وبدلًا من تصوير هذه المصانع كوسيلة لتوطين السيطرة على سلاسل الإمداد الغذائية الزراعية المحلية، يقدمها الخطاب الرسمي كطريقة للتحول إلى الزراعة التصديرية واستيعاب فائض الإنتاج.[165] تتبلور هذه الرؤية من خلال المجمع الزراعي التجريبي في غور الأردن، جنوب غور الصافي، المدرج كأحد المشاريع العاملة على إصلاح القدرات التصديرية في مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية التي وضعها الأردن بالتعاون مع البنك الدولي.[166] لقد قيل لنا إن المجمع الزراعي ومصانع التجهيز التابعة له تسعى إلى زيادة مشاركة المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة، لكن تشير الروايات الميدانية إلى عكس ذلك. خلال المرحلة التجريبية الأولية للمشروع، علمنا عن مستثمر حاول زراعة صنف طماطم باهظ الكلفة لتزويد المصانع، ليحد بالتالي مشاركة المنتجين الحاليين. لم ينجح الأمر، وأسفر عن ركود المشروع وأثار حالة عدم الثقة بين المنتجين المحليين إزاء المجمع الزراعي. يوضح لنا هذا أن التدخلات من منظور عقلية المستثمر الخارجة عن السياق من شأنها أن تعمّق الهوة بين مصالح صغار المنتجين والإنتاج ذي القيمة المضافة عبر سلسلة التوريد.

يُعد قطاع التمور مثالًا آخر على تفاعلات التركّز في غور الأردن، إذ يحتكر إنتاجه أصحاب الحيازات الكبيرة القادرون على الوصول إلى المياه ورأس المال والبنية التحتية اللازمة أكثر من غيرهم. ويناقش المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة في المنطقة شبه استحالة الدخول إلى هذا القطاع بسبب ارتفاع العوائق، بما في ذلك تكاليف التأسيس، والاستثمارات طويلة الأجل، والمخاطر الإنتاجية المرتبطة بزراعة النخيل. وتسلّط تدخلات منظمات المجتمع المدني الضوء على التحديات المرتبطة بمحاولات إعادة توزيع أشجار النخيل كمدخل لتعزيز سلاسل الإنتاج عالية المردود وتشجيع مشاركة المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة. غير أن مبادرات إعادة التوزيع التي نوقشت واجهت اعتراضًا من كبار مزارعين، الذين رفضوا تسليم شتلات النخيل لصغار المنتجين، بحجة أنهم يفتقرون إلى الخبرة الكافية للتعامل مع الآفات التي تصيب النخيل في الغور. وفي المقابل، يتقاطع غياب التمويل مع ضعف خدمات الإرشاد ومكافحة الآفات، ما يجهض محاولات المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة على دخول هذا القطاع، ويؤدي إلى تعميق الاختناقات الهيكلية القائمة بدل معالجتها.

يعد الوصول إلى سلسلة التبريد (التخزين والنقل في درجات حرارة محددة) عاملًا أساسيًا آخر في البنية التحتية

164 Ministry of the Environment, "Agriculture Sector Green Growth".

165 Jordan News Agency, "Hneifat checks on progress in agricultural food plants in Southern Jordan Valley", 16 November 2023, para.5, available at https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=54637&lang=entonnes.

166 Ministry of Planning, "Jordan Updated Reform Matrix", Hashemite Kingdom of Jordan, May 2023, available at https://mop.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/jo_updated_reform_matrix_final_eng_may2023-0.pdf

إذ يحدد القدرة المحلية على الاستفادة العادلة. أشارت كل من المشاورات متعددة الأطراف والمشاورات مع المزارعين إلى أن البنية التحتية المحدودة لسلسلة التبريد أو التي لا يمكن تحمل تكاليفها تشكّل عائقًا متكررًا أمام دخول السوق في الوقت المناسب لضمان أسعار عادلة، بما في ذلك لدى مزارعي الحمضيات في شمال غور الأردن. والجدير بالذكر أن مقابلاتنا مع كبار منتجي الكاكا في المفرق كشفت أيضًا عن كيفية امتداد هذه التحديات إلى ما هو أبعد من الحيازات الصغيرة. إذ على الرغم من نجاح كبار المنتجين في الضغط من أجل تقييد واردات الكاكا من الاحتلال الإسرائيلي، فقد شددوا هم أيضًا على الحاجة إلى توسيع البنية التحتية المحلية لسلسلة التبريد من أجل استقرار سلاسل الإمداد وسط تقلبات تعليمات الاستيراد.

على الرغم من التدخلات الموجهة من الدولة والجهات المانحة لتوسيع نطاق الوصول إلى سلسلة التبريد، تظهر التحديات حين تُستبعد الجمعيات الممثّلة لصغار المنتجين من عمليات صنع القرار. على سبيل المثال، ذكر صغار المنتجين خلال المقابلات أن مرافق التخزين الجماعي غالبًا ما تفشل نتيجة غياب التوافق بين المزارعين حول مدة تخزين المحاصيل؛ إذ كان بعض المنتجين بحاجة عاجلة إلى السيولة النقدية، بينما كان آخرون قادرين على الانتظار إلى حين دخول السوق في توقيت أكثر ملاءمة لتحقيق أسعار أفضل. نستشف من المقابلات أن نجاح مساحة التخزين الجماعي يتطلب أكثر من مجرد أموال المستثمرين، كما زُعم في كثير من الأحيان في المقابلات مع الجهات الفاعلة من القطاع العام، بل يتطلب إدارة تلك المرافق بطرق تستجيب للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة للمنتجين.

كما يشكّل الوصول إلى شاحنات التبريد لنقل المنتجات إلى مواقع المعالجة أو التصنيع عائقًا أمام صغار المنتجين. على سبيل المثال، سعت العربية لحماية الطبيعة إلى دعم مزارعي الملوخية الذين يبيعون منتجاتهم في بسطات على جوانب الطرق من خلال تعزيز إنتاج المحصول وتطوير قدرات معالجته لسد العجز في الطلب المحلي. ورغم موافقة مرافق المعالجة على استلام المحصول، فإن غياب خدمات النقل المناسبة شكّل حلقة مفقودة في سلسلة الإنتاج؛ إذ أصبحت الملوخية عرضة للتلف قبل وصولها إلى مواقع المعالجة.

كما أعرب صغار المنتجين عن الحاجة إلى الدعم في عمليات الفرز والتعبئة والترخيص للوصول إلى أسواق أكثر ربحية. ورغم أن هذا المجال لا يزال وجهة رئيسة لتمويل المانحين، أظهرت المقابلات مع خبراء الزراعة مخاوف بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تتماشى مع أخلاقيات المستثمر المتمثلة في رأس المال قصير الأجل واستراتيجيات الانسحاب السريع من المشروع، ولا تتوافق مع القدرات المحلية للحفاظ على التدخلات التكنولوجية وتطويرها. وينعكس هذا المأزق في إغلاق المنشآت الريفية الكبيرة لتجهيز الأغذية المصممة على أساس نهج من أعلى إلى أسفل، ووضعت صغار المنتجين كمستفيدين نهائيين وليس أصحاب مصلحة، وتفاقم الأمر بسبب غياب التعاونيات أو جمعيات المنتجين. وأشار المزارعون إلى مثال ملموس: وحدة تجفيف ممولة من الجهات المانحة هدفها استيعاب فائض الإنتاج، لكنها لم تعد تعمل. طرح المزارعون أسئلة أساسية حول الافتقار إلى آليات مساءلة قابلة للتطبيق أو خرائط طريق محلية لنقل المعرفة والتكنولوجيا في مجال تصنيع الأغذية وتبنيها بصورة مستدامة.

الوصول إلى الأسواق والتجارة

أعادت عقود من إعادة الهيكلة الاستعمارية الجديدة تشكيل الأسواق الزراعية في الأردن، ودمجت نظامه الغذائي بصورة متزايدة في دوائر رأس المال العالمي على حساب الإنتاج والملكية المحليين؛ فمنذ عام 1989، دفعت برامج التكيف الهيكلي المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الأردن إلى إزالة العديد من أشكال الحماية والدعم الحكومي، ودفع القطاع الزراعي نحو الاعتماد المتزايد على آليات السوق الحرة. تبع ذلك تطبيق برامج التكيف الهيكلي التقليدية التي أعادت دمج بلدان الجنوب العالمي، ومنها الأردن، في الاقتصاد العالمي بوصفها مواقع لاستخراج الموارد وتصريف المنتجات لصالح بلدان الشمال العالمي، واستندت المؤسسات المالية الدولية في تبرير سياسات التقشف والتحرير الاقتصادي إلى ادعاءات بوجود «تحيز ضد التصدير» و«قيود على الاستثمار والأعمال التجارية».[167] وباسم تصحيح هذه «التشوهات»، جرى تفكيك منظومات الدعم الزراعي، وإزالة الحواجز الجمركية والتنظيمية، وتحرير أسواق الأراضي والائتمان الزراعي، ما أتاح للشركات والمنتجات الأجنبية المدعومة دخول السوق الأردنية ومنافسة المنتجين المحليين في ظروف غير متكافئة.[168]

كانت آليات استرداد التكاليف بعدًا آخر من أبعاد الإصلاحات الزراعية، إذ غالبًا استبدلت بالإعانات الحكومية بنموذج يقوم على تحميل المستخدم كلفة الخدمات التي يتلقاها، انطلاقًا من فرضية أن السوق هو الأقدر على تحديد الكفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها

167 World Bank, "Jordan Private Sector Assessment", 25 August 1995, pp.6-40, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/236011468752118723/pdf/multi0page.pdf

168 Harrigan et al., "The IMF and the World Bank".

من غير معالجة العوائق الهيكلية. ونتيجة لذلك، زاد عبء استرداد التكاليف من الضغوط على سبل العيش الزراعية.[169] والجدير بالذكر أن قرض التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي لعام 1994، الممول من البنك الدولي وبنك الائتمان الألماني لإعادة الإعمار، سعى إلى ترشيد استخدام المياه والأراضي من أجل «الاستخدام الأمثل» وتشجيع التحول نحو محاصيل البستنة الموجهة للتصدير والتي يُنظر إليها على أنها ذات «قيمة أعلى»، من خلال رسوم مياه أثارت خلافًا كبيرًا وقوبلت في الغالب بالرفض. ولاقت انتقادات لما قد تترتب عليها من مخاطر ترسيخ الفقر في المناطق الريفية، ولتجاهلها القيود الهيكلية التي يواجهها العديد من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والمزارعين المثقلين بالديون في سعيهم إلى «ترشيد» استخدام المياه،[170] فضلًا عن فشلها في نهاية المطاف في تحسين استرداد التكاليف أو كفاءة استخدام المياه.[171] كما زادت شروط القرض من الضغوط الرامية إلى توجيه الإنتاج بعيدًا عن المحاصيل الأساسية الأقل ربحية، بما في ذلك من خلال إلغاء دعم شراء الحبوب المنتجة محليًا.[172]

كان إغلاق المؤسسة الأردنية لتسويق المنتوجات الزراعية من بين أشد التدخلات التي دفع البنك الدولي باتجاهها، إذ كانت تساعد المزارعين في تأمين فرص تسويقية لمنتجاتهم.[173] في حين أشاد تقرير للبنك الدولي- يُقيّم تحرير السوق الزراعي في الأردن -بحقيقة أن «التشوهات بين الأسعار المحلية وأسعار السوق العالمي قد أُزيلت إلى حد كبير»،[174] أقرّ تقييم آخر للبنك الدولي بصراحة بأن الإصلاحات الأوسع نطاقًا «لم تكن كافية لضمان استفادة المزارعين من إجراءات التكيّف»، مشيرًا كذلك إلى أن «العديد من صغار المزارعين ومربي الماشية قد تهمشوا نتيجة انخفاض الربحية، وكان تأثير ذلك على الفقر في المناطق الريفية سلبيًا عمومًا [...].»[175] وقد تحمّل المزارعون تكلفة تحرير القطاع الزراعي، الذي كانت له آثار ضارة واضحة.

أدى انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2000 إلى إزالة المزيد من الحواجز التجارية، في إطار عملية أوسع للاندماج في الأسواق العالمية، شملت اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن، واتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن.[176] على الرغم من أن هذه الاتفاقيات تدعي تعزيز مسارات للتجارة الحرة تعود بالنفع المتبادل على الأردن وشركائه، إلا أن الحواجز غير الجمركية – التي تفرضها جهات في الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير – والمتمثلة في معايير صارمة لسلامة الأغذية، لا تزال تعيق تجارة الأردن في المنتجات ذات القيمة المضافة.[177] وفي الوقت نفسه، يتعرض المزارعون الأردنيون لتقلبات المنافسة في الأسواق الحرة مع واردات من قطاعات زراعية أجنبية غالبًا ما تحظى بدعم حكومي هائل،[178] بما يمكن أن يشكّل شكلًا من أشكال الإغراق الناجم عن عوامل هيكلية. على سبيل المثال، بيعت مئات الآلاف من أطنان القمح الأمريكي بأسعار منخفضة مصطنعة تقوض الإنتاج المحلي، وقد جاءت في الغالب تحت مسمى «المساعدات الغذائية».[179] على الرغم من وجود تشريعات لمكافحة الإغراق في الأردن، لا تزال تبرز تساؤلات حول ما إذا كانت ضغوط المانحين بشأن شحنات «المساعدات» تؤثر على تطبيق هذه التشريعات.

أدى خفض تدابير الحماية على الواردات إلى إغراق الأسواق المحلية بمنتجات الحمضيات والخضروات

169 Harrigan et al., "The IMF and the World Bank".

170 Jean-Philippe Venot and François Molle, "Groundwater depletion in the Jordan highlands: can pricing policies regulate irrigation water use?", Water Resources Management, Vol. 22, 2008, available at https://doi.org/10.1007/s11269-008-9260-x ; Liptrot and Hussein, "Between Regulation and Targeted Expropriation".

171 World Bank, "Performance Assessment Report: Jordan – Agricultural Sector Adjustment (Loan No. 3817-JO) and Agricultural Sector Technical Support Project (Credit No. 3818-JO)", January, 2003, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/310281468774272698/pdf/multi0page.pdf (World Bank, "Performance assessment report").

172 World Bank, "Performance assessment report»; Liptrot and Hussein, "Between Regulation and Targeted Expropriation.

173 Harrigan et al., "The IMF and the World Bank".

174 World Bank, "Agriculture Sector Adjustment", (n.d.), available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/701421570650078966/pdf/Jordan-Agriculture-Sector-Adjustment.pdf

175 World Bank, "Performance assessment report", p.11

176 The White House, "Overview: US–Jordan Free Trade Agreement (FTA)", President George W. Bush archives, 28 September 2001, available at https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2001/09/20010928-12.html; European Commission, "EU trade relations with Jordan. Facts, figures and latest developments", available at https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/jordan_en

177 Svetlana Valieva, "Water Accounting for Agricultural Water Stewardship in Jordan Valley: Harnessing Geospatial Tools and Analysis for Improving Water Allocation Functions and Its Productivity", Consolidated Terms of Reference (ToR), March 2019, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/402641593703126686/pdf/Consolidated-Terms-of-Reference-ToR.pdf

178 Vidal, "Wheat blessing".

179 The Jordan Times, "Jordan signs grant deal to receive 100,000 tonnes of US wheat", 2 February 2017, available at https://jordantimes.com/news/local/jordan-signs-grant-deal-receive-100000-tonnes-us-wheat; Daniel Enoch, "US wheat heads to Jordan to aid with Syrian refugee crisis", Agri-Pulse, 10 May 2015, available at https://www.agri-pulse.com/articles/5366-us-wheat-heads-to-jordan-to-aid-with-syrian-refugee-crisis/amp; Perosino, "Deconstructing the market".

الإقليمية الرخيصة، على الرغم من الإفراط الحالي في إنتاج الخضروات في الأردن، إذ يبلغ معدل الاكتفاء الذاتي 133 بالمئة.[180] وتُقابل عادةً احتجاجات المزارعين على الواردات التي تفوق المنتجات المحلية بفرض قيود سوقية تفاعلية وقصيرة الأجل.

وقد قادت جميع هذه العوامل إلى خلق حالة من الاعتماد الشديد على الواردات، وبالتالي التعرض لصدمات السوق، ومنها صدمات إغلاق الحدود الإقليمية نتيجة للحروب الاستعمارية. في عام 2023، استوردت البلاد منتجات زراعية بقيمة 3.7 مليار دينار (حوالي 5.2 مليار دولار أمريكي)، وصدرت ما قيمته حوالي 1.13 مليار دينار (حوالي 1.59 مليار دولار أمريكي)، ما يشير إلى عجز تجاري زراعي قدره 2.57 مليار دينار (حوالي 3.62 مليار دولار أمريكي).[181] في ضوء ذلك، تدعو «رؤية التحديث الاقتصادي» الأردنية إلى «تركيز على التوسّع في الأسواق المحلية من خلال تقليص الواردات وإحلال المنتجات المحلية مكانها» لتعزيز الأمن الغذائي الوطني. إلا أن هذا التوجه يقوّض هدفَ نمو الصادرات المحدد بنسبة350 بالمئة الوارد في الرؤية ذاتها، في ظل غياب هدفٍ مقابل قابل للقياس الكمي لتعزيز الإنتاج المحلي.[182]

في ظل هذا المشهد القائم على تحرير الأسواق، برز سوق عمّان المركزي في التسعينيات كآلية «لترشيد» العرض والطلب الزراعيين. أما على أرض الواقع، فقد أرسى السوق بنيةً تحتيةً مركزيةً تقيّد صغار المنتجين بشبكة من الوسطاء تستنزفهم.[183] وقد قُنّن هذا الوضع عبر نظام أسواق الجملة للمنتجات البستانية لأمانة عمّان الكبرى، والصادر بمقتضى المادتين (5) و(75) من قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015؛ إذ يُحظر بيع أي منتج بستاني بالجملة ضمن حدود الأمانة خارج نطاق سوق عمّان المركزي، بما قد يسهم في تركيز القوة التفاوضية داخله.[184] ويخلق هذا الوضع مأزقًا خانقًا للمنتجين المهمشين الذين يعجزون عن تحمل تكاليف التخزين المبرد ووسائل النقل للوصول إلى السوق.

بمرور الوقت، أصبح سوق عمّان المركزي ساحة لعلاقات ائتمانية غير رسمية. فالمزارعون المديونون، ممن لا يستوفون شروط الحصول على القروض الرسمية بسبب غياب الضمانات، يلجأون في الغالب إلى التجار الذين يعملون كدائنين، ما يربطهم بترتيبات تمويلية استغلالية قد تكون مجحفة، وتدفع المنتجين إلى موقع «متلقي الأسعار» بدلًا من كونهم فاعلين قادرين على التفاوض في السوق. وناقش المزارعون خلال جلسات النقاش الجماعي حصول الدائنين من التجار على عمولات ثابتة من عائدات منتجات المزارع، في حين يتحمل المزارع كامل المخاطر المرتبطة بالإنتاج والتسويق. وشملت الحالات الأكثر تطرفًا رفض التجار الصريح لدفع مستحقات المزارعين المديونين، إلى جانب عدم اتساق وزن المنتجات وتصنيفها. علاوة على ذلك، فإن تركيز مساحات التخزين المبردة في سوق عمّان المركزي يمكّن التجار من تخزين المنتجات وإغراق السوق بها حين يكون ذلك مواتيًا.[185] وأشار المزارعون إلى أنه في حين يمكن تجاوز هذه البنية جزئيًا من خلال التنويع في أسواق إقليمية أصغر، مثل جرش أو عجلون، فإن التلويح بالإجراءات القانونية تعيدهم إلى سوق عمّان المركزي. يمكن إبقاء الأسعار منخفضة بطريقة مصطنعة للمستهلكين، ما يتسبب بمزيد من تآكل هوامش الربح الضئيلة للمنتجين الصغار.

على مستوى المزرعة، تتجلى هذه التفاعلات في قصورٍ معلوماتي واقتصادي. يصف بعض منتجو الطماطم في غور الأردن الزراعة بـ«المقامرة»، أي الأمل في أن تترجم النجاحات السابقة إلى الموسم التالي في ظل غياب بيانات سوقية موثوقة أو تقويم زراعي دقيق. ويتفاقم الإفراط الدوري في الإنتاج وما يليه من انهيار في الأسعار بسبب ضعف التنسيق بين المنتجين ووزارة الزراعة والنقابات والجهات الفاعلة في سوق عمّان المركزي. وكثيرًا ما تُروى قصص عن محاصيل كاملة تُتلف أو يُتخلّى عنها، لأن تكاليف النقل تفوق العائدات المتدنية، ما يجعل التسويق غير مجدٍ اقتصاديًا رغم وفرة الإنتاج.

وبالفعل، هذه عوامل تساهم في معدل خسارة الفاكهة والخضروات في الأردن المقدر بنحو 55 بالمئة. وفي حين

180 Jordan, "The National Food Security Strategy" ; Omar Obeidat, "Farmers want gov't to ban onion imports to reduce sector's losses," The Jordan Times, 25 February 2015, available at https://jordantimes.com/news/local/farmers-want-gov%E2%80%99t-ban-onion-imports-reduce-sector%E2%80%99s-losses

181 The Jordan Times, "Agricultural imports drop by 10.4%, exports increase by 16% in 2023", 21 March 2024, available at https://jordantimes.com/news/local/agricultural-imports-drop-104-exports-increase-16-2023

182 Ministry of Planning, "Jordan's Economic Modernization Vision", p.43.

183 Livia Perosino, "Deconstructing the market".

184 "Wholesale Markets System for Horticultural Products of the Greater Amman Municipality (Regulation No. 16 9/2016), 26 /10 /2016", Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor193978.pdf; "Amended Law on Municipalities 2015", Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor202487E.pdf

185 Livia Perosino, "Deconstructing the market".

يميل البنك الدولي إلى عزو هذه الخسارة بشكل محدود إلى ممارسات المزارعين، من قبيل «سوء إدارة ما بعد الحصاد»، فإن بحثنا الميداني يكشف عن دوافع هيكلية في عزل المزارعين عن معلومات السوق وضوابط الأسعار ودعم البنية التحتية والتخزين والمساهمة في صنع القرار.[186]

على الرغم من وجود إطار قانوني لحماية المستهلك في الأردن، لا يزال إدماج اعتبارات الاستهلاك ومصالح المستهلكين في سياسات السوق محدودًا. ويمكن أن تؤدي الثغرات في مراقبة الأغذية المستوردة إلى مشكلات صحية عامة غالبًا ما يجهلها المستهلكون.[187] تواصل منظمات المجتمع المدني مواجهة ضغوط التجارة العالمية والافتقار إلى منصة حوكمة ملموسة للتأثير في السياسة على نحو جوهري.

وبغياب هذا التمثيل، يظل عدم التوافق بين احتياجات المستهلكين – بعيدًا عن ثقافات الأغذية المعولمة – وما يمكن إنتاجه محليًا بلا معالجة. على سبيل المثال، حلت المنتجات المستوردة، بما فيها الأرز، محل معظم الحبوب المنتجة محليًا، كالجريش والمفتول، في الأنظمة الغذائية المحلية، ما يوضح كيف تتفاعل تفضيلات المستهلكين مع القوى التاريخية والاجتماعية والاقتصادية بطرائق تعزز الاعتماد على الواردات وتبعد الإنتاج المحلي أكثر عن الاحتياجات الغذائية المحلية.

العوامل الهيكلية

تتتبع هذه الدراسة الأسباب الجذرية التالية التي تخلق حالة عدم الاستقرار والتجريد التي يعاني منها القطاع الزراعي الأردني وتقوض مساره نحو السيادة الغذائية.

- **ما يسمى بـ «التحرير» عبر التسليع والتراكم**

أرسى الانتداب البريطاني المنطق الاستعماري في الزراعة الأردنية من خلال مفهوم «التحسين» الذي حوّل النظم البيئية الزراعية المحلية إلى محركات لإنتاج المحاصيل النقدية والتصدير. ولتحقيق ذلك، كان لا بد من «تحرير» الموارد الإنتاجية الأردنية من قبل الجهات الاستعمارية الجديدة المتعاقبة عن طريق حل أنماط الملكية الجماعية، والزراعة، وحفظ البذور، وتوزيع المياه، والعمالة، التي تم تسليعها وأُدخِلَت قسرًا في دوائر رأس المال العالمي.

- **تجزئة نظام الحيازة الجماعية وحله**

مَن يتعامل من المزارعين مع قطع أراضٍ صغيرة تفتقر لمقومات الاستدامة وعلاقات حيازة غير آمنة هم تركة عملية «التحرير» هذه. أسفرت «الثورة الخضراء الفائقة» في الأردن، بمشورة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وجهات أخرى، عن تقسيم الحيازات الكبيرة إلى وحدات صغيرة تديرها العائلات لزيادة إنتاج المحاصيل النقدية.[188] ومن المفارقات أن توسع الوحدات الزراعية الصغيرة والمجزأة التي يغيب عنها مالكوها في الغالب قد خفّضَ الغلة والدخل. إذ يفتقر المزارعون إلى السيولة الفائضة اللازمة للاستثمار والتوسع، ما يحبس الزراعة الأردنية في دوامة من المديونية المزمنة وتقويض إمكاناتها الإنتاجية.

ويُعزز قانون الملكية العقارية رقم 13 لسنة 2019 هذا النموذج من خلال إضفاء الطابع الرسمي على حل نظام الحيازة الجماعية.[189] ومن خلال إلغاء الاعتراف القانوني بالنظام الجماعي، يحول هذا القانون دون وجود هيكل زراعي يمكن أن ييسر تقاسم التكاليف والإدارة المستدامة للأراضي من أجل توسيع نطاق الإنتاج الزراعي. بل على العكس، تُدمج الأراضي الزراعية بصورة متزايدة في دوائر مالية، حيث تستفيد مؤسسات الائتمان والمطورون العقاريون والمستثمرون الدوليون من سوق أراضٍ محررة. وتجبر القيم المتضخمة للأراضي المنتجين على البيع لتسوية الديون، لتزداد على إثر ذلك تجزئة قاعدة الأراضي الصالحة للزراعة.

- **التجارة النيوليبرالية كعامل من عوامل التجريد**

تطلب برامج التكيف الهيكلي في الأردن، تحت شعار «تحرير» الاقتصاد مما يُسمّى «تشوّهات السوق»، خفض القيود على الاستيراد وتقليص الإعانات الزراعية، ما أسهم بالتبعية في تعزيز هيمنة أسواق الشمال العالمي .وفي المقابل، تحمي دول الشمال وغيرها من الدول الرئيسية المصدّرة للمنتجات الزراعية منتجيها عبر حواجز غير جمركية وآليات دعم واسعة، إضافة إلى تصريف فوائض الإنتاج في الأسواق الخارجية، بما في ذلك عبر قنوات تُقدَّم تحت غطاء المساعدات الغذائية

186 World Bank, "Project Information Document (PID)", Rural Employment and Agri-Food Transformation Project, 17 November 2020, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/962131618486906065/pdf

187 Marzban, S., et al., "Food safety knowledge and practices among food handlers: A systematic review," Food Control, Vol. 132, 2022, available at https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0956713521006496

188 Sharif Elmusa, A harvest of technology: The super-green revolution in the Jordan Valley, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1994; Tarawneh, Rural Capitalist Development.

189 Diab, "Land, Housing and Property".

الإنسانية.[190] تزيد هذه المظالم الهيكلية من اعتماد الأردن على الواردات ودعم الجهات المانحة. علاوة على ذلك، اتجه مستقبل النظام الغذائي الأردني نحو ترسيخ الاعتماد على الواردات بوصفه المقايضة الحتمية لوضعه «الفقير بالمياه»، بيد أنّه وللمفارقة عزز قدراته التصديرية للمحاصيل المستهلكة لكميات كبيرة من المياه.

- **كيف تتحدد «المصلحة العامة»**

تُقدَّم «المصلحة العامة» في الغالب على أنها أمر محايد؛ لكنها في الواقع معزولة عن المشاركة العامة الفعالة. في ظل نظام إدارة الأراضي المعاصر في الأردن، يمكن مصادرة الأراضي باسم المصلحة العامة، ويمكن لأولويات المستثمرين أن تؤثر في تغيير استخدام الأراضي.[191] وفي أغلب الأحيان، تُقيَّم القرارات التي توصف بأنها تخدم المصلحة العامة بناءً على إمكانية تحقيق عوائد فورية؛ وهذا يعطي الأولوية لقطاعات كالتعدين والبناء على حساب الزراعة التي تحقق عوائد على المدى الطويل. وبالتالي، يُعاد تقييم الأرض في المقام الأول من حيث قيمتها التبادلية بدلًا من أهميتها الزراعية أو الثقافية أو البيئية. تمأسس هذا الاستبعاد من خلال عمليات تقييم الأثر البيئي غير الكفؤة التي يمكن أن تهمش المجتمعات المتأثرة – يمكن القول إنها تُعامل كمعيقات أمام المصلحة العامة، بدلًا من أن تكون الجمهور المستهدف بالمنفعة. يثير هذا تساؤلات ملحة: ما العوامل المحددة لـ «المصلحة العامة»؟ كيف يمكن للمجتمعات المحلية التأثير في هذا التحديد بطرق لا تضحي بالإمكانات الزراعية للأردن بل تعززها؟

- **حوكمة المناخ بقيادة الجهات المانحة**

تعيد حوكمة المناخ تداول الادعاء الاستعماري الجديد بأن الزراعة القائمة على الأرض تتعارض مع ما يُسمى ببيئة ندرة المياه في الأردن. تُروَّج أنظمة الزراعة المائية تحت توصيف غير دقيق مفاده أنها موفرة للمياه، وغيرها من التقنيات «الخالية من التربة»، على أنها الحل.[192] وهذه سابقة ظالمة بالمطلق تُرسخ الإنتاج غير المرتبط بالأرض كإجراء للتكيف، بالتوازي مع تجاهل الدوافع الهيكلية للنقص، وفي مقدمتها سرقة المياه من قبل الاحتلال. تستغل الجهات الفاعلة ذاتها التي تمول الاحتلال الإسرائيلي أزمة المياه الوشيكة في الأردن كساحة تجريبية لتقنيات توفير المياه.

يدمج الغسل الأخضر العلاقات الإسرائيلية في المسار الزراعي الأردني عبر الدفع نحو مبادرات تُقدَّم بوصفها« بناءً للسلام»، من خلال التعاون عبر الحدود في إدارة المياه والموارد الطبيعية. تخلط هذه المبادرات بين مسؤوليات الأردن في التكيف مع المناخ والتكيف مع نظام استعماري استيطاني يحتكر الموارد المائية المشتركة وأعرب صراحةً عن نواياه لضم الأراضي الأردنية. وبالتالي، يبدو أن مستقبل الزراعة في الأردن يتعرّض للتقويض بفعل شراكات تعقدها جهات أجنبية، يمكن القول إنها تنتهك واجبها بعدم إقرار الشرعية خارج الحدود الإقليمية من خلال التعامل مع احتلال عنيف بصفة شريك بيئي شرعي.[193] ونتيجة لذلك، يُترك المزارعون الأردنيون ليتحملوا المخاطر البيئية الناجمة عن انتهاكات الاحتلال، من حرائق المستوطنين إلى تلوث المياه عبر الحدود والنقص المزمن فيها.

- **تجريد المزارعين من المعرفة الزراعية**

يصل التجريد إلى جوهر المعرفة الزراعية .إذ يؤدي سحب الاستثمارات من سلاسل التوريد المحلية إلى تقويض الثقة بالمدخلات المحلية .فعلى سبيل المثال، لا يستطيع المزارع، في ظل محدودية الوصول إلى الأرض والوقت ورأس المال القادر على تحمّل مخاطر تجربة أصناف البذور المحلية، تغيير أنماط الشراء أو الممارسات الزراعية بسهولة. ويمكن أن يُساء تفسير هذه التبعية الهيكلية على أنها «فجوة في الوعي».

وبالمثل، فإن سحب الاستثمارات من الإدارة المتكاملة للآفات – وهي طريقة شاملة تركز على المكافحة البيولوجية وتناوب المحاصيل وتقليل الاعتماد على المبيدات الكيميائية – يعمّق الاعتماد على الكيماويات الزراعية المستوردة. وأصبحت مراكز الخدمات الزراعية المفيدة في السابق في الإرشاد بشأن الإدارة المتكاملة للآفات معقل لبرامج مشتتة تفتقر إلى الأسس المنهجية. ولا يزال إنتاج المعرفة معزولًا عن الأرض؛ بل يُقدم للمزارعين في شكل توجيهات من أعلى إلى أسفل. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يقود التتبع الصارم لمخلفات المبيدات الذي تتطلبه أسواق التصدير ذات المعايير العالية، كالاتحاد الأوروبي، إلى فرض ضغوط غير متكافئة على المزارعين في الأردن من خلال أنظمة مراقبة سلسلة التوريد البعيدة في الغالب عن الجدوى المالية والسياقية لبروتوكولات السلامة التي تفرضها. وتستفيد تلك الجهات الفاعلة نفسها في الاتحاد الأوروبي

190 Gawain Kripke, "Food Aid or Hidden Dumping? Separating wheat from chaff", Oxfam International, 24 March 2005, available at https://policy-practice.oxfam.org/resources/food-aid-or-hidden-dumping-separating-wheat-from-chaff-114492/

191 Diab, "Land, Housing and Property".

192 Ministry of the Environment, "Agriculture Sector Green Growth".

193 Article 41(2) of the Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts stipulates: "No State or international organization shall recognize as lawful a situation created by a serious breach... nor render aid or assistance in maintaining that situation." UN General Assembly, "Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts", 2001, available at https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/draft_articles/9_6_2001.pdf

من تشريعات تسمح لها بالتنصل من الالتزامات خارج الحدود الإقليمية وتصدير المواد الكيميائية الزراعية المحظورة محليًا إلى منطقتنا.[194] وبالتالي، تظل الحاجة إلى إعادة توطين المعرفة المتعلقة بالبذور والتربة والنظام البيئي الزراعي أمرًا بالغ الأهمية.

- **حدود وفرص الفاعلية الجماعية**

تحد التجزئة والفردانية القائمة على السوق من القدرة التفاوضية للمزارعين؛ ولا يزال الدعم غائبًا إلى حد كبير عن النقابات والهياكل التعاونية القادرة على تذليل العقبات. ومع غياب التمثيل الجماعي، يتكبد المزارعون تكاليف باهظة، ويبيعون بأقل من القيمة السوقية، ويفتقرون إلى النفوذ للتأثير في السياسات التي من شأنها إلزام المصنعين بالشراء من التعاونيات بأسعار عادلة.

تُقدَّم الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة وتشجيع الزراعة التعاقدية كمسارات للوصول إلى الأسواق. لكن من غير المرجح أن تشتري الصناعات الكبيرة، الشديدة المركزية، من المنتجين الصغار البعيدين بسبب عدم الكفاءة الاقتصادية. ومع غياب النقابات والتعاونيات، تُنذِر تدابير إضفاء الطابع الرسمي هذه بمفاقمة الأعباء المالية والبيروقراطية على صغار المنتجين بدلًا من تحسين وضعهم في السوق.

بيد أن لحظات من التضامن الزراعي تظهر لفتح مسار بديل لنظم الأغذية في الأردن. على مدى أكثر من 23 عامًا، عملت العربية لحماية الطبيعة، وهي حركة ممولة بشكل مستقل ويقودها الناس، على ترسيخ وجود 12 ألف مزارع أردني من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في أراضيهم من خلال الدعم الزراعي الملموس والتأثير في السياسات الغذائية على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك وقف أو نقل الاستثمارات التي تهدد الأراضي الزراعية. كما تفاوضت العربية لحماية الطبيعة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، مع الحكومات حول صياغة المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن حيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات التي تعترف بحقوق ملكية الأراضي المجتمعية، والتي لم تنفذها الأردن بعد.

ومن الأهمية بمكان أيضًا التركيز على كيفية استمرار المعرفة المضادة وتطورها بالتوازي. ألقت المقابلات مع مشروع «قمح البركة»، المعني بإحياء إنتاج القمح المحلي جنبًا إلى جنب مع المزارعين، الضوء على الثقة المتجددة في سلاسل الإمداد المحلية، إذ زوّد المزارعون مباشرةً ببذور أصيلة وتمكنوا من تحقيق حصاد ناجح.

في مواجهة نظام السوق النيوليبرالي المكرِّس للعزلة، تستمر تنمية إمكانات التضامن الزراعي. على سبيل المثال، أوقف كبار مزارعي الكاكا جماعيًا الواردات من الأراضي المحتلة لصالح المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة .كما تُظهر شبكات البذور الأردنية استعدادًا متزايدًا لدعم حركات السيادة الغذائية الإقليمية، بما فيها جهود العربية لحماية الطبيعة لاستعادة القدرات الزراعية في غزة لمواجهة المجاعة. تظهر حالات التضامن بوضوح حين ترتكز النضالات على ظلم مادي مشترك، متجاوزة الحدود الاستعمارية.

التجزئة ليست مطلقة وكلية. فالفاعلية الجماعية تعود للظهور كلما أصبح الضرر الهيكلي مرئيًا. وتتطلب السيادة الغذائية توسيع نطاق هذا التضامن ليصبح تحالفات مستدامة قادرة على استعادة السيطرة على إدارة الأرض والمياه واليد العاملة والبذور والمدخلات والتجارة. وهذا مسار للسيادة الغذائية لا يكتفي بمجرد إعداد النظم الغذائية الأردنية لمواجهة الصدمات أو الأزمات الوشيكة فحسب، بل يذهب أبعد من ذلك ليمنع عودة ظهورها من الأساس.

نرى أن للأردن القدرة على الخروج من مساره الحالي من خلال فصل الممارسات الزراعية عن الزراعة الأحادية والإنتاج الموجه للتصدير؛ وإشراك المزارع ككيان واعٍ ومتمتع بالحقوق؛ واحترام وجوده الآمن على الأرض. يجب أن تعالج هذه العمليات أيضًا ضخ رأس المال والتداعيات الاستعمارية في النظم الزراعية الأردنية التي تقوض توطين الإنتاج.

التوصيات

بناءً على نتائج هذه الدراسة، يحدد هذا القسم التوصيات الرئيسة من شأن المجموعات المختلفة تنفيذها لتعزيز السيادة الغذائية وتحسين حوكمة المياه في الأردن.

توصيات شاملة

الحوكمة التشاركية والملكية الوطنية

- **إصلاح إطار «المصلحة العامة»** من خلال مراجعة شفافة وتشاركية للمعايير القانونية للموافقة على المشاريع، مع التركيز على السيادة الغذائية كركيزة للتنمية الوطنية.

194 Crispin Dowler, “Interactive map: the EU’s banned pesticide trade”.

- **تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون الزراعية** من خلال فرض الإفصاح العلني عن قرارات التمويل ومعايير المشاريع والأسس المنطقية للسياسات.
- **مأسسة الحوار** من خلال إنشاء منصة متعددة الأطراف لصانعي السياسات ومنتجي الأغذية والمجتمع المدني للتداول بشأن السياسات والبرامج الغذائية.
- **فحص المشاريع الخارجية** عبر آليات فحص وطنية ومجتمعية شاملة لضمان توافق استراتيجيات الجهات المانحة مع الأولويات المحلية.
- معالجة تحرير الأراضي والنظام الغذائي
- **تقييم تأثيرات تحرير الزراعة وسياسات السوق الحرة** لتوجيه الإصلاحات التي تعيد الحماية الحكومية.
- **استعادة الدعم الحكومي** من خلال دعم المدخلات والرقابة على الأسعار التي تحمي النظم الغذائية المحلية من التقلبات العالمية والاستثمارات الاستغلالية.
- **منع المضاربة على الأراضي** من خلال فرض إجراءات وقائية ضد تسليع الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى لحماية الملكية الجماعية وإدارة الموارد الزراعية.

التنظيم الجماعي والنقابات

- **إنفاذ حرية تكوين الجمعيات** من خلال أطر قانونية فعالة للتعاونيات والنقابات المتخصصة تمثل جميع فئات المنتجين (المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة، والعمال الزراعيون، والرعاة، والصيادون، ومصنعو الأغذية) لضمان المشاركة المباشرة في صنع القرار.
- **تعزيز المنظمات الجماعية** لتنسيق شراء المدخلات، والتفاوض على أسعار عادلة، وتحسين الوصول إلى الأسواق.

خارطة طريق النظم الغذائية الوطنية

- **إجراء تقييمات دورية** للطلب على الأغذية والاحتياجات الغذائية لمشاركتها مع المنتجين.
- **وضع ونشر خارطة طريق وطنية للزراعة** مصممة خصيصًا لتتناسب مع التغيرات في التربة والمياه والمناخ والسوق، ستعمل على:
  - زيادة رقعة المحاصيل الأساسية وتنويعها (كالقمح والشعير أو المحاصيل الأساسية البديلة في مناطق لم تعد مناسبة لزراعة القمح)؛
  - تنسيق تخطيط المحاصيل الموسمية لمنع زيادة العرض؛
  - وتعزيز نظم المحاصيل المتنوعة للحد من التعرض للآفات والأمراض والصدمات.
- **إعطاء الأولوية للمدخلات المحلية** عن طريق تقييد تصدير المبيدات الحشرية والأسمدة المنتجة محليًا حتى تلبية الاحتياجات المحلية، وتجنب تأخير الزراعة وتعطيل الإنتاج الموسمي.
- **توسيع قطاع تجهيز الأغذية أفقيًا** لتلبية احتياجات المنتجين والمستهلكين المحليين.
- **تشجيع استهلاك الأغذية المنتجة محليًا** وتشجيع التحول الغذائي نحو المنتجات التقليدية المحلية المصدر.
- **دعم المشاريع والمبادرات الزراعية المحلية** التي تستعيد الأراضي ونظم إنتاج الأغذية، وتدفع عجلة التوظيف والتنمية المحلية.

إنتاج المعرفة والإرشاد الزراعي

- **تشجيع البحوث التي تقودها الجهات المحلية** في مجالات حيوية في النظام الغذائي الأردني لم تتلق دراستها الاهتمام الكافي، ومن بينها العلاقة بين الرعي والسيادة الغذائية؛ والبيانات المحدثة حول سعة الرعي؛ وتغير المناخ؛ والجدوى الاقتصادية للأعلاف المنتجة محليًا مقارنة بالأعلاف المستوردة.
- **إحياء الممارسات الزراعية التقليدية والجماعية**، كتجميع مياه الأمطار، وتجديد التربة، وتقنيات مكافحة الآفات، وإعادة تدوير النفايات الزراعية.
- **تعزيز خدمات الإرشاد الزراعي ومأسستها**، لا سيما للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة، من خلال إنشاء كيانات متخصصة توفر المتابعة المنتظمة والدعم الفني والتدخل المبكر. ويجب أن يشمل ذلك اتصالات منظمة واجتماعات منتظمة بين موظفي الإرشاد الزراعي والمزارعين لتحديد التحديات الناشئة والهيكلية ومعالجتها.
- **تسهيل تبادل المعرفة بين الأقران** عبر المجتمعات الزراعية والريفية لتعزيز قدرات المجتمع ودعم الإنتاج المتنوع.
- **تحديث وتوحيد البيانات الزراعية وبيانات التعداد السكاني وتعزيز شفافيتها** لمواءمة السياسات مع الديناميات المتغيرة للمشهد الزراعي في

الأردن. يجب أن يشمل ذلك المشاركة الفعالة للمزارعين والتعاونيات ومنظمات المجتمع المدني والمحافظات في جمع البيانات والتحقق منها.

حماية حقوق المزارعين

- **تعزيز التنسيق بين الخبراء الفنيين والمحامين المتخصصين في القانون البيئي** لضمان ترجمة التحليلات الفنية والبيانات العلمية إلى أدلة مقبولة قانونيًا لاستخدامها في الدعاوى القضائية المتعلقة بالانتهاكات التي تؤثر في المجتمعات الزراعية.
- **إنشاء لجنة قانونية تطوعية** تعمل في جميع المحافظات بالتعاون مع نقابة المحامين الأردنية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة لتقديم الدعم القانوني والتمثيل والتفويض لقضايا المزارعين بكلفة زهيدة أو مجانية.

التكامل العربي

- **تعزيز التكامل العربي الإقليمي** القائم على الاحتياجات الغذائية المتبادلة والتكميلية، وتبادل المعرفة، والاستثمار المسؤول، واعتماد نهج قائم على الحقوق يقاوم تطبيع سرقة الموارد والتوسع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي.

التمويل

تصميم القروض وإمكانية الحصول عليها والحماية من المخاطر

- **تعزيز فعالية ونطاق صندوق التكافل للحد من المخاطر الزراعية** من خلال تعديل شروط الأهلية وشروط الصرف والتغطية للمخاطر البيئية، بما فيها حرائق الغابات.
- **تحسين الوصول إلى التمويل العام** من خلال تبسيط متطلبات القروض، وتمديد فترات السماح، وإدخال آليات إقراض مرحلية مرتبطة بالرصد والتقييم.
- **إنشاء برامج تأمين زراعي عام** يحمي المزارعين من التخلف عن سداد القروض لمعالجة دورات الديون المزمنة.

قدرة المزارعين على تحمل تكاليف المدخلات واستقرار الأسعار

- **تعزيز وصول المزارعين إلى مدخلات زراعية منخفضة الكلفة وعالية الجودة ومنتجة محليًا** (البذور والأسمدة والمبيدات) من خلال توسيع نطاق الإعفاءات والإعانات الحكومية، إلى جانب أطر إقراض قائمة على العدالة للحد من الاعتماد على التمويل الخاص عالي الكلفة.
- **زيادة الرقابة والمساءلة في آليات مراقبة الأسعار** للحد من تعرض المزارعين لارتفاع التكاليف.

التنسيق المؤسسي والتمويل القائم على الحقوق

- **تعزيز التنسيق بين المؤسسات والوكالات العامة**، بما فيها البنك المركزي ومجلس التنسيق الزراعي ووزارة الزراعة والقطاع الخاص، لتوسيع ومواءمة الإقراض الميسر أو غير المرفق بالفوائد للمدخلات الزراعية وحفر الآبار وتحلية المياه.
- **مطالبة الجهات المانحة والمؤسسات المالية بإعادة تصميم خطط التمويل**، بما فيها برامج التمويل الأخضر وأرصدة الكربون، لضمان أن تكون قائمة على الحقوق والعدالة، ومتوافقة مع الأولويات الزراعية المحلية، ومتاحة بالكامل للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة من دون فرض شروط إقصائية.
- **إنشاء صناديق دعم التكيف على مستوى المحافظات** للاستجابة للتحديات بحسب سياقها والإمكانات الزراعية. ويشمل ذلك خلق فرص عمل؛ ورصد وتقييم وتعديل أولويات التمويل؛ وتنويع المحاصيل، بما فيها المحاصيل الأساسية، لضمان عوائد عادلة للمزارعين.

الحوكمة التشاركية وبناء القدرات

- **تطوير منصة وطنية تشاركية للتمويل الزراعي** تمكّن التعاونيات والنقابات من التأثير في أولويات وسياسات التمويل، وتوحد أدوات التمويل الزراعي وصناديق الدعم مع توفير معلومات واضحة ومتاحة للجميع حول مبالغ التمويل ومعايير الأهلية وإجراءات التقديم.
- **الاستثمار في بناء قدرات المزارعين وجمعياتهم** من خلال برامج تدريبية متخصصة للحد من الاستبعاد الذاتي وتحسين استخدام الأموال. يجب أن يركز ذلك على تنسيق المشتريات الجماعية، وإدارة المخاطر المالية المشتركة، وتقديم طلبات القروض، ووضع المقترحات.

الأرض

استخدام الأراضي انسجامًا مع إمكاناتها الزراعية

- **فتح باب مراجعة خرائط وتصنيفات استخدام الأراضي للمناقشة والمراجعة العامة**، بإشراك المزارعين والتعاونيات ومنظمات المجتمع المدني والمتخصصين الزراعيين ووزارة الزراعة. وفي إطار هذه العملية:
  - إدراج ضمانات لتجنب التصنيفات على أسس خارجية أو تعود إلى الحقبة الاستعمارية من عملية تحديد الإمكانات الزراعية؛
  - توضيح هيكل الحوكمة والإمكانات الزراعية للأراضي العامة المملوكة للدولة وسلطة وادي الأردن؛
  - مواءمة الاستراتيجيات الزراعية الوطنية مع تصنيفات استخدام الأراضي المنقحة التي تعكس المناخ والتنوع الزراعي في الأردن.
- **تعزيز وتطوير المراعي الطبيعية بوصفها مصدرًا أساسيًا لإنتاج الأعلاف المحلية** للحد من الاعتماد على الأعلاف المستوردة.

حماية الأراضي الزراعية واستصلاحها

- **حماية الأراضي الزراعية وبالأخص البعلية** من خلال تدابير قانونية وسياسية منسقة عبر جميع الهيئات ذات الصلة – لمعالجة الضغوط المترابطة من قبيل ضغوط التحضر، وتجزئة قطع الأراضي، والتنافس مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتصحر – مدعومة بنظام رصد متكامل وشفاف للإبلاغ عن انتهاكات استخدام الأراضي ومعالجتها.
- **دعم إعادة تأهيل الأراضي غير المزروعة أو المتأثرة بالملوحة وإعادة توزيعها بالعدل** من خلال برامج وطنية تعطي الأولوية لاستصلاح التربة وزراعة المحاصيل المناسبة للظروف البيئية المحلية (كالزيتون والعناب).
- **اعتماد إدارة المراعي التقليدية والجماعية**، بما في ذلك نظام الحمى المستخدَم تاريخيًا في الأردن لتنظيم الرعي الموسمي واستعادة الغطاء النباتي.

حقوق الحيازة والأمن

- **الاعتراف بجميع أشكال حقوق حيازة الأراضي وإضفاء الطابع الرسمي عليها** من خلال حماية عادلة ومنصفة (بما في ذلك مراجعة عقود الإيجار مع سلطة وادي الأردن)، لا سيما للأراضي المعاد تأهيلها، وضمان تحديد مدة العقود بوضوح لحماية المزارعين من فقدان حيازة الأراضي على نحو مفاجئ وغير مبرر.
- **مراجعة وتعديل تشريعات الملكية العقارية** من أجل:
  - حماية الملكية الجماعية من الخصخصة والتفكيك المستهدف؛
  - معالجة الانتهاكات الدستورية التي تسمح بمصادرة الأراضي بلا تعويض؛
  - وتعديل القوانين التي تسمح للأجانب بشراء الأراضي، لما يأتي به من تضخم في الأسعار ويخدم المصالح الخارجية على حساب السيادة الغذائية الوطنية.
- **فرض الإفصاح العلني عن جميع القرارات والمشاريع** التي تؤثر في الأراضي الزراعية أو تتسبب في مصادرتها، بما في ذلك تقديم أدلة واضحة على «المصلحة العامة»، والنظر في البدائل، والتوافق مع الأمن الغذائي وتخطيط استخدام الأراضي، والتواصل مع المجتمعات المتضررة بلغة واضحة ومفهومة لها.
- **تعزيز الآليات القانونية لحماية حقوق المزارعين**، بما في ذلك تمكينهم من رفع دعاوى قضائية جماعية وفردية كأداة رئيسة للمساءلة وحماية حقوقهم في حالات مصادرة الأراضي، وتغيير استخدام الأراضي، والإضرار بسبل العيش.

التوعية وبناء القدرات

- **معالجة الثغرات المعلوماتية** المتعلقة بحقوق الأراضي، والحفاظ على الأراضي الزراعية، ولوائح الإسكان الريفي من خلال إنشاء برامج توعية وإرشاد متاحة للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي.
- **تعزيز مبادرات الرصد ورسم الخرائط والتوثيق المجتمعية** لمعالجة الثغرات في البيانات الرسمية وأنظمة تصنيف الأراضي.
- **دمج المعرفة البدوية المحلية في سياسات التخطيط وممارسات الرعي المنظمة**، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ.

المياه

العدالة والتنسيق في مجال المياه العابرة للحدود

- **تعزيز التعاون الإقليمي** من خلال مراجعة حالة اتفاقيات المياه المشتركة مع الدول العربية المجاورة لتحسين إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، وتشجيع تبادل الخبرات.
- **تشجيع الاستثمار في مشاريع المياه الوطنية والإقليمية مع الدول العربية**، بدلًا من إبرام اتفاقيات أو تنفيذ مشاريع مع الاحتلال الإسرائيلي، لضمان الأمن المائي والسيادة الوطنية.
- **تأمين حقوق الأردن المائية**، لا سيما تلك التي انتهكها الاحتلال الإسرائيلي، من خلال إعادة النظر في القرارات الإدارية والدبلوماسية التي سمحت بالاستيلاء على الحصة العادلة للأردن من موارد المياه السطحية والجوفية، ووضع خطط وطنية لاستعادة واستغلال مياه منطقة الباقورة والغمر وحوض نهر الأردن.

الحوكمة العادلة والتشاركية

- **اعتماد سياسات إدارة متكاملة للمياه** تحدد بوضوح الأدوار وآليات التنسيق بين الوكالات الحكومية والقطاع الخاص واتحادات مستخدمي المياه والمزارعين لضمان التوزيع العادل للمياه والوصول إليها، فضلًا عن المساءلة المؤسسية.
- **إصلاح النظم المتعلقة بالوصول إلى مصادر المياه الجوفية** عن طريق خفض رسوم حفر الآبار وتيسير متطلبات الترخيص للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والتحول عن نهج يحرم المزارعين من الوصول إلى المياه بتوفير تدابير تدعمهم بحلول بديلة.
- **إنشاء أو تعزيز منصات الحوكمة المشتركة الوطنية** التي تتيح للمزارعين على جميع المستويات إبداء آرائهم في التخطيط للري واتخاذ القرارات على المستوى الرفيع.
- **تفعيل وإصلاح عمليات الإدارة المشتركة المحلية الحالية للمياه** لضمان الاستجابة لتفاوتات القوة بين المزارعين الكبار والصغار (داخل جمعيات مستخدمي المياه على سبيل المثال) وتفعيل آليات التقييم والشكاوى.
- **مراجعة وتعديل المقاييس الحالية لكفاءة استخدام المياه وتعريفات المياه المرتبطة بها** لتجنب تثبيط الزراعة الصغيرة وتنويع المحاصيل الأساسية.
- **نشر بيانات واضحة ومتاحة للجميع** بشأن تخصيصات المياه وجداول التوزيع ومستويات المخزون لتعزيز قدرة المزارعين على التخطيط والتكيف.

كفاءة استخدام المياه والبنية التحتية والإمدادات غير التقليدية

- **المضي قدمًا في المشاريع الوطنية الاستراتيجية**، كمشروع «ناقل المياه الوطني»، لتأمين مصادر مياه إضافية للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة وتقليل التنافس بين الاستخدامات الصناعية والحضرية والزراعية للمياه.
- **تعزيز تشريعات إدارة المياه الحضرية** من خلال فرض أنظمة حصاد مياه الأمطار في المباني الجديدة وتنظيم بناء البرك والصهاريج، ما يعزز تجديد المياه الجوفية ويحمي إمدادات مياه الري.
- **إعادة تأهيل شبكات المياه الوطنية** لتقليل فقد المياه إلى الحد الأدنى وتحسين استخدام الموارد.
- **دعم المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة** من خلال إعادة تأهيل أنظمة الري بالتنقيط وتركيب البنية التحتية لتجميع المياه وتخزينها في المزارع لصالحهم.
- **إجراء أبحاث تشاركية وتطبيقية حول تقنيات توفير المياه وحصادها** لتقييم النهج التقليدية والحديثة لضمان حلول نابعة من الواقع المحلي وقابلة للتطبيق اقتصاديًا.
- **توسيع وتطوير البنية التحتية لمعالجة مياه الصرف الصحي**، بما يضمن توصيل المزيد من المنازل بشبكات الصرف الصحي وتحسين جودة المعالجة لتعظيم إعادة الاستخدام في الزراعة.
- **زيادة عدد السدود لتجميع كميات أكبر من مياه الأمطار وتعزيز الرقابة على جودة المياه في السدود القائمة** المستخدمة للري للحد من الآثار السلبية على التربة وأنواع المحاصيل الحساسة.
- **وضع سياسات وطنية للاستثمار في تحلية المياه الجوفية المالحة**، بما في ذلك المشاريع الصغيرة اللامركزية.
- **تقديم دعم على فواتير الكهرباء للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة** من خلال إعانات فواتير الكهرباء ودعم مضخات المياه العاملة بالطاقة الشمسية لتقليل أعباء الطاقة، وتجنب انقطاع الكهرباء،

وضمان ري مستمر.

- **تقييم واعتماد تقنيات زراعية مناسبة محليًا** يسهل على المزارعين الوصول إليها وتتوافق مع الاحتياجات البيئية لزيادة كفاءة استخدام المياه.

البذور

تنظيم البذور وحوكمتها

- **تعزيز الرقابة الحكومية على البذور والشتلات المستوردة** من خلال فرض اختبارات صارمة، والاحتفاظ بعينات احترازية، ومتطلبات الشفافية، مع الحد من الضغط الأجنبي الذي يضعف السلامة البيولوجية ومراقبة الجودة.
- **توطين سلاسل إنتاج البذور** لتحسين وصول المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة إلى بدائل ميسورة الكلفة ومطورة محليًا من خلال دعم التجارب والحفظ وتطوير أصناف البذور المحلية التقليدية والهجينة، وتنظيم أسعار البذور، وتحفيز إنتاج البذور المحلية للسوق المحلية.
- **إنشاء بنوك بذور تشاركية لامركزية أو مملوكة للمجتمع المحلي** في المناطق الريفية تتيح الوصول إليها بشكل عادل ومستدام.

حقوق المزارعين والمساءلة

- **تعزيز الآليات القانونية الجماعية** التي تمكّن المزارعين من رفع دعاوى ضد الموردين، ومعالجة الثغرات المعرفية في السبل القانونية، وتوسيع منظومة التعويضات التأمينية استنادًا إلى التجارب الإقليمية الناجحة.

تناوب المحاصيل وصحة التربة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ

- **تنفيذ ومأسسة برامج التناوب بين المحاصيل المدعومة بالحوافز** في الأراضي المروية والبعلية (الخاصة والحكومية)، بما في ذلك القمح أو الشعير مرة واحدة على الأقل كل 4 سنوات، استرشادًا بالتوجيهات الخاصة بكل محافظة بشأن ملاءمة البذور وصحة التربة.
- **تشجيع زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف والمرنة مناخيًا** (كالكينوا والذرة الرفيعة) لتعزيز التنوع الزراعي.

تعزيز نظم الحبوب والمحاصيل الأساسية المحلية

- **تعزيز إنتاج القمح المحلي** من خلال دعم أسعار عادلة للمنتجين، وتوفير أصناف محلية مناسبة لصنع الخبز وذات غلة عالية (كالقمح القاسي)، وفرض نسبة دنيا من القمح القاسي في المطاحن، وهو الذي يوفر قيمة غذائية أعلى من القمح العادي المكرر المهيمن الآن على الاستهلاك. ويجب دعم ذلك من خلال ضمان توفر قدرات المعالجة والطحن للقمح القاسي.
- **تشجيع استهلاك الحبوب المحلية والمنتجات التقليدية** (كالفريكة والجريش والمفتول) لتقليل الاعتماد على الأرز والخبز المستورد.

دعم البحث والإرشاد

- **تقديم خدمات إرشاد زراعي توجيهية** تتيح الوصول إلى المعرفة الزراعية البيئية، وتوجه المزارعين نحو اختيار أصناف البذور المناسبة والممارسات الزراعية المناسبة لظروف البيئة والسوق المحلية.
- **تعزيز الروابط بين المزارعين والجامعات ومؤسسات البحث** لدعم تطوير واختبار ونشر أصناف المحاصيل المكيفة محليًا.
- **تشجيع البحث العلمي حول المفاضلة بين أصناف القمح القصير والطويل** لتحقيق التوازن الأمثل بين إنتاجية الحبوب ومحصول القش.

الأسمدة والمبيدات

التنظيم والجودة ومراقبة السوق

- **مراجعة وتطبيق معايير الاستيراد ومتطلبات الترخيص للمواد الكيميائية الزراعية**، بما في ذلك اختبارات مراقبة الجودة عند نقاط الدخول والحفاظ على سجل عام للموردين والمنتجات المعتمدة.
- **تنفيذ مراقبة الأسعار وتنظيمها وتقديم إعانات** للأسمدة والمبيدات الحشرية المنتجة محليًا.
- **إجراء عمليات تفتيش منتظمة للأسواق وأخذ عينات** من بقايا المبيدات، لا سيما داخل السوق المركزية.
- **إجراء حملات توعية** لتحسين معرفة المزارعين وتجار التجزئة والمستهلكين بالمنتجات المعتمدة والآمنة.
- **تطوير وإصلاح الأطر القانونية والتنظيمية للإنتاج المحلي للأسمدة والمبيدات الحشرية العضوية والبيولوجية** لضمان الجودة والسلامة، وتحديث اللوائح والتشريعات المتعلقة باستيراد هذه

الأسمدة للسماح بالموافقة على منتجات جديدة، وتعزيز الإنتاج، وخفض التكاليف.

الممارسات الزراعية المستدامة

- **الاستثمار في الإنتاج الوطني للمدخلات الزراعية العضوية وتشجيعه،** بما في ذلك المبيدات العضوية وإعادة تدوير النفايات الزراعية العضوية – ومنها المخلفات الزراعية ونفايات الأسواق المركزية والنفايات المنزلية – لتحويلها إلى سماد عضوي (كومبوست) وبيتموس وروث دواجن معالج.
- **تعزيز آليات التواصل والتنسيق بين المزارعين ووزارة الزراعة** لتقديم خدمات إرشادية في الوقت المناسب وبناءً على الاحتياجات، بما في ذلك الزيارات المنتظمة للمزارع، والرش المنسق أثناء تفشي الآفات، وتوفير حلول طبيعية لمكافحة الآفات.
- **توضيح وتنظيم دور الشركات الخاصة** في تشخيص الآفات والدعم الزراعي لضمان أن تكون هذه الشركات مكملة لخدمات الإرشاد العامة وليس بديلًا عنها.
- **مأسسة خدمات الإرشاد الزراعي والإدارة المتكاملة للآفات،** وتوفير شهادات يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة لتعزيز قدرات المزارعين في تشخيص الآفات والأمراض، وتطبيق الإدارة المتكاملة للآفات، والامتثال لمعايير الجودة والسلامة.
- **تعزيز الشراكات مع مراكز البحوث الأردنية،** بما في ذلك المركز الوطني للبحوث الزراعية، لإجراء دراسات تطبيقية حول الحد من أمراض النباتات وتنفيذ برامج بناء القدرات الموجهة.

العمل

الضمانات القائمة على الحقوق

- **تفعيل وتنفيذ وتعزيز نظام عمال الزراعة رقم (19) لسنة 2021** لمعالجة التناقضات التي تضعف الضمانات القانونية لجميع فئات عمال الزراعة (الرسميين وغير الرسميين والموسميين)، بما في ذلك النساء والوافدين، وضمان الأجور العادلة، ووسائل النقل الآمنة والموثوقة، وساعات العمل المنظمة، وحماية الصحة والسلامة المهنية، والمرافق الصحية.
- **مراجعة وتعديل معايير صندوق المساعدة الوطنية** لضمان عدم استبعاد مَن يحصل على مزايا الضمان الاجتماعي أو بحاجة إلى المساعدة الاجتماعية، وبالتالي تشجيع الاشتراك في الضمان الاجتماعي.
- **مراجعة وتعديل معايير الضمان الاجتماعي لضمان حصول عمال الزراعة على مزاياه كاملة،** إذ تقتصر التأمينات الخاصة بهم حاليًا على إجازة الأمومة وإصابات بالعمل. دعم هذه التدابير بحملات توعوية حول التسجيل والاستحقاقات.
- **ضمان تقديم الدعم الحكومي وتوفير الحوافز للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة** من أجل تنفيذ لوائح الصحة والسلامة لجميع العاملين في القطاع الزراعي.

النقابات والتمثيل الجماعي

- **الالتزام بالضمانات الدستورية التي تكفل تشكيل النقابات الحرة،** وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 بشأن حرية تكوين النقابات والمفاوضة الجماعية، من خلال إضفاء الطابع الرسمي على نقابات العمال.
- **تعزيز شبكات العمال القائمة وإنشاء منتديات تشاركية** لتعزيز التضامن والتمثيل وتبادل الخبرات في مجال الدعوة بين العمال الزراعيين.
- **تعزيز النقابات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني لدعم عمال الزراعة في الوصول إلى العدالة،** بما في ذلك من خلال الدعم القانوني، ومراقبة حقوق العمل، والدعوة، وتدريب العمال الزراعيين على الوصول إلى منصات الشكاوى التابعة لوزارة العمل.

تجهيز الأغذية

التوجيه الاستراتيجي ومواءمة السوق

- **إعادة توجيه سياسات واستراتيجيات تجهيز الأغذية لإعطاء الأولوية لطلب السوق المحلي،** بما في ذلك أدلة اختيار المحاصيل وجداول الزراعة للإنتاج ذي القيمة المضافة، مع ضمان أن قدرة هذه الاستراتيجيات على الاستجابة للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة للمنتجين، وزيادة فرص العمل، وضمان أسعار عادلة للمنتجين.

دعم التصنيع على نطاق صغير وبقيادة المجتمع المحلي

- **تخصيص التمويل العام والحوافز الموجهة لإنشاء أو تحديث مرافق التصنيع الزراعي الصغيرة الحجم التي تقودها المجتمعات المحلية والنساء** – كالتجفيف والتخليل والحفظ وتقطير أزهار الحمضيات والتعبئة والتغليف والمناولة – مع

ضمان الوصول إلى الأراضي والمياه والطاقة.

- **تطوير بنية تحتية للتخزين والتبريد ميسورة الكلفة وتديرها التعاونيات بالقرب من مواقع الزراعة،** بما في ذلك النقل المبرد، للحد من الفاقد الغذائي وخسائر ما بعد الحصاد ودعم المنتجين في تحديد توقيت دخولهم إلى السوق.
- **توجيه الدعم الحكومي إلى جمعيات صغار المنتجين والتعاونيات والنقابات** وتسهيل إبرام اتفاقيات شراء عادلة وإقامة شراكات بينهم وبين مرافق المعالجة لتحسين وصولهم إلى أسواق أكثر ربحية وتعزيز سلاسل الإنتاج الأفقية.
- **تعزيز الرقابة المجتمعية والرقابة من قبل الخبراء المحليين على المشاريع الأجنبية والمشاريع التي تقودها الدولة في قطاع المعالجة** لضمان استجابتها بدقة للاحتياجات والتحديات المحلية.
- **دعم مبادرات الأسر الريفية ومنظمات المجتمع المدني،** بما في ذلك في منطقة البادية،[195] لإنتاج وتجهيز المنتجات الغذائية المحلية وربطها بسلاسل قيمة قصيرة توفر فوائد مباشرة للمجتمعات المحلية.

الوصول إلى الأسواق والتجارة

حماية النظم الغذائية المحلية

- **حماية المنتجات الزراعية المحلية والمزارعين من الآثار السلبية لتحرير التجارة الحرة** من خلال وضع لوائح استيراد لمنع المنافسة الأجنبية وإغراق السوق اللذين يقوضان إنتاج المحاصيل المحلية، لا سيما خلال فترات ذروة المواسم الزراعية؛ وتنفيذ تدابير مكافحة الإغراق؛ وتوفير حوافز تفضل الإنتاج المحلي على الواردات.
- **اعتماد سياسات شراء تلزم المؤسسات العامة والخاصة، وكذلك مقدمي المساعدات الغذائية، بإعطاء الأولوية لشراء الأغذية من المنتجين المحليين** أو عن طريق تحديد حصة دنيا.

إصلاح السوق المركزي ومسارات السوق البديل

- **ضمان عملية شاملة ووطنية لإصلاح سوق عمّان المركزي،** بما في ذلك معالجة الاختناقات، وانعدام الثقة بين الجهات الفاعلة في المزارع والأسواق، والإقراض الاستغلالي، مع تنفيذ الشفافية المعززة، والحوكمة التشاركية عبر هيئات المزارعين والمنتجين، وآليات التسعير العادلة (على سبيل المثال، على أساس الوزن بدلًا من التغليف)، وإمكانية تتبع سلسلة التوريد.
- **دراسة فعالية إعادة تفعيل نظام المزاد في سوق عمّان المركزي** لضمان توفر معلومات شفافة ومحدثة عن أسعار المنتجات الزراعية لجميع الأطراف، ما يمكّن المزارعين من اتخاذ قرارات إنتاجية على بينة من واقع السوق ويحد من هيمنة الوسطاء على التسعير.
- **تنفيذ مبادرات نقل تقودها التعاونيات** لدعم وصول المزارعين إلى السوق المركزي من خلال آليات تقاسم التكاليف التي تخفف من أعباء النقل الباهظة.
- **تطوير مسارات سوقية بديلة** – كمنصات التجارة الإلكترونية، والمنافذ التي يديرها المزارعون، وقنوات البيع المباشر للمستهلك – لتعزيز روابط المنتجين ودعم التوزيع الذي تقوده التعاونيات.
- **إعادة تشكيل مؤسسة التسويق الزراعي الأردنية** لتزويد المزارعين بالتوجيه وتسهيل وصول منتجاتهم إلى منافذ البيع في الأسواق المحلية والإقليمية.

الترويج للمنتجات المحلية والأنظمة الغذائية التقليدية

- **إجراء حملات توعية عامة للمستهلكين عبر وسائل الإعلام والقنوات التعليمية تسلط الضوء على قيمة المنتجات المحلية والأنظمة الغذائية التقليدية** لدفع الطلب الاستهلاكي ودعم الزراعة المحلية.
- **بناء الثقة في المنتجات المحلية ذات القيمة المضافة،** كالعسل، من خلال ضمان وجود آليات وطنية حديثة للتتبع ومراقبة الجودة (بما في ذلك المواصفات والمعايير ومعدات الاختبار) بالتنسيق مع جمعيات المنتجين وإتاحتها لها، مع تعزيز عمليات الفرز لمنع التسويق المضلل للمنتجات المستوردة على أنها «محلية».
- **تشجيع مشاركة الشباب في القطاع الزراعي** من خلال مواءمة المناهج الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل؛ وتقديم حوافز مؤسسية؛ وتعزيز المسارات من التعليم إلى التوظيف؛ وتعزيز الوعي بالقيمة الاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية للعمل في الزراعة.

195 تُشكل منطقة البادية 80 بالمئة من إجمالي مساحة الأردن، وتُعد موطنًا للمجتمعات الرعوية والزراعية-الرعوية التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المراعي والثروة الحيوانية لتأمين سبل عيشها.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

العربية لحماية الطبيعة

العربية لحماية الطبيعة هي منظمة أهلية مستقلة غير ربحية، تعنى بحماية الموارد الطبيعية في ظل ما تواجهه من تحديات وأخطار متزايدة وعلى الأخص ما تتعرض له نتيجة للصراعات والحروب والاحتلال، وقد جاء الإعلان عن تأسيس المنظمة في شهر نيسان من عام 2003، وذلك بهدف المساهمة في الجهود المبذولة لحماية البيئة العربية والتنسيق مع كافة الهيئات والمنظمات العربية والدولية لتحقيق هذه الغاية.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس